الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

الكولون ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830م-1962م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين:
– عبدالقادر بره
– محمد يزيد بالعبيدي

إشراف الأستاذة:
د – الكاملة فرحات

نوقشت المذكرة علنا يوم: 08 /2024/06م

أمام اللجنة المتكونة من الأساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ . د موسى بن موسى	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	ر ئيسا
د. الكاملة فرحات	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
د. محمد الحاكم بن عون	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: **2024/2023م**

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ سورة البقرة الآية 251

﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة آل عمران الآية 140

الإهـــداء

أُهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الرحمان عز وجل ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إلى من

ربياني وسهرا على راحتي، إلى من أنار لي درب العلم

والمعرفة إلى أمي الغالية وأبي العزيز..

كما أُهدي هذا العمل إلى من أكرمني اللهُ بِهم،

إلى زوجتي الغالية وأبنائي صبري وسعاد، نور دربي

إلى أبناء أختي رحمها الله شهاب ومنصف إلى إخوتي وأخواتي....إلى زميلي محمد يزيد إلى

كل من ساعدنا وساندنا....إلى من كان لهم الفضل علينا

وأضاءوا بعلمهم طريقنا.

عبد القادر

الإهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح شهدائنا الأبرار

الذين ضحوا من أجل أن تحيا الجزائر

وإلى روح أمي الغالية رحمة الله عليها ووالدي العزيز وزوجه أمدهم الله بالصحة والعافية

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي الكريمة وأطفالي الأعزاء أذكار وتهاني وبيان ورضوان

عما تحملوه من ألم الغربتين ،غربة العمل وغربة انشغال عنهم لطلب العلم

إلى أخوتي وأخواتي سندي في الحياة

إلى الأهل والصدقاء والأحباب

إلى زملاء وزميلات العمل نظير دعمهم المعنوي وتشجيعهم لخوض غمار هذا المشوار

في هذا العمر في ظل زخم الالتزامات المهنية والاجتماعية.

إلى أساتذتنا وزملاء الدراسة الذين كانوا خير رفيق في الطريق خاصة

عبد القادر بره

إلى كل من كان له فضل علينا في مسيرتنا الدراسية من يوم تعلمنا فيه أول حرف إلى آخر

من أشرف علينا في إعداد هذا المذكرة .

لكم منا فائق الاحترام والتقدير

محمد يزيد

شكـر وتقـديـر

من باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الحمد و الشكر لله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة بنجاح.

ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتنا المشرفة الدكتورة "الكاملة فرحات"

على حسن الاشراف و التوجيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأساتذة بقسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي .

كما نشكر الدكتور باسي بهاء مدير مدرسة تجيني الطاهر ببلدية حساني عبد الكريم.

والى شيخنا محمد رزقي كما لا ننسى شكر والتقدير

للمكلف بمكتبة البلدية بكوينين على تسهيلاته للاستفادة منها

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة على الوجه المطلوب .

قائمة المختصرات

الكلمة	المختصر
ترجمة	تر
الجزء	ج
دون سنة نشر	د.س.ن
الصفحة	ص
دون تاريخ نشر	د.ت.ن
الطبعة	ط
مجلد	مج
تاريخ نشر	ت.ر
ميلادي	م
تقديم	تق
المرجع السابق	Op.cit
الصفحة	P

مـــقـــدمـــة

تعد حقبة الاحتلال الفرنسي للجزائر الممتدة من 1830م-1962م، من أهم الفترات التاريخية التي شهدتها البلاد، حيث تركت آثارا جد عميقة على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والدينية، وفي دراستنا هذه نسلط الضوء على الجانب السياسي والاقتصادي لما لهما من أثر على مختلف جوانب الحياة، مبرزين في ذلك دور العنصر الفاعل في العملية الاستعمارية ألا وهم "الكولون" أو "المستوطن" من خلال توضيح ماهيته وتركيبته الديمغرافية، ومراحل تواجدهم، وما مدى تأثيرهم على الحياة السياسية والاقتصادية بالتركيز على الممارسات السياسية والاقتصادية التي اتبعها الكولون في إدارة البلاد واستغلال مواردها وتهميش أهلها، تاركا انعكاسات ونتائج على الصعيدين الجزائري والفرنسي.

ومما سبق ذكره جاء عنوان هذه الدراسة كالآتي:

"الكولون ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830 – 1962م)"

إشكالية الموضوع:

لدراسة هذا الموضوع نطرح الاشكال الرئيسي التالي:

- **ما هو دور الكولون في الحياة السياسية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من 1830م-1962م؟**

وللإجابة على هذا الاشكال وجب علينا طرح تساؤلات فرعية منها:

- ما مفهوم الكولون وما سر تواجدهم في الجزائر خلال 1830م-1962م؟
- ماهي أهم مراكز ومراحل تواجد الكولون في الجزائر؟
- كيف كان دور الكولون في الحياة السياسية؟
- ماهي أهم التوجهات السياسية الكولنيالية وما موقفها من الثورة الجزائرية 1954م؟
- ماهي انعكاسات النشاط السياسي الكولنيالي على الصعيدين الجزائري والفرنسي؟
- كيف كان دور الكولون على الجانب الاقتصادي؟
- كيف كان نشاط الكولون فالمجال الزراعي والصناعي والتجاري؟
- ما هي أثار الممارسات الكولنيالية على القطاع الاقتصادي؟

دوافع وأسباب دراسة الموضوع:

- التعرف على دور الكولون في السياسة والاقتصاد خلال الفترة الاستعمارية للجزائر.
- شرح السياسة الكولنيالية في الجزائر وما مدى تأثيرها على الصعيدين.
- شرح وتوضيح السياسة الاقتصادية الكونليالية بالجزائر وانعكاساتها على المجتمع.
- معرفة ردود فعل الجزائريين من مختلف الممارسات الكولنيالية خاصة على الجانبين السياسي والاقتصادي.
- الاطلاع على الأسباب الحقيقة للكولون من وراء هذي السياسات المختلفة.

أهداف دراسة الموضوع:

- تحليل طبيعة تركيبة العنصر الأجنبي الدخيل على المجتمع الجزائري ومعرفة أساليبه وممارساته على الصعيد السياسي والاقتصادي.
- ابراز أهم انعكاسات الممارسات الكولنيالية في الجزائر فترة الحقبة الاستعمارية بجوانبها السلبية والإيجابية وموقف السكان الاصلين من هذي الممارسات.
- المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية برسالة اكاديمية مفادها ابراز الممارسات الكولنيالية أثناء الحقبة الاستعمارية.

المنهج المتبع في البحث:

لقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المناهج التي تكون مناسبة لدراسة المادة العلمية المعتمدة في مختلف فصول البحث، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في كل الفصول لغرض توصيف الأحداث التاريخية، والتحليلي لشرح مختلف القوانين والتشريعات والممارسات الاستعمارية، إضافة إلى المنهج الاحصائي لتبيين القيم الاقتصادية وغيرها من التقويمات المدروسة في البحث من خلال مختلف الجداول الإحصائية.

حدود الدراسة:

حدود دراسة بحثنا هي الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية نهايته أي من 1830 إلى 1962م.

خطة البحث:

اما فيما يخص الخطة فقد تتبعنا الخطة التالية المكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق، حيث تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى الكولون ومراحل تواجدهم بالجزائر من 1830م-1962م، ثم الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى دور الكولون السياسي في الجزائر من 1830 م إلى 1962م، أما الفصل الثالث فقد خصصناه إلى ابراز دور الكولون في الحياة الاقتصادية وما مدى تأثيرها على المجتمع الجزائري.

صعوبات البحث:

- ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا نذكر منها.
- طول الفترة الزمنية المخصصة لدراسة الموضوع.
- قلة المراجع المخصصة لدراسة الكولون طيلة الفترة الزمنية المحددة.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

لقد اعتمدنا في بحثنا على العديد من المصادر والمراجع والتاريخية وغيرها نذكر منها:

- الثورة الجزائرية سنوات المخاض لمحمد حربي، تر عباد نجيب الجزائر، موفد للنشر، 2006م.
- كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م لصاحبه يحي بوعزيز.
- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، لمؤلفه عمار بوحوش، والذي تعرفنا من خلاله على مجموعة من الممارسات السياسية للكولون.
- المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870م-1900م) لكاتبه صالح عباد.
- الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م الجزء الاول والثاني لمؤلفه أجيرون شارل روبير الذي استخلصنا منه أهم الفئات الدخيلة عل المجتمع الجزائري.
- كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، ج1، لعدة بن داهة.

الرسائل الجامعية:

- عبد الحكيم راوحنه السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.

- حليمه بن زايد، فاطمه فنيش: **العلاقة بين الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر خلال القرن 19 سنة 1834 م و1900م.**

الفصل الأول

الكولون ومراحل تواجدهم في الجزائر من 1830م– 1962م

1: مفهوم الكولون

2: مراحل تواجد الكولون وأهم دعاته في الجزائر

3: أسباب التواجد الكولنيالي بالجزائر

4: أهم الفئات المشكلة للكولون

1/ مفهوم الكولون:

أ – أولا:

هو المعمر المهاجر من أوروبا إلى الجزائر الذي يعيش من خدمة الأرض، ويستوطن الريف؛ إلا أن لتعبير كولون معنى أوسع، فهو يشتمل في آن واحد المزارع (Cultivateur)، والفلاح (Agriculteur) المشتغل أيضا بتربية الحيوان "الأبقار المواشي – الخيول – النحل .....، والبعض أطلق هذه التسمية على الفلاحين الكبار من أصل أوروبي أو من أصل جزائري ممن لهم أراضي زراعية عن طريق التملك أو الكراء.[1]

ب – ثانيا:

وينطبق هذا المصطلح على جميع الأجانب، بغض النظر عن جنسيتهم، الذين هاجروا إلى الجزائر من أوروبا، وقاموا بتطوير الأراضي الزراعية وكسب عيشهم من خلال خدمتها.

وهذا المصطلح شاع في الجزائر، وقد استخدمه الحزب الجمهوري لأول مرة في الأيام الأولى للبلاد. ويمكن استخدامه بهذه الطريقة مع الاحتلال الاستعماري للجزائر عام 1834م، والذي شهد الغزو الفرنسي الأول للجزائر بقيادة الجنود والمغامرين والإداريين وحتى الممولين. ونلاحظ أن فرنسا كانت تعتبر جميع الأجانب، بما فيهم اليهود، معمرين، وكان المستعمرون الأوائل يطلق عليهم اسم "كولون الحكومة" لأن السلطة الفرنسية تكفلت بنقلهم إلى الجزائر[2].

[1] عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، ج 1، ط1، دار المؤلفات، الجزائر 2013م، ص 45.

[2] سميه اطريلي، يمينه تجيني: **العنصر الأوروبي تطوره وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال 1830 1962**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كليه العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الوادي،2017– 2018م، ص 32.

ج/ كلمة الكولونيالية colonialism

كولونيا بالرومانية مما يعني مزرعة أو مستوطنة. فمصطلح الكولونيالية Le colonialism يختلف عن مصطلح الاستعمار La colonisation. وأول استعمال المصطلح الكولونيالية كان في سنة 1905م ولديها عدة تعريفات وهي:

1. **الكولونيالية:** هي مذهب أو إيديولوجية مطبقة من طرف دولة استعمارية على الشعوب المستعمرة، والتي فرضت عليها التبعية والخضوع.

2. **الكولونيالية:** هي مذهب يضفي الشرعية على الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي للبلد المستعمر.

3. **الكولونيالية:** كما أنها تعني من جهة أخرى الاستغلال الرأسمالي[1] لأقاليم ما وراء البحر.

4. **الكولونيالية:** هي نظام سياسي واقتصادي يقوم على امتلاك المستعمرة لصالح فئة البورجوازية، ومن الواضح أن الاستعمار لا يحدد بشكل كلي بالكولونيا لية، فهي مرحلة من مراحل تطور الاستغلال الاستعماري استعملته كل من بريطانيا وفرنسا، ويقول الفيلسوف بايروخ "Bairoch.p"[2]: "إذا كان الغرب لم يستفيد من الكولونيا لية، هذا لا يعني أن العالم الثالث لم يخسر كثيرا[3] .

2/ مراحل تواجد الكولون بالجزائر وأهم دعاة الاستيطان:

خطط الاحتلال الفرنسي بأن تكون الجزائر مستعمره للإسكان، ومن أجل ذلك بذلت الحكومة الفرنسية جهودا كبيره لتشجيع الأوروبيين بصوره عامة، والفرنسيين بصورة خاصه، على أن يستوطنوا الجزائر، وبذلك لجأت إدارة الاحتلال إلى مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للكولون، وقد عرف الاستيطان في الجزائر مراحل وهي كالتالي:

[1] سباعي سيدي عبد القادر: **مسألة الادماج في السياسة الكولونيا ليه الفرنسية 1870–1940** رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ ،اشراف: مبخوت بودوايه ،كليه العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة، تلمسان 2015–2016م، ص 9.

[2] **بايروخ "Bairoch.p:** و لد في عام 1632م في أمستردام، هولندا، لعائلة برتغالية من أصل يهودي تنتمي إلى طائفة المارنيين. فقد كان والداه يهوديين هاجرا من البرتغال. اضطر كثير من يهود شبه جزيرة أيبريا (إسبانيا والبرتغال) إلى الهجرة لكثير من دول غرب أوروبا هروبًا من اضطهاد السلطات هناك. وفي البداية اضطروا إلى اعتناق المسيحية، أما بعد أن وجدوا مناخًا متسامحًا في هولندا فقد عادوا مرة أخرى إلى اليهودية. كان والده تاجرا ناجحًا في أمستردام، ولكنه متزمت للدين اليهودي وبالإضافة إلى تجارته تولى كثيرًا من المناصب الدينية في المجتمع اليهودي هناك،، كانت تربية باروخ اورثودوكسية، ولكن طبيعته الناقدة والمتعطّشة للمعرفة وضعته في صراع مع المجتمع اليهودي. جعلته منبوذا من أهله ومن الجالية اليهودية في أمستردام توفي سنة1677م ،انظر www.marefa.org.

[3] Marc Ferro et d'autres : Le Livre Noir Du Colonialisme, Robert Laffont, 2003, p 10.

1/2 المرحلة الأولى بين 1830م– 1840م

اتبعت الحملة الفرنسية بهجره عدة جنسيات إلى الجزائر من الفرنسيين واسبانيا وايطاليين وغيرهم هروبا من البطالة والمأساة، ولقد شملت هذه الهجرة أصحاب الأموال قصد استغلال البلاد، وكان الاحتلال يحتاج إلى رجال وبذلك أصبحت الجزائر مستوطنه لكل الأوروبيين بحثا عن الثراء لبعضهم ومعيشه أفضل للبعض الأخر، وكانت الهجرة في الجزائر بالفترة الممتدة بين 1830م إلى سنة 1840م حرة إلى درجة أنها أصبحت فوضوية في بعض الأحيان[1].

مما يلاحظ خلال هذه الفترة هو أن عدد العسكريين في الجزائر كان يفوق عدد المدنيين الأوروبيين بالضعف تقريبا، ففي سنه 1834م بلغ عدد العسكريين حوالي 50,000 مقابل 25,000 مدني أوروبي، لأن تواجد الجيش في تلك الفترة كان أمرا مهما بحكم أن فرنسا لم تسيطر بعد على كامل البلاد، وبذلك كان المستوطنين أقلية في السنوات الأولى من الاحتلال إلا مدينه وهران التي عمرت بالإسبان، أما خلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تساعد الظروف الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، ومع ذلك حل البعض على البلاد واستطاعوا أن يستولوا على بعض العقارات الحضارية في الجزائر، وحاولوا الاستحواذ على الأراضي، ولما امتلأت المدينة بمثل هؤلاء وغيرهم اتجهت الأنظار إلى ضواحي منطقة المتيجة[2].

إن محاولة الاستيطان الرسمي كانت سنة 1832م حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينه تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد[3]، ولقد خصصت لهم السلطات الاستعمارية مقاطعه شيلي هاميتين في ضواحي مدينه الجزائر وهما القبه ودالي ابراهيم أو ابراهيم باشا، حيث اقيمت المجموعة الأولى التي تتكون من 50 عائلة في دالي ابراهيم، ووزعت عليها قطعا من الأراضي مساحتها الإجمالية 277 هكتارا، أما المجموعة الثانية فكانت مكونه من 23 عائلة اقيمت في القبه ووزعت عليها 39 هكتارا[4] من الأراضي، كما كانت هناك مراكز استيطان ألمانية أخرى في الدويرة وبوفاريك وحتى في وهران وتلمسان وتدخلت الإدارة الاستعمارية بأكثر جديه في عمليه الاستيطان فقامت أول قريه استيطانيه في بوفاريك سنه 1836م. ووزعت على القادمين إليها 562 قطعة أرضيه، لكن رغم ذلك فإن الاستيطان الريفي كان ضعيفا، إذ تلقى ضربات قاسيه بفعل امتداد مقاومة الأمير عبد القادر إليها عكس الاستيطان الحضري، وبذلك نجد أن 90% من الأوروبيين المتواجدين في الجزائر كانوا يعيشون في المدن[5].

---

[1] حسنة كمال: **هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج4،ع2، ت، ر30 /2021/09م، ص ص 545– 546.

[2] **نفسه**، ص 546.

[3] عباد صالح: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 8

[4] **نفسه**، ص8

[5] **نفسه**، ص ص 9 – 10.

2/2 المرحلة الثانية عهد بيجو[1]:

ارتفع عدد المستوطنين في الجزائر إلى حوالي 25,000 في سنه 1840م واستقر اغلبهم في الجزائر العاصمة وضواحيها، حيث وصل عددهم إلى 14430، أما في وهران 4837 وبلغ عددهم في عنابة 3172 و3000 مستوطن موزعين بين قسنطينة سكيكدة جيجل، كما نجد أن عدد المهاجرين الرجال كان أكثر من النساء حيث نجد 11900 رجل مقابل 4655 امرأة. لقد أراد بيجو توسيع دائرة الاستيطان وتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، حيث صرح في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840م قائلا:" في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة يجب أن يقيم المعمرين دون الاستفسار عن أصحابها..."، وبذلك استمرت الهجرة الأوروبية بشكل لم يسبق له مثيل في سنة 1845م وصل إلى الجزائر 46,000 مهاجر الشيء الذي أدى إلى توسيع دائرة الاستيطان نحو الشرق والغرب، وقصد ضمان نجاح هذه السياسة عملت فرنسا من أجل استمالة الفلاحين والمستثمرين في بلجيكا بعدما وعدتهم بأراضي شاسعه في الشرق الجزائري في المنطقة الممتدة بين القالة إلى عنابة، رغم أن الحكومة البلجيكية لم تكن متحمسة للفكرة في البداية بسبب الوضع الأمني الذي لم يكن مستقرا، ووصل إلى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1840 إلى سنة 1846م حوالي 19,000 مهاجر وعاد في نفس الفترة عددا كبيرا منهم إلى أوروبا لأسباب مختلفة، وعلى هذا الأساس ارتفع عدد الأوروبيين في سنة 1847م حيث بلغ عدد الإسبان حوالي 34,000 و500 في حين كان عدد المالطيين حوالي 8758 أما الألمان والسويسريين فكان عددهم حوالي 8624 والايطاليين 8,175 مستوطن[2]، ولم تختصر هذه الحملات الأوروبية على هذه الجنسيات فقط، بل امتدت إلى كامل أوروبا بدرجات متفاوتة حيث طلبت مجموعه من البلجيكيين من السلطات الفرنسية السماح لهم بالتوجه إلى الجزائر بعدما كانوا متوجهين نحو أمريكا[3].

هذه المجهودات في ميدان الاستيطان من قبل بيجو والإدارة الاستعمارية شجعت الاوروبيين نحو الجزائر في فتره حكم بيجو بلغ عدد المستوطنين في البلاد حوالي 100,000 مستوطن منهم 28% اسبان و 8% مالطيين و8% ايطاليين والباقي من الفرنسيين وغيرهم[4].

---

[1] **الجنرال بيجو**: هو توماس روبار بيجو دولا بيكوري، ولد في أكتوبر 1784م بمدينة ليموج، وأسرته ذات أصل إرلندي، درس التاريخ والجغرافيا والتحق بالحرس الإمبراطوري الفرنسي، عرفت سياسته في الجزائر بشعاره الإستيطاني "السيف والمحراث". ينظر : Aberbrugger: bibliothèque-muse d'Alger, imprimerie bastide, libraire éditeur alger 1864.p13

[2] Mahfoud Keddache, **l'Algérie des Algériens**, **histoire de l'Algérie 1830-1954**. Editions Rocher noir, 1998, p.96

[3] عباد صالح: **المرجع السابق** ، ص 11.

[4] **نفسه**، ص 11.

3/2 المرحلة الثالثة في عهد نابليون الثالث:

وضع الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث[1] سنة 1860م حجر الأساس في الجزائر لتصبح هذه الأخيرة شارع من شوارع الإمبراطورية الفرنسية، وفي هذه السنة بالذات ازداد عدد المستوطنين نحو الجزائر وبلغ عددهم حوالي 200,000، وأحدث الاستيطان الأوروبي في الجزائر تناقضا كبيرا بين الجزائريين الأوروبيين، ولقد حاول أن يخفف منه نابليون الثالث بما أسماه المكاتب العربية، وأراد أن يجعل نفسه حاكما بين المعمرين والجزائريين بعد زيارته إلى الجزائر سنة 1860م، والتي دامت 15 أسبوع من 3 ماي إلى 7 جوان عبر نابليون الثالث في مذكرات تحتوي على 88 صفحة عن رأيه فيما يخص الجزائر حيث قال في رسالته لهذه البلاد: "هي في نفس الوقت مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومن الضروري النظر إلى الجزائر من الزوايا الثلاثة الأهالي المعمرين والجيش..."[2].

هذه السياسة أدت إلى توسيع دائرة الاستيطان بين 1861 و 1864م حيث أسست الإدارة الفرنسية 11 قرية للمستوطنين و11 قرية أخرى في سنة 1870م ووزعت حوالي 116,000 هكتار على 4580 معمر جديد الذين سكنوا هذه القرى[3]. كما قام الفرنسيون بفتح عده مشاريع في الأعمال العمومية، هذه السياسة جلبت إلى الجزائر حوالي 50,000 مستوطن أوروبي.

والملاحظ خلال هذه المرحلة الأولى من الهجرة الأوروبية إلى الجزائر هو سيطرة الاسبان حيث الاحصائيات التي قامت بها السلطات الإدارية الفرنسية نجد أن عددهم يرتفع بصفه مستمرة فبعدما كان 1291 سنة 1833م وصل إلى 58,510 سنة 1866م[4].

---

[1] **نابليون الثالث**: او شارل لويس نابليون بونابرت ولد في 20افريل 1808م وتوفي09جانفي 1873 كان رئيسا لفرنسا من 1884م–1852 ثم امبراطورا لفرنسا (1870.1852) اراد ان يجعل من الجزائر مملكة عربية، وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات للمزيد انظر : بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول الملكية ابان الفترة، 1830.1962، ج 2، المرجع السابق**، ص504.

[2] Mahfoud Keddache, op, cit, p.118

[3] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982م، ص ص 34 – 35.

[4] **نفسه**، ص 35.

4/2 المرحلة الرابعة من سنة 1870م إلى سنة 1900م:

انتهجت الجمهورية الفرنسية سياسة جديدة في ميدان الاستيطان، كانت تهدف من خلاله إلى جلب أكبر عدد من السكان الأوروبيين استجابة لمطالب أوروبي الجزائر، الذين يردون دعما بشريا قويا أمام الجزائريين الأكثر عددا، وبدأت العملية باستدعاء سكان " الألزاس ولورين"[1] الذين وعدتهم الحكومة الفرنسية منذ مارس 1870م ب 100,000 هكتار من الأراضي الخصبة[2]. وبعد تهجيرهم سنة 1872م ضمت لهم الأراضي التي صدرت نتيجة ثورة المقراني سنة 1871م، وبعدما وصل المهاجرون من المنطقتين المذكورتين وجدوا في استقبالهم ثلاث مراكز أقيمت خصيصا لهم[3]، وأنشأت السلطات الفرنسية بين 1871م وسنة 1877م حوالي 200 مستوطنة واسكنت بها 30,000 معمر، كما وزعت بين سنة 1871م وسنة 1881م حوالي 400,000 هكتار على 200 مستوطنة أوروبية، ونشير إلى أن عدد المستوطنين غير الفرنسيين وصل إلى 115,000 سنة 1871م، والملاحظ أيضا أن هذه المرحلة تميزت بارتفاع عدد الاسبان، حيث بلغ عددهم سنة 1872م حوالي 71366 وقفز إلى 151,560 سنة 1896م، علما أن عدد الأوروبيين غير الفرنسيين في الجزائر في نفس السنة وصل إلى 218,000 بما فيهم الاسبان. ومما يفسر ارتفاع عدد الاسبان هو ازدياد الهجرة التي وصلت في بعض الفترات إلى 75,000 مستوطن في خمس سنوات 1872م إلى سنة 1877م[4].

5/2 أهم دعاة الاستيطان في الجزائر

عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر اقترحت مجموعة من العسكريين والكتاب والأطباء والمصلحين وغيرهم من كافة التوجهات السياسية أفكارا ومشاريعا تصب في فكرة تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وذلك من أجل تجسيد هدف واحد ألا وهو صناعة حقبة تتميز بتفوق الجنس الأوروبي على الأجناس الأخرى، بما فيها العرب الجزائريين. ومن بين هؤلاء نجد:

[1] **الالزاس ولورين**: الألزاس واللورين إقليم فرنسي يتألف من مقاطعة الألزاس Alsace ومقاطعة اللورين Lorraine يقع في شرقي فرنسة على امتداد الحدود الفرنسية مع ألمانية في شرق الإقليم ودوقية لكسمبورغ ومملكة بلجيكة في شماله. جغرافية الإقليم يؤلف إقليم الألزاس واللورين مثلثاً ضلعه الشمالي الحدود مع بلجيكة ولكسمبورغ وألمانية، وضلعه الشرقي الحدود مع ألمانية وضلعه الغربي حوض نهر الموزل وامتداد الضلع حتى جبال الجورا. ويشغل مساحة قدرها 31.827كم2، منها 23.547كم2 مساحة اللورين و280.8كم2 مساحة الألزاس ،انظر: .**ARAB.ENCYCLOPEDIA© ency.com.sy-**

[2] شارل روبير أجيرون: **المرجع السابق**، ص 47.

[3] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 68.

[4] حسنة كمال: **المرجع السابق**، ص 549.

أ / ألكسي دوطوكفيل Alexis Tocqueville[1] :

حسب رأيه فإن حل المشاكل الاجتماعية بفرنسا مرتبط بتعمير الجزائر بمستوطنين يأتون من فرنسا، وأن الحضور الأوروبي بها سيغير الموازين، بحيث يخلق في الجزائريين اليأس فيذوبون شيء فشيئا، بينما يزيد عدد المسيحيين بحيث يقول: "يجب أن يكون هناك سكان أوروبيون في الجزائر، لأنهم يضمنون لفرنسا الاستقرار، كما يجب أن يسير الاستيطان والحرب معا، لأن الأوروبيين عند إحلالهم بالمنطقة سيجعلون من الحرب أكثر سهولة".[2]

ب / أوجين بوديشون Eugene Bodichan[3] :

يعد أوجين أن العرب الجزائريين جنس أدنى غير قابل للتحضر، لذا الضرورة تسمح للأوروبيين بالاستحواذ على مناطق الجزائريين. كما اقترح بوديشون جلب صينيين وزنوج واستبدال العرب بهم، من هؤلاء في نظره أقل خطورة من العرب، وأكثر انصياعا من الجزائريين الذين في نظرهم يمنعون الأوروبيين من الحصول عن الأراضي الخصبة التي يحتاجونها، ومن هنا جاءت فكرة سلب أراضيهم، وبالتالي على الأوروبي أخذ مكان العربي في كل الأراضي الخصبة، ويطورها باستخدام الوسائل التقنية والعلمية والاقتصادية.[4]

ج / الجنرال دوفيفيه Duvivier[5]:

ومع ملاحظة أن الفقر في فرنسا يمس أكثر من عشرين بالمائة من سكان فرنسا، فقد طرح الأخير فكرة نقل أعداد كبيرة من الفقراء إلى الجزائر، الأمر الذي أصبح يشكل عبئا على المالية العامة ويهدد الاقتصاد الفرنسي. كان دوفيفييه والفرنسيون ينظرون إلى الجزائر بشكل عام على أنها نفايات اجتماعية ليس لفرنسا فحسب، بل لأوروبا أيضًا، لذلك شجعوا جميع الدول الأوروبية على هجرة فقرائها إلى هناك.[6]

---

[1] **ألكسي دوطوكفيل**: هو أحد كبار المنظرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسي معروف ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859م، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849م، ووزيرا لخارجية فرنسا فيما بعد، وكان من الموافقين على غزو الجزائر ومن دعاة الاستيطان فيما بعد، قام بزيارة للجزائر سنة 1841م وكلف بدراسة استعمار الجزائر، من أهم نصوصه عن الاستعمار في الجزائر، رسالة عن الجزائر، عمل عن الجزائر والنص الأخير يوميات رحلته إلى الجزائر، وهي ملاحظات عن رحلة سنة 1841م. انظر: ألكسي دوطوكفيل: **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر وتق: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 38.

[2] **المرجع نفسة**، ص 15.

[3] **أوجين بوديشون**: هو طبيب وسياسي جمهوري اشتهر بأنه من بين المبشرين العلميين الذين اجتهدوا في إدخال الفكر العنصري للعلوم، فكان من أصحاب السياسة البيولوجية العنصرية التي كانت تنص بالقضاء على كل الأجناس السفلى، للسماح للأجناس السامية بالعيش والتقدم، فكان من الأشخاص الذين ساعدوا على نمو نظريات الإبادة. ينظر: أوليفيي لوكور غرانميزون: **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2007م، ص 419.

[4] نورة بوزيدة : **المرجع نفسه**، ص 228.

[5] **الجنرال دفيفيه**: كان ضابط في جيش أفريقيا ثم مارشال سنة 1839م، كتب عن الاستعمار وعلاقته بالفقر في فرنسا، شارك في قمع تمرد أفريل 1834م في العاصمة باريس، وكان يقول أن كل التشريعات انهارت أمام مشكل التسول لأنه لا يوجد حل لها إلا الاعدام أو النفي، بينما الحل الأكبر يكمن في منح هؤلاء العمل لأنها الوسيلة الوحيدة للقضاء على الآفات الاجتماعية، وهنا يأتي دور الجزائر التي ستؤمن لهؤلاء هذا العمل، شارك في اشتباك جوان 1848م فمات على إثره. ينظر : **نفسه**، ص 392.

[6] **نفسه**، ص 375.

د / برتران كلوزيل Bertrand Clauzel[1]:

دعم فكرة توطين الأوروبيين في الجزائر من أجل تشكيل نواة الاستعمار، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعطاءهم الأراضي فيقول: "...يجب علينا منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكولون مما يحتم عليهم المشاركة إلى جانبنا في أعمال الدفاع..."، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف شجع كلوزيل على بناء المؤسسات الزراعية والصناعية، وتوزيع الأراضي على الكولون لأغرائهم من أجل البقاء، وفي هذا أكد أنه لا يمكن غرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط وستكون شعب جديد يكبر بسرعة[2].

هـ / الجنرال بيجو Peugeot :

كان من أكثر المسؤولين حماسة للاستيطان الفرنسي، معتبراً أن الاحتلال مجرد عملية مؤقتة ولن يكتسب طابعه النهائي، إلا إذا تم تنصيب عنصر أوروبي في الجزائر. شجع بيجو الراغبين في العمل الزراعي على القدوم إلى الجزائر، لأنهم كانوا أكثر نشاطا في الزراعة من غيرهم، وراهن على توفر الأرض، نرى ذلك في أحد مقولاته: ".. يجب على المستوطنين أن يعيشوا حيثما توجد خصبة الأرض دون الاهتمام بملكية الأرض التي يجب أن توزع عليهم وتصبح ملكهم الشخصي شيئا فشيئا.."[3]

وترتكز خلفية آراء هذه الشخصيات على رؤية مفادها أن الجزائر هبة من السماء خاصة وأن عرب الجزائر جنس دوني غير حضاري، وغير منتجين اقتصاديا في نظرهم، لذا أرضهم تمت سرقتها وتم محوها، لكن الشعب الجزائري أمة عريقة لها حضارتها الخاصة، كما يدل على ذلك التصريح الذي قيل لاحد الجنرالات في مجلس النواب الفرنسي والذي قال فيه:(لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، لما أوصيت بتعمير البلاد، لكن وجود هذه الأمة القوية العنيدة والمتفوقة على العناصر الأوروبية التي كنا تنوي إدخالها إلى البلاد، كل ذلك حتم علينا توطين الأوروبيين أمام أولئك العرب جنبا إلى جنب معهم...)[4]

---

[1] **برتران كلوزيل** : تخرج من المدرسة العسكرية ملازما، أصبح جنرال في 1870م، كان من أنصار نابليون الأول، شارك في ثورة جويلية 1830م، تلقى أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر، عين حاكما عاما على الجزائر 1830 – 1836م، كان من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر، وله آراء في ذلك نشرها حينما عين قائد جيش الحملة، ارتكب أبشع الجرائم والدمار وفي 1873/02/12 التحق بمجلس النواب الفرنسي ، حيث أراد أن يبرر سلوكه ، ويثبت نزاهته من الاتهامات التي وجهت إليه. ينظر: **ABerbrugger, op-cit,p13**

[2] عبد القادر سلاماني: **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة**، دار قرطبة، الجزائر 2013م، ص 257.

[3] أبو القاسم سعد الله، ج1، **المرجع السابق** ، ص57.

[4] مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنيف بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 82.

3 / مراكز تواجد الكولون في الجزائر:

1/3 المعمرون في منطقة الشرق الجزائري:

تغلغل الاستعمار في منطقة الأوراس كان مبنيا على تثبيت العنصر البشري الأوروبي، وتزامن ذلك مع توسع المناطق التي وقعت تحت وطأة الاحتلال.

تعود بدايات تدفق العناصر الأوروبية إلى مناطق باتنة إلى سنة 1847م، في تلك الفترة، أقامت جالية أوروبية مكونة من 266 فردا، منهم 108 رجال و40 امرأة و18 طفلا، بالقرب من معسكر الجيش، وأقاموا في 53 منزلاً حصل خلالها المستوطنون على 71 قطعة أرض. منها حضرية بمساحة 7800م^2 مربع بالإضافة إلى قطعة أرض بمساحة 9900 م^2 مخصصة للزراعة[1].

وارتفع عدد الأعضاء الأوروبيين من 343 شخصا في أواخر عام 1847م إلى 385 شخصا في ديسمبر 184800م^2، ثم انخفض إلى 340 شخصا في ديسمبر 1849م^2، وأصبحت تلك المجموعة الأولى نواة الاستيطان في وسط باتنة، التي تطورت فيما بعد إلى مدينة تسمى مبيزا الجديدة، بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 12 سبتمبر 1848م، ثم أطلق عليها اسم باتنة بمرسوم صادر في 20 يونيو 1849م.[2]

2/3 المعمرون في منطقة الوسط:

رأت إدارة الاستيطان أن منطقة الحضنة بحاجة لوجود الفرنسيين فيها لإدخال بعض المحاصيل الجديدة للمنطقة كالزيتون وتربية الأبقار، لذلك تم اختيار مدينة المسيلة مركزاً يعتمد على الأكثر معطيات مهمة: موقع المدينة الواقعة على وادي القصب المهم، والذي من شأنه أن يوفر المياه العذبة للأراضي المستعمرة. طبيعة الأراضي المخصصة لمراكز الاستيطان تقدر بـ 4500 هكتار[3].

وهي في مجملها أراضي صودرت من السكان الاصلين عقب انتفاضة 1871م، لسهولة عملية نقل المنتجات الفلاحية والحيوانية التي تزخر بها الحضنة الغربية سهلا بإنجاز الطريق نحو مدينة برج بوعريريج[4].

ويمكن اعتبار المقاومات الشعبية التي شهدتها المنطقة منذ بداية احتلالها سنة 1840م أهم العوامل التي أخرت وحالت دون استقرار الأوروبيين، بالإضافة إلى استمرار الحكم العسكري إلى غاية 1885م[5].

---

[1] عبد الحميد زوزو: **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ج1، تر: مسعود حاج مسعود دار هومة، الجزائر 2005م، ص270.

[2] **نفسه**، ص ص 269- 270.

[3] يحي بوعزيز: **المرجع السابق** ، ص 41.

[4] **نفسه**، ص ص 51- 52.

[5] **نفسه**، ص 52

3/3 المعمرون في الغرب الجزائري:

لقد أقر مرسوم 19 سبتمبر 1848م[1] إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر، و 19 في عمالة وهران، و 8 في عمالة قسنطينة، ويدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس[2] ضمن المستوطنات ال 19 التي هي في عمالة وهران ويعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك، وبالتحديد إلى سنة 1843م عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى للوادي[3]، وأخذ هذا المركز في التوسع وفي استقطاب الأوروبيين إليه إلى غاية نهاية 1848م، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي، حيث اقترح الجنرال بيجو إنشاء حامية عسكرية في منطقة سيدي بلعباس بهدف تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان بعد قرار الجنرال بيجو لم يأت من العدم، بل هو في الحقيقة صادر من لاموريسير الذي رفع رسالة له سنة 1843م يطالب فيها بضرورة تأسيس مدينة فرنسية في سهول المنطقة حيث يقول: "لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل لبلاد القبائل الشاسعة فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر سهلة الاتصال مع معسكر وتلمسان حيث تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء تجعلنا نتحكم بشكل جيد في أوضاع المنطقة، لذا نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على الضفاف".

بعد قرار بيجو تزايد عدد الأوروبيين في المنطقة بشكل ملحوظ، فبعد أن كان عددهم 516 نسمة سنة 1849م ارتفع إلى 1234 نسمة سنة 1851م، ثم إلى 1728 نسمة سنة 1852م، ليصل عددهم بعد عشر سنوات إلى 5101 سنة1862م.[4]

---

[1] **مرسوم 19 سبتمبر 1848م**: نص على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول الى مزارعين سيتلقون من الدولة قطعة أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 الى 10 هكتار للعائلة الواحدة ، وأيضا يقضي بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية نشاطات إنشاء مستعمرات فلاحية في الاقاليم الجزائرية خلال الفترة من 1848 إلى 1851م. أنظر: بن داهة عدة: **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1873م**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 135.

[2] ساعد جهاد: **السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري 1830 – 1900** ، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر قسم العلوم الإنسانية: ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 – 2013م، ص 55.

[3] **نفسه**، ص 56.

[4] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 58.

بعد الشروع في تنفيذ المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م ارتفع عددهم إلى 7588 نسمة في سنة 1867م بزيادة قدرها 2487 نسمة. وفي خمس سنوات (1872م –1877م) ارتفع عدد الأوروبيين بحوالي 5985 نسمة، أي أن العدد وصل إلى 18202 نسمة، وهذا وإن دل فيدل على مدى الانعكاسات السلبية لتطبيق قانون وارني[1] على مستوى منطقة سيدي بلعباس تشجيعا لهم للاستقرار في هذه المنطقة، ووفرت لهم فرنسا الأراضي الخصبة والآلات الفلاحية والبذور والمواشي، حتى استفادت مثلا 300 عائلة أوروبية منها 15 عائلة ألمانية سنة 1853م من قطع أراضي جديدة منحت لهم مجانا بعد استقرارهم بسيدي لحسن[2].

إن أبرز ما يمكن الخروج به أن منطقة سيدي بلعباس عرفت تدفقا هائلا للعناصر الأوروبية خصوصا مع بداية الحكم المدني في الجزائر سنة 1871م، وتحديدا بعد الشروع في تنفيذ القانون[3].

4/ أسباب التواجد الكولنيالي بالجزائر وأهدافه:

يعتبر الاستيطان من الأعمال الأساسية للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا للمحتل لهذه المناطق، ومن هنا تعتبر فرنسا أن الجزائر مصلحة كبرى بالنسبة إليها واعتبارها الحل الوحيد لحل مشاكلها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية منها، ومن بين الأسباب والدوافع التي أدت إلى الاستيطان في الجزائر منها:

1/4 الأسباب الاجتماعية:

- ايجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديموغرافي التي شاهدته فرنسا مما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوروبية بالجزائر.

- اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستلاء عليها لتجعل من الحاق الجزائر ادماجا شرعيا بنزع الأراضي واخضاعهم للقانون لتجعل منهم أقلية يعمرها أوروبيين[4].

- تدمير الصمود المعنوي للشعب الجزائري.

---

[1] **قانون وارني**: قانون وارني 1873: (قانون المعمرين)، لقد حقق المعمرون بواسطة قانون 26 جويلية 1873 أهم مطلب من مطالبهم الكبيرة وهو فتح المجال لهم للدخول في أراضي العرش، والذي أحدث تحول عام في نظام الملكية العقارية في الجزائر ". انظر : صالح عبادة: **المرجع السابق**، ص 77.

[2] **المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م**: ويعرف أيضا بمجلس الشيوخ، هو قانون امبراطوري في عهد نابليون الثالث مكن الأوروبيين من السيطرة على الأرض، حيث جاء هذا المرسوم بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض . فقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863م الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم، الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة وأفقدها شخصيتها وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي ومن التراث الحضاري العريق، انظر: 2 هدى احمد بهاليل سارة عمراوي، **السياسة العقارية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري (1830–1900)** مذكرة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2020م ص 63 .

[3] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 58.

[4] الطيب بن إبراهيم: **الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر**، دار المنابع، الجزائر، 2004م، ص 160.

- استخدمهم للتخلص من العمال الثائرين والعاطلين عن العمل، والمشاغبين والخارجين على القانون.

- تعظيم الهجرة الأوربية من أجل اختلاط الأجناس البشرية، واتساع الهوة الاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين لخلق طبقتين مختلفتين[1].

2/4 الأسباب الاقتصادية:

تبقى الجزائر بالنسبة لفرنسا ومخططاتها الاستعمارية ما هي إلا بلد فلاحي، وذلك من أجل عدم مضايقة الصناعة الفرنسية، فالجزائر توفر لها سوقا لتصريف منتجاتها وتصدير لماده الأولية تلك الأسباب هي:

- تزويد الحكومة الفرنسية بمجموعة واسعة من الموظفين والمديرين والقدرات الفنية في مختلف المجالات، والمساهمة في النمو الاقتصاد الفرنسي من خلال الاستفادة من قدرات وثروات البلد الجديد.

- امتلاك المستوطنون الأوروبيون المهارات الفنية اللازمة للإشراف على تحضير المواد الأولية للتصدير إلى فرنسا أو أوروبا من جهة، وقاموا بدور الوسطاء بين المنتجات الصناعة الفرنسية الحديثة من جهة الصناعات التقليدية والحرفية الجزائرية.

- ارتباط المستوطنين بالأسواق الأوروبية اعتمادا على قدرتهم على فهم وتغيير الهياكل والأهداف الزراعية الجزائرية من أجل تطوير السوق الفرنسية.

- تحطيم المعمرون الأوروبيون للعمل التقليدي الصناعي.[2]

- جعل المستعمرين الأوروبيين والفرنسيين المصدر الرئيسي للموارد مع حرمان الشعب الجزائري من فرصة تطوير قدراته.[3]

- الأرض كأساس مادي وقانوني.[4]

[1] أحميدة عميراوي: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، 2005م، ص 11.

[2] صالح عباد: **المعمرون والسياسة في الجزائر 1870/1900** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 11.

[3] أحميدة عميرا وي: **المرجع السابق**، ص 232.

[4] **نفسه**، ص 233.

3/4 الأسباب الثقافية:

وكان من أسباب استقرار فرنسا في الجزائر الثقافة، فكان هدفها الجانب الثقافي، للقضاء على من رفض الثقافة الغربية في الجزائر، وبذلك دعت إلى الحضارة ونشر رسالتها الحضارية فكرا وسلوكا بنقل دينهم. وثقافتهم ولغتهم والقيم والتقاليد، والأنظمة والمؤسسات، حتى يتم إرساء أسس السيطرة والاستغلال في المجتمع لضمان الاستمرارية والاستقرار.

كما قال جورج هاري أن أحسن وسيله لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاء واخلاص في خدمة مشاريعنا هو ان نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وذلك التأثير بعادتنا وتقاليدنا".[1]

- ايجاد مجتمع من الاوروبيين في منطقه يكون له تأثير ثقافي.[2]
- محاربه اللغة العربية وذلك بالقضاء على معاهد الثقافة التقليدية.
- رفع نسبه الأميه في الجزائر، وذلك عن طريق غلق المدارس ونفي العلماء وحرمانهم من المساجد والزوايا.[3]
- اغراق المجتمع الجزائري في دوامة الجهل والأمية، مما يسهل احكام السيطرة عليه وتقويه السيطرة.
- الزيادة من اتساع حركه التبشير المسيحي ونشر الثقافة الغربية.

أهم الفئات المشكلة للمستوطنين في الجزائر:

1. العنصر الفرنسي:

وضعت فرنسا خطة محكمة لتوطين الفرنسين في الجزائر، حيث يعتبر من أوائل المعمرين الذين شجعت فرنسا هجرتهم، فكان منهم التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمتقاعدين من الجيش والمبشرين، لينضم إلى هؤلاء مهاجرين قدموا إثر ثورتي فيفري وجوان 1848م، وآخرين من معارضين جمهوريين تم نفيهم إثر الانقلاب الذي قام سنة 1851م، حيث كان الهدف من هذه العملية توطين ونقل 200 ألف مستوطن واعتماد 50 مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة[4].

---

[1] الإبراهيمي أحمد طالبي: **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية**، تر: عيسى حنفي، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 16.

[2] عبد المالك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1983م، ص 25.

[3] أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 1996م، ص 208.

[4] عبد المالك خلف التميمي: **المرجع السابق**، ص 19.

2. الإسبان:

هجرت فرنسا إلى الجزائر جموعا من الإسبان خاصة من مقاطعات فرنسية (MURCIE) واستقروا في الشرق والغرب كفلاحين ومزارعين ومصلحين للأرض، أين قدر عددهم سنة 1845م بحوالي 25 ألف إسباني، وفي سنة 1846م بلغ عددهم 92510، أما في سنة 1896م فقد وصلوا إلى حوالي 160.000 كما أن ثلثي الإسبان كانوا يستقرون في غرب البلاد، وكان عددهم في بعض المدن يزيد عن عدد المستوطنين الفرنسيين، فقد بلغ التلاميذ الإسبان في المدارس في غرب البلاد حوالي 20743 من مقابل 19859 من المستوطنين الفرنسيين.[1]

3. الإيطاليين:

لقد توجهت الهجرة الإيطالية أكثر إلى شرق البلاد نظرا لقربها الجغرافي، ففي سنة 1856م بلغ عدد الإيطاليين 9472، وفي سنة 1896م ارتفع عددهم إلى 35268 مستوطن، وأغلبهم من مناطق الغرب الايطالي . ولقد كان الإيطاليين أكثر قدرة على العمل لكنهم كانوا يطالبون بأجور مرتفعة، والميزة التي عرفوا بها أنهم كانوا ودودون جدا مما وفر للكولون يد عاملة[2].

4. الألمانيين:

ولأن ألمانيا كانت رائدة لفكرة الاستيطان وكان لها مدارس لتلك، فكان من ضروري قدوم هؤلاء المغامرين والطلبة والمثقفين والقساوسة، حيث توجهت الكثير من العائلات الألمانية لتعمير الجزائر، وكان معظم هؤلاء ينحدرون من مناطق REERANAIE, BAVIER, LE PUCLE DE BADE، ولقد استقروا منذ قدومهم سنة 1882م كانوا يشتغلون في استغلال الأرضي والممارسة الحرة، وكتلك وبسبب الظروف الصعبة التحقوا بالجيش الفرنسي ولقد قدر عددهم في سنة 1846 بـ 1140 فرد[3].

5. السويسريين:

وهم بين أهم الفئات التي فضلت القطر الجزائري، وكانت قد اشتغلت في النشاطات الفلاحية خصوصا في مزارع الكروم وتبغ، ولقد جاء معظمهم عن طريق شركة السويسرية وشركة لاجيتيفور خلال سياسة الاستيطان المنتهجة.

---

[1] عماد البيد: **الاستيطان والتوطين استعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين** دراسة مقارنه ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3 ، 2010 – 2011م، ص 56.

[2] **نفسه**، ص 56.

[3] عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، ج2، ط1، دار المؤلفات، الجزائر، 2013م، ص 34.

6. اليهود:

لقد كان لليهود مكان بارز في حركة الاستيطان الفرنسية في الجزائر، وخاصة بعد إقرار تجنسهم، ومنحهم الجنسية الفرنسية وفق مرسوم كريميو[1] في 1870م، فحتى سنة 1941م كان هناك حوالي 111 ألف يهودي بالجزائر، وفي سنة 1886م حوالي 43 ألف، وكان أغلبهم من التجار والحرفيين، إذ لم يوفر اليهود قط عمالا في الخدمات الزراعية، وقلة قليلة منهم كانت تمتلك أراضي فلاحية مستخدمة، وتشغل في مزارعها عمالا جزائريين، وقد كان اليهود أشد تعاونا مع الاستعمار الاستيطاني الذي كان دليلا كافيا على ضعف انتمائهم إلى المجتمع الجزائري الذي عاشوا فيه فترة طويلة من الزمن[2].

7. المالطيون:

حيث كانوا من المهاجرين الأوائل الذين حطوا بالجزائر، وقدر عددهم بالعاصمة وقسنطينة سنة 1883م بـ 1213 مستوطن، وكان أغلبهم يشتغلون في التجارة والأعمال الحرة والخدمات العامة، فيما كانت القلة منهم يشتغلون في الميدان الزراعي.[3]

8. البلاروسيون[4]:

هاجر في أوائل سنة 1831م، نحو 700 مهاجر بيلاروسي، بينهم مهاجرون من متأثرين بالدعاية الفرنسية ووعودها، في الجزائر للحصول على الأرض والجنسية الفرنسية بالجزائر بعدما كانوا في طريقهم إلى البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.. وللعلم فإن الألمان في الجزائر استفادوا أيضا من الجنسية الفرنسية، فقد بلغ عدد المستوطنين الألمان في ذلك العام (1904م) 6950، لكن المهاجرين البيلاروسيين كانوا من أفضل المزارعين واستمرت أعدادهم في التناقص حتى اختفوا، فأصبحت الجزائر أرضًا مفتوحة لجميع الأجناس، حيث تستوطن فيها مجموعات عرقية متنوعة أخرى، بما في ذلك البريطانيون والهولنديون والبلجيكيون والبولنديون واليونانيون والسويسريون والألمان وحتى الهندوس.[5]

---

[1] **مرسوم كريميو**: صدر هذا المرسوم في 1870 وحرر في مدينة تور في 24اكتوبر 1870من طرف اليهودي اوديلف كريمو حيث اعطى لليهود حق المواطنة والجنسية الفرنسية وبمقتضاه اتيح لليهود فالجزائر بتسيير احوالهم القانونية والشخصية بصيغة رسمية مع الاحتفاظ بحقوقهم التي اكتسبوها من قبل، كما الغى جميع الاحكام والقرارات والتنظيمات المخالفة له. انظر: اكرام بن عمارة ثرية، حنان بن مستور: **القوانين الاستثنائية الفرنسية و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1865-1874**، مذكرة ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية مسار تاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن خلدون تيارت ،2020-2021م، ص 45.

[2] عبد المالك خلف التميمي: **المرجع السابق**، ص 24.

[3] عماد البيد: **المرجع السابق**، ص 56.

[4] **البلوروسيون**: البيلاروسيون هم شعب سلافي شرقي يشكل الغالبية العرقية في جمهورية بيلاروسيا بحوالي 82% من سكانها ويشكل أقلية في عدد من دول الاتحاد السوفيتي سابقا وبولندا. يتكلم البيلاروس اللغتين البيلاروسية والروسية. يصل عدد البيلاروس إلى حوالي 9 إلى 10 ملايين نسمة. منذ استقلال الاتحاد السوفيتي هاجر مئات الآلاف من البيلاروس إلى دول الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا و فرنسا وهذه الاخيرة التي كان لها الدور الكبير في ترحيلهم الى مستعمراتها في شمال افريقيا خاصة الجزائر انظر: **بيلاروسيا ويكيبيديا**.https://ar.**m**.wikipedia.org

[5] عماد البيد: **المرجع السابق**، ص 56.

الفصل الثاني

دور الكولون السياسي في الجزائر من 1830م–1962م

1: بداية النشاط السياسي للكولون

2: أهم التشريعات الإدارية الداعمة للنشاط السياسي الكولنيالي

3: نشاط الكولون الإداري والسياسي

4: التوجهات الكولنيالية وموقفها من ثورة 1954م

5: انعكاسات النشاط السياسي للكولون على الصعيدين الجزائري والفرنسي

1 / بدايات النشاط السياسي للكولون:

لكي نأخذ فكرة واضحة عن سياسة المستوطنين الأوربيين في الجزائر ينبغي أن نشير إلى أن البرنامج السياسي للمستوطنين الأوربيين بالجزائر كان جاهزا ومهيأ للعمل به منذ شنة 1848م[1]، لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الجزائر منذ احتلاله لها في سنة 1830م، لم يسمح للمستوطنين الأوروبيين أن يطبقوا برامجهم حيث كان هو المطبق للسياسية التي تخدم مصالح الجيش ثم مصالح الأوروبيين. وكما هو معروف، فقد استعان الجيش بالمكاتب العربية لكي يقيم جسورا للتعاون بينه وبين المواطنين الجزائريين وبإيجاز، فإن الصراع السياسي على السلطة كان قائم بين الأوروبيين والجيش لغاية 1870م، أي حين اندحر الجيش في "معركة سيدان"[2] وألقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان، وآنذاك فقط مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوربيين الذين استولوا على السلطة في الجزائر وأصبحوا هم يسيرون البلاد ويحكمونها بأسلوبهم الخاص لغاية أول نوفمبر 1954م. وباختصار، فإن المستوطنين الأوربيين بالجزائر قد قاموا بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم في الجزائر، وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد. وكان الزعيم المفكر والمحرك لمخططات المستوطنين الأوربيين بالجزائر هو الدكتور أوغيسط وورنير August Warnier[3] الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي باسمهم. [4]

2/1 خطة الكولون الأولية للانخراط السياسي:

بدأ العمل تدريجيا في انخراط المعمرين الأوروبيين في الحياة السياسة، وذلك بإتباع خطة وضعها أوغيسط وورنير الناطق الرسمي باسمهم وتتمثل فيما يلي:

1. التمثيل النيابي للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي.
2. إقامة حكم مدني بدلا من الحكم العسكري.
3. إنشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
4. إعلان التل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء بلديات.
5. السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية.

---

[1] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي ، 1997م، ص 152.

[2] **معركة سيدان**:: تقع في شمال شرق فرنسا في إقليم Ardenne الفرنسية ويعبر بها نهر الموز وتبعد عن شارلفيل و 20كلم عن بلجيكا. أنظر: زروق نادية، **قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870– 1900م)**، دار هومة، الجزائر ، 2014م، ص 35.

[3] **أوغيسط وورنير August Warnier**: هو المتكلم الرسمي وباسمهم في عهد نابليون الثالث. ومع أنه طبيب عسكري في السابق، فقد ناضل لتحقيق برامج المستوطنين، وذلك من خلال تقلده لمنصب مدير الشؤون المدنية بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية، كما اشتغل كمستشار للحكومة الفرنسية في الجزائر إلى أن قام نابليون الثالث بإبعاده من هذا المنصب، وتحول بعد ذلك إلى مستوطن يشتغل بالصحافة. أنظر: عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 153.

[4] **نفسه**، ص153.

6. عدم السماح للعرب أن يشتروا الأراضي التي تصادر منهم.

7. عدم الاعتراف بأراضي الأعراش وإقامة نظام للملكية الخاصة الفردية.[1]

وبالفعل فقد نجحت الخطة، وتقرر إنشاء لجنة تحقيق برلمانية لكي يحضروا إلى الجزائر ويستمعوا إلى المستوطنين الأوروبيين، ويعملوا على تحقيق الأهداف المرسومة من طرف هؤلاء المحتلين، واشتمل تقرير اللجنة على عدة مطالب للمستوطنين الأوروبيين[2] تمثلت في:

- توسيع نطاق الحكم المدني.
- إلغاء المكاتب العربية تقسيم أراضي الأعراش.
- تطبيق نظام الملكية الفردية.
- إحلال نظام العدالة الفرنسي محل القضاء الجزائري التخلص من قادة القبائل العربية بالاعتماد على نظام المحلفين الفرنسيين في المحاكم الجنائية.[3]

كما طالب المستوطنون اللجنة البرلمانية بأن لا تطبق عليهم القوانين الفرنسية في ميادين الضرائب، والتسجيل العقاري وأداء الخدمة العسكرية، لكن بالنسبة للمسلمين الجزائريين ينبغي فرض جميع القوانين عليهم دون استثناء، وبالفعل، فقد أبدت اللجنة البرلمانية موافقتها على الاندماج التدريجي. وفي اجتماع للبرلمان يومي 13 و14 أفريل 1869م طالب رئيس اللجنة البرلمانية بتحقيق المطالب التي هي مفيدة للمعمرين. وبمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث يوم 2 سبتمبر 1870م وإلقاء القبض عليه وسجنه في ألمانيا لغاية 1871م ثم نفيه إلى بريطانيا حيث مات في عام 1873م، جاءت حكومة الدفاع الوطني لتتخذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، وتحقق جميع مطالبهم التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة. وتزعم حركة التغييرات الجديدة لصالح الأوروبيين السيد "أدولف كريميو"[4] الذي كان المسؤول الأول عن الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني المناهضة لنابليون الثالث المهزوم. وتتمثل السياسة الجديدة في دمج الجزائر بفرنسا، وذلك عن طريق إصدار 36 مرسوما تتعلق بالجزائر، وبانتقال السلطة من يد العسكريين إلى يد المستوطنين الأوروبيين[5].

---

[1] اجرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** 1871-1919، ص ص41 – 42.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 145.

[3] اجرون شارل روبر: المرجع السابق، ص 44.

[4] **أدولف كريمو**: adolphe crémieux ، محام وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ 1848م مرارا، آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، كما تولى وزارة العدل مرتين. أنظر : **رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، دار المعرفة، الجزائر ، 2010م، ص 85.

[5] نفسه ، ص 85.

2 / أهم التشريعات الإدارية الداعمة لبسط نفوذ الكولون

واتسمت مرحلة الحكم المدني بتنظيم إداري خاص غرس سيطرة الكولون من خلال استغلال سلطة الحاكم العام الذي كثيرا ما خضع ورغباتهم وتلبية مطالبهم ، ومع ظهور الجمهورية حدثت تغيرات ملحوظة، سمحت بتضاعف مناطق كولنيالية وإدخال سياسة الاستيطان ونزع الملكية، وهو ما سهله صدور مجموعة من القوانين والمراسيم التي وضعت في أيديهم. من المحافظ والسلطة التنفيذية. حيث ظهر في سنة 1870م بمفردها خمسة مراسيم وقوانين تكرس هيمنة المستوطنين في جميع الميادين نذكر منها:[1]

1- المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870م والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من 4 فقط عام 1848، وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوربيين في فرنسا.

2- المرسوم الصادر يوم 8 أكتوبر 1870م والخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني اي لسلطة المستوطنين.[2]

3 - قرار أدولف "كريميو المؤرخ يوم 24 أكتوبر 1870م وكان لهذا المرسوم أثر كبير على الوطنيين الذين كانوا يكنون الكراهية والازدراء لليهود، ولهذا اعتبر هذا الإجراء تحديا لشعورهم خاصة وأن اليهود أصبحوا يكونون جزءا كبيرا من مجلس المشورة الذي أنشأته فرنسا، حيث أجازت لهم جنسيتهم الفرنسية التدخل في شؤون القضاء وهذا الأمر لا يقبله [3]

4 - المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870م الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، أي يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين.[4]

5- المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870م الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني[5].

6- 28 جوان 1881م، صدر ما يسمى بـ "Les Codes de l'indiginat"، وهي سلسلة من العقوبات التحريمية التي لا علاقة لها بالقانون العام، والتي حددت في نفس العام 41 جريمة ضد السكان. وبحلول عام

---

[1] عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م، ص 76.

[2] رابح لونيسي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 84.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج 5 ، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 163.

[4] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 156.

[5] **نفسه**، ص 156.

1891م[1] انخفضت المخالفات إلى 21 وفي عام 1896م تقرر تعيين مشرف إداري في معظم المدن بهدف تطبيق القانون على المسلمين وإجبارهم بالقوة والظلم والقهر وأطاعوا، و تم منح موظفي الخدمة المدنية صلاحيات محدودة وأكمل شكله النهائي في ديسمبر 1897م، وواصلت السلطات الاستعمارية تطويره وتحديث أوضاعه حسب الظروف حتى تم إلغاؤه عام 1930م، لكنه استمر في تنفيذه. وحتى ثورة نوفمبر 1954.[2]

7- قرار26 أوت 1881م الذي ظل معمولا به إلى غاية 1896م، وبمقتضاه أصبحت كل المصالح الإدارية الجزائرية تابعة للوزارات المتخصصة بباريس، ليجعل هذا المرسوم الحاكم العام وسيطا بين عمال العمالات و القادة العسكريين الإداريين من جهة والوزارات المتخصصة في باريس من جهة أخرى، وهذا الأخير الذي طبق سياسة الإدماج والتي لطالما طالب بها المستوطنون.[3]

8- إجراء 22 ماي 1900م، وهو الإجراء الذي نادى به الكولون ومؤيدوهم منذ وقت بعيد وبعبارة أوضح فهو سلطة المعمرين الحقيقية لأنه أطلق أيديهم على إدارة الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر. وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، ليطبق ذلك في 19 ديسمبر 1900م ما عرف بالحكم الذاتي المالي في الجزائر[4]،

9- قانون 1914م: والذي يهدف إلى نقل الجزائريين إلى فرنسا وإجبارهم على المشاركة في الحرب العالمية الأولى التي كانت فرنسا طرف فيها، وهذا ما يخدم المعمرين في الاستحواذ على ممتلكات السكان الأصلين.[5]

3/ النشاط الإداري للكولون في الجزائر:

إن نقل السلطة من أيدي العسكريين إلى أيدي المدنيين عقب سقوط حكم نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870م، أتاح للمستوطنين الأوروبيين الذين ضيقو على النظام العسكري الإمبراطوري الفرصة لممارسة سلطتهم الكاملة على الجزائر[6]، فكان أول المبادرين بهذا النظام هو الفريق دي جيدون "الذي حكم من مارس 1871 إلى يونيو 1873م[7]، ومن عام 1871م تمكن النظام من إنشاء إدارة مؤسسات مهمة في الجزائر. ومن أجل الحفاظ على مصالح المستوطنين العامة، تم التغير من النظام العسكري الى الحكم المدني وتم تقسيم الجزائر إلى

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 38.

[2] **نفسه**، ص 38.

[3] صالح عباد: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 145.

[4] **نفسه**، ص 56.

[5] عبد الوهاب بن خليف: **المرجع السابق**، ص 76.

[6] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**)، دار المعرفة الجزائر، 2006م، ص 226.

[7] بوعزة بوضرساية: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص ص 232- 233.

ثلاث ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب وقد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات منها بلديات ذات سلطات كاملة وبلديات مختلطة[1] كانت تحت سيطرة المعمرين.[2]

1/3 سيطرة الكولون على البلديات ذات الصلاحيات الكاملة:

وشملت جميع المدن وبعض القرى الواقعة إلى الشمال، إذا كانت أغلبية مجلس المدينة مكونة من الأوروبيين، وكان رؤساء المدن دائمًا معمرين فرنسيين، وكان رؤساء المدن يشكلون مجلسًا استعماريًا تحدد إدارته الدولة والحكومة[3]، نظرًا لعدم اهتمام رؤساء البلديات بالمسلمين الذين يحكمونهم، فقد تم ارتكاب العديد من الانتهاكات، وكانت الضرائب التي يدفعها المسلمون تخدم في المقام الأول مصالح الأوروبيين بدلاً من تحسين الظروف المعيشية للمسلمين[4] انتخبوا مجالسها البلدية بانتخابات حرة ومباشرة وفق تفاصيل المجالس المنتخبة، ارتفع ارتفع عدد البلديات ككل من 126 بلدية عام 1873م إلى 249 بلدية عام 189م، وتبلغ مساحتها 128,550 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها المسلمين 17%[5].

2/3 تحكم الكولون في البلديات المختلطة:

أنشئت بموجب قرار 24 ديسمبر 1875م، وكانت تمثل الجزء الفرنسي من المنطقة المدنية والمراكز الكولنيالية وكانت تسمى بلدية مختلطة، لتميز الأوروبيون وسط السكان الأصليون[6] يخضع هذا النوع للإشراف المباشر لإداريين فرنسيين يعينهم الحاكم العام، ولديهم كل الصلاحيات للتعامل مع أي موقف، ولهؤلاء الإداريين مساعدون ومستشارون جزائريون، يعينون أيضا من قبل السلطات الفرنسية[7]، وصل عددها إلى 77 بلدية في نهاية نهاية عام 1881م، وانخفض إلى 73 بلديةً في عام 1891م بسبب الدمج بين بعض هذه البلديات، حيث تحولت هذه إلى بلديات تتمتع بالحكم الذاتي الكامل.

3/3 تحكم الكولون في القضاء الداخلي:

اتسمت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة بوقف العمل بالقانون الفرنسي الجزائري المشتق من الشريعة الإسلامية واستبداله تدريجيا بالقانون الفرنسي، فأصبح القضاء المدني الجزائري، وبالتدريج، هو القضاء الفرنسي. دون مشاركة لسكان الاصلين[8] فيه وفي عام 1841م، قررت المحاكم الفرنسية النظر في القضايا المهمة، وأصبح

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930م)** ، ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980م، ص 232.

[2] بوعزة بوضرساية: **مرجع سابق**، ص 233.

[3] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 101.

[4] محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر(1830–1954م)**، تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات NEP 2008م، ص 233.

[5] رابح لونيسي وآخرون: المرجع السابق، ص 89.

[6] جمال خرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1962م)** ، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص ص 272– 273.

[7] أبو القاسم سعد الله: **المرجع السابق**، ص 26.

[8] أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 138.

دور القضاء رسميًا، تحت سيطرة القضاة المعمرين بما في ذلك تسجيل بعض العقود وإصدار الفتاوى في المسائل الشرعية[1]، وكان الوالي هو من يعين القضاة في ولايته دون تدخل لسلطة الفرنسية في ذلك

ووفقاً لمرسوم المارشال راندون[2] الصادر في الأول من أكتوبر 1854م تضم كل محكمة إسلامية قاضياً بالإضافة إلى شخصين يحملان لقب "عادل" ولجنة استئناف تتألف من أربعة علماء. (أو المفتي) وشخصين بلقب "العدل". لكن في 31 ديسمبر 1859م، صدر مرسوم جديد ألغى فيه، مجلس الاستئناف ونقل هذه السلطات إلى المحاكم الفرنسية. وعندما رفض المسلمون الجزائريون التخلي عن الشريعة والقانون ولم يرفعوا القضية إلى المحاكم الفرنسية.[3]

قرر المستوطنون الأوروبيون شن هجوم عنيف على النظام القضائي الجزائري، معترفين بصريح العبارة " أن العدالة تنتمي إلى إطار السيادة، ويجب على القضاة المسلمين أن ينحنوا للقضاة الفرنسيين، ويجب على الجميع أن يفهموا أننا غاليون".[4]

4/3 ممارسات الكولون للحفاظ على الجزائر فرنسية:

- محاولة الانقلاب 13 ماي 1958م:

فكرة النهضة الوطنية التي دعا إليها "**جاك سوستال** "[5]حيث تطورت منذ ماي 1958م جذبت الضباط الفرنسيين المتمركزين في الجزائر، كل منهم يحمل أفكارا خاطئة، لكن تأثيرها كان قويا واستفزازيا، دفعهم إلى

---

[1] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 174.

[2] **المارشال راندون:**وهو المارشال راندون جاك لويس او قيصر ألكسندر راندون، ولد في مدينة غرونوبل في يوم 27 مارس 1795م، التحق إلى رتبة ملازم أول، ثم قائد سرب في 1830م، مارشال فرنسا سنة 1856م ينتمي إلى عائلة بروتستانتية كان وزيراً للحربية حتى أكتوبر 1851م وبالرغم من أنه لم يكن من مؤيدي انقلاب ديسمبر 1851م، فقد أيد في نهاية المطاف الإمبراطورية الفرنسية الثانية. وفي 1852م عين كونت خلفاً لعمه الجنرال مارشان Marchand الذي فارق الحياة سنة 1851م عينّه لويس نابوليون خليفةً للجنرال ألفونس هنري دوتهو ليصبح لاحقا حاكما عاماً، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر مما جعل شهرته أكبر كحاكم عام للجزائر لا كوزير للحربية. عاصر المارشال راندون الكثير من الأحداث منها المقاومة في الأغواط في الجنوب الجزائري والتي قادها الناصر بن شهرة والشريف بوشوشة والشريف محمد بن عبد الله، عاش مسارا حافلا بالنجاحات، وهو الذي قلّد بوسام اللفيف الشرفي في 24 ديسمبر 1853م، ليرتقي إلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856م، وبعدها بـ 3 سنوات تم تقليده رتبة جنرال الأركان جيش الألب حتى سنة 1867م، لم يأخذ دوراً قيادياً في الحرب الفرنسية البروسية في 1870 لتقدمه في السن. إلاّ أنه قد ناله حظ وفير من اللوم بعد الهزيمة الفرنسية بتهمة عدم اعداده الجيش لمثل تلك الحرب. في معركة سادوفا عام 1868م. توفي بجنيف سنة 1871م. انظر : http://www.senat.fr/senateur,

[3] عمار بوحوش: **المرجع نفسه**، ص 174.

[4] اجرون شارل روبر: **المرجع السابق**، ص 201.

[5] **جاك سوستال**: اسمه الحقيقي ابن سوسان (Ben Soussan) من أصل يهودي، ولد في مونبليه (Montpellier) من عائلة عمالية، درس علم الأجناس و تخصص في أمريكا اللاتينية مثقف يساري تحالف مع ديغول عام 1940م، نصب محافظا وطنيا للإعلام في 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات و محاربة التجسس في 1943 1944م ثم بعدها وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة، شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الذي كان أحد مؤسسيه (1947-1951) انتخب نائب ديغول في 1951م ثم عين حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955م غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري، استأنف سوستال ابحاثه الجامعية بحيث ألف عددا من الكتب والدراسات حول حضارة الأزتيك في المكسيك و أخرى تناول فيها مساره السياسي وسرح مساعيه في الجزائر وكان أشهر ما كتب عن الجزائر كتاب الجزائر المحبوبة و المتألمة"، Aime et souffrante Algérie 1956 - أي مباشرة بعد انقضاء عهدته حيث عرض فيه تجربته كوالي عام توفي جاك سوستال في 07 أوت 1990، أنظر: الياس نايت قاسمي، مراد اعراب: **جاك سوستال وسياسته الادماجية في الجزائر**، مجلة الباحث ،جامعة الجزائر د.ت.ن.، ص 1.

الإطاحة بنظام الحكم الفرنسي، وبالتالي تحويل المستعمرين الأوروبيين إلى مجموعة من الإقطاعيين والقوات الفرنسية[1].

وفي ظل المناورات المدعومة من الجنرالات، إطلاق حملة تحت شعار "الجزائر فرنسا" وظهور شبكات ونقابات تطالب بإنقاذ فرنسا، وخاصة الجزائر فرنسا، هذا الوضع دون تلاعب وكانت المهمة ونفذت هذه العملية للوصول إلى مديرية الأمن العام بولاية الجزائر لاستعراض أهدافها التي بدت تافهة، لكن في الوقت نفسه تم إرسال رسالة موقعة من قادة الجيش. في 10 ماي مطالبة تشكيل حكومة قوية... وفي هذا الوقت اندلعت مظاهرات في 13 ماي 1958م شارك فيها نحو 30 ألف مستوطن للمطالبة بإقامة حكومة منقذة. واستولت على المباني الحكومية ومقرات الدولة بمساعدة الجيش[2].

- تمرد المستوطنين على الحكومة الفرنسية 1960/10/03م

بدأت المفاوضات في 25 جوان 1960م مع الحكومة الفرنسية، وهو ما اعتبر نهاية الثورة الجزائرية، لكن اعتبره المستوطنون الأوروبيون خيانة وتخليا عن الجزائر فبدأ المستوطنون بالتعاون مع الجيش، وأنشأوا منظمة مستقلة. وأعقب ذلك مظاهرة عنيفة في 3 أكتوبر 1960م قام بها المستوطنين الذين رفعوا شعارات عنصرية ضد الموقعين على الإعلان الجزائري الفرنسي، كما شاركت العديد من الجمعيات السياسية ومنظمات المحاربين القدامى في المظاهرات. حيث أعلنوا تمردهم وعصيانهم للنظام الفرنسي[3].

- إفشال المستوطنين لمشروع ديغول

إن السياسة الداعية لتقرير المصير والقيام بالاستفتاء 8 جوان في 1961م من قبل الحكومة الفرنسية وتحقيق الثورة الجزائرية انتصارا باهرا جعل المستوطنين الأوروبيين يتبنوا نظريه التآمر على الجنرال ديغول بحيث قامت جبهه الجزائر الفرنسية بضم الجمعيات المتطرفة بها بما في ذلك قادة الجيش المتطرفين الذين عملوا على الاتفاق مع الجيش والتحريض على العمل من اجل جزائر فرنسيه ومع كل هذا التآمر عمل المستوطنين على تشكيل قاعده للعنف والاحتفاظ بالجزائر ومنع ديغول من تجسيد مشروعه بواسطه انشاء المنظمة العسكرية السرية.[4]

---

[1] المجاهد، 21-09-1959، ع 40، ص 8.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون: **الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962**، دراسات وبحوث المركز الأول حول تطور الدبلوماسية ، م. و. د. ب. ح. و ث. 1954، الجزائر، 1996م، ص 54.

[3] شارل ديغول: **مذكرات الأمل**، تر: سموحي، فوق العادة مر: أحمد عويدات منشورات عويدات، لبنان، 1970م، ص 104

[4] باهي شادلية اسماعيلي ضحى: **مصير المستوطنين في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس 1962/05جويلية 1962**، مذكرة ماستر،تاريخ الثورة التحريرية ، اشراف فريد نصر الله ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة تبسة ،2019-2020، ص 62.

- تأسيس منظمة الجيش السرية O.A.S 1962م[1]

تأسست في شهر جافني 1961م وبدأت تنشط رسميا 11 فيفري 1961م الأولى والثانية في ماي وجوان من نفس السنة ومن أهدافها المعلنة:

- تجنب الحرب الأهلية.
- الحفاظ والدفاع على فكرة الجزائر فرنسية.
- إعادة الوحدة المعنوية الأمة الفرنسية.
- خلق جو من الإرهاب المنظم، وتوزيع المناشير.
- التخطيط للانقلاب ضد الجنرال ديغول. أعمال السطو والنهب للبنوك.
- تجنيد الرأي العام الفرنسي حول الدفاع عن الجزائر فرنسية.
- تشكيل ميليشيات يؤطرها أساسا ضباط متعاقدون وبعض الغلاة من الأقدام السوداء.

4/ التوجهات الكولنيالية وموقفها من ثورة 1954م:

1/4 اليساريون:

لم يكن لليسار الفرنسي موقف قوي مما كان يحدث في الجزائر خلال تلك الفترة الأولى للثورة ولم تتجاوز تصرفاته الا الإدانة والتحليل، الأمر الذي أصبح عائقا أمام تحقيق الكثير من أهداف الحكومة وخاصة بالجزائر، بحيث كان نشاطهم يدور حول توزيع المنشورات والانضمام إلى النقابات ومحاولة تقديم حلول وسط للموضوعات والمشاكل المطروحة، الأمر الذي لم يقنع الثوار ولا المستوطنين. كل هذا، فقد طغى على موقفهم في كثير من الأحيان التعاطف مع الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب، لكن أفكارهم حول تحرير الجزائر كانت متذبذبة وغير واضحة، ويتجلى ذلك من خلال تصريح صاحب جائزة نوبل" ألبير كامو"[2] يبرز موقف بعض اليساريين حينما سئل عن موقفه من مشكلة الجزائر.

---

[1] **منظمة الجيش السرية O.S 1962م**: ظهرت منظمة الجيش السري، في مظاهرات 11 ديسمبر 1960م داخل صفوف الجزائر الفرنسية، لكن قبل هذا لابد لنا الرجوع لجذور ظهور هذه المنظمة السرية والتي كانت بوادر نشأتها في 1958م في تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات فسقط روبتي كوبتي وجاء جنرال ديغول في 13 ماي 1958م الأولى تأسست في شهر جوان 1961م نشطت رسميا 11 فيفري 1961م الأولى والثانية. أنظر: شادلية باهي، اسماعيلي ضحى مصير: المرجع السابق، ص 65.

[2] **ألبير كامو**: من مواليد 7 نوفمبر 1913م، ولد في الجزائر، في بلدة موندوفي بمدينة الطارف الواقعة في أقصى شرق الجزائر، وتوفي في 4 يناير 1960م، بالقرب من سينس في فرنسا عن عمر يناهز 46 عامًا، وهو روائي وكاتب مسرحي فرنسي، اشتهر بالعديد من الروايات، وعمله في القضايا اليسارية، حصل على جائزة نوبل للآداب عام 1957م كان لأصله

فأجاب: "إن الجزائر مكونة من شعوب فيدرالية موحدة ومرتبطة مع فرنسا، وهي تبدو لي الأفضل بدون مقارنة ممكنة في نظر العدالة البسيطة إلاَّ إضافة البؤس والآلام، واقتلاع المعمرين من موطنهم الأصلي وهذا "فرانس فانون"[1] يؤكد أنه ليس لقوى اليسار وجود في الجزائر لأنهم يعيشون في حالة سرية، إنهم حسب تعبيره غارقون في خضم الكتلة الأوروبية، يسبحون في جملة من القيم تنبذها مبادئهم الخاصة وتندد بها ولكن في الخفاء.[2]

2/4 المستوطنون الاستعماريون:

حاول اللوبي الاستيطاني السعي لتنفيذ أفكاره العنصرية على حساب الجزائريين وذلك بحشد المنابر المتاحة، وقد سايرتهم الجمعية الوطنية الفرنسية في ذلك بالمصادقة يوم 30 مارس 1955م على قانون فرض حالة الطوارئ في الجزائر الذي دخل حيز التنفيذ بداية من 1 أفريل 1955م وحتى مايو 1955م كان المستوطنون يعتقدون أنه لا حل في الجزائر سوى استخدام القوة ضد المسلمين الجزائريين، إذ لا يعرفون سوى لغة القوة ويخافون فقدانها منهم، ومن باب رغبتهم في بناء رغبة تحالفية، وتحت الضغط، أنشأوا عدة منظمات، مثل الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا (U.F.N.A)، والجمعية الجزائرية الفرنسية (A.F.A)، ولجنة إنقاذ الجمهورية الجزائرية (CA.S.P)، والتي تم تأسيسها في 15 مارس 1956م الاتحاد للخلاص والدعوة تجديد الجزائر الفرنسية. خلال هذه الفترة، اعتبر معظم المستوطنين الجزائر موطنهم وضحت أجيال لأجله[3]. وفي تتبع وجود الأوروبيين في الجزائر، تشير التقارير الأمنية الفرنسية إلى أن المستوطنين يخشون فقدان المبادئ المشتركة التي تربطهم بالسكان المسلمين في ظل دعاية "الفلاقة" وهو مصطلح يطلقونه على أنفسهم ذو دلالات إسلامية. على سبيل المثال: المجاهدون لإقامة دولة مستقلة، وهذا هو الحال، وبحسب منطقهم فإن خسارة هذه الأرض الإفريقية ستكون حتمية.[4]

حيث وصف فرانس فانون خصائص الأقليات الأوروبية في الجزائر والمجتمع الأوروبي قائلا: "إن سلوك بعضهم غالبا ما يكون قبيحا كنا نحب بكل تأكيد العثور لدى الأطباء والمثقفين الأوروبيين في الجزائر على الاهتمام بتخفيف التوتر وتسهيل الاتصالات والتخفيف من هول الصراع، ولكن على العكس إن المثقفين

في الجزائر وخبراته هناك في الثلاثينيات السيطرة على المؤثرات في فكره وعمله، وقد كان من الملتحقين في وقت مبكر بالدوائر الفكرية ذات الميول الثورية القوية، مع اهتمام عميق بالفلسفة. جاء إلى فرنسا في سن الخامسة والعشرين، والتحق بحركة المقاومة أثناء الاحتلال وبعد التحرير كان كاتب عمود في جريدة Combat،انظر: John Cruickshank (1/1/2022), "Albert Camus", britannica, Retrieved 26/1/2022. Edited.

[1] **فرانز فانون**: ولد في جويلية 1925م في جزيرة المارتنيك التي لم تكد تستفيق من وقع الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) حتى وقعت تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م ثم اندلعت الحرب الكونية الثانية (1939-1945م) فشارك فيها فرانتز فانون إلى جانب قوات فرنسا باعتبار جزيرة المارتنيك مقاطعة تابعة لفرنسا في هذه الفترة كانت تلك التجربة أول اصطدام حقيقي له مع العنصرية، فخابت آماله ، التحق فانون منذ سنة 1953م بمستشفى الأمراض العقلية بالبليدة، ومن ثم تعمق شعوره الثوري وزاد تعلقه بالجزائر من خلال معاينته لمرضاه واحتكاكه بالمجتمع الجزائري عن قرب، حتى أصبح من أبرز منظري الثورة الجزائرية ومن خلالها انتقل إلى إفريقيا جنوب الصحراء وهناك بحث عن سبل الوحدة الإفريقية وحاول تجسيدها فعليا بالتعاون والتنسيق مع بعض الرجال البارزين في الثورة، وذلك من خلال فكرته حول إقامة جبهة جنوبية تدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والرجال. ينظر: فرانز فانون: **العام الخامس للثورة الجزائرية، تر**، ذوقان قرقوط، دار الفارابي، الجزائر، 2004م، صفحة الغلاف.

[2] فرانز فانون: نفسه، ص 160.

[3] هواري مختار: **المستوطنون الأوربيون بمقاطعة قسنطينة والسياسة الفرنسية بالجزائر من حلال وثائق أرشيفية فرنسية** 1954-1956، مجلة العصور الجديدة، م9، ع2، 2019م، ص 239.

[4] **نفسه** ، ص 239.

الأوروبيين هم الذين حلوا محل المستوطنين" لقد تولوا قيادة القوى المستعمرة، وعقدوا مباشرة صلات مع الجيش والأحزاب الفرنسية اليمنية، وهم لا يستبعدون احتمال قطيعة عنيفة، وهذا يؤكد أن مجموعة من النخب الأوروبية جرفها تيار الاستعمار معه وتبنت مواقفه.[1]

3/4 الجالية اليهودية:

تميزت سياستهم بالحذر والغموض، وهو ما يكفل لهم الحفاظ على امتيازاتهم باعتبارهم في عمومهم تجارا، وأيضا وسطاء يتعاملون مع المسلمين والأوروبيين، لذلك تميز نشاطهم بالسرية ففي غرة أكتوبر 1956م وجهت الثورة نداءً لليهود تطلب منهم الالتحاق بالثورة، واتخاذ موقف تجاه الوجود الاستعماري، لكن رد لجنة اليهودي الجزائري للدراسات الاجتماعية في نهاية شهر نوفمبر 1956م تصرح ان الجالية اليهودية لا تكون مجموعة سياسية، وأنه لا يمكن لها أن تعلن موقفا باسم جميع اليهود، وتنادي بإيجاد حل سلمي بين فرنسا والجزائر، وفي الأخير ترك البيان حرية اتخاذ موقف سياسي لأفراد الجالية[2]، ورغم وجود بعض الدعم من بعض اليهود للثورة إما خوفا أو حفاظا على مصالحهم أو لقناعتهم الفكرية وبخاصة اليساريين منهم غير أن أعمالهم كانت في معظمها معزولة، وقد أجابت الأحداث بعد ذلك على اختيار اليهود لمعسكرهم.

فقد عبر اليهود عن موقفهم قائلين: "...تطلبون منا خيانة وطن ونحن مواطنون فيه أي فرنسا، من أجل وطن غير موجود الآن، سنبقى أوفياء لفرنسا، أوفياء لمثل العدالة والديمقراطية..."، ومع وقف اطلاق النار التحق معظم اليهود بفرنسا[3].

5/ أثار نشاط الكولون السياسي في الجزائر على الصعيدين الجزائري والفرنسي:

1/5 على الصعيد الجزائري:

أ/ الحرمان السياسي والتمثيل الإداري:

منذ الاحتلال، سعى المستوطنون الأوروبيون إلى منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي، سواء في المجالس المحلية أو في البرلمان الفرنسي[4]. وكان هدفهم القضاء على المقاومة المستمرة للجزائريين وتوفير كل الوسائل اللازمة لتحقيق استقرار المستوطنين الذين احتكروا جميع الوظائف السياسية والإدارية للمستعمرة. ويظل الجزائريون بعيدين عن السلطة والمؤسسات الإدارية في بلدهم الأصلي، ولا يتمتعون بهذه الحقوق. وينص القانون الفرنسي على نفس الحقوق، ويصبح المستوطنون عبر ممثليهم في البرلمان الفرنسي قوة ضغط حتى لا تتمكن أي

[1] هواري مختار: **المرجع السابق**، ص 242.

[2] مسعود كواني: **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومه الجزائر، 2011م، ص 221.

[3] **نفسه**، ص 221.

[4] حسنية حاميد: **المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، ط 1، منشورات الخير، الجزائر، 2007م، ص 42

حكومة من اقتراح قوانين في البرلمان تنصف الجزائريين وتخدم مصالحهم[1]. وما يهم الأوروبيين هو مدى استقلال الإدارة الجزائرية عن فرنسا، في حين لا يتمتع الجزائريون بأي تمثيل سياسي في المجالس الإقليمية أو البرلمان الفرنسي[2].

وعلى هذا الأساس، حُرم الجزائريون من حقوقهم السياسية بسبب عدم المساواة السياسية، ولم يكن للأوروبيين في الجزائر سوى 3 ممثلين في البرلمان الفرنسي، وفي عام 1881م تضاعف هذا العدد، وبذلك أصبحوا قوة عظمى. وفي مختلف الوزارات كانوا يديرون شؤون الجزائر بالنسبة لنا، فقد تم اتخاذ القرارات المتعلقة بتمثيل الجزائريين، مثل مرسوم سبتمبر 1875م الذي سمح بـ 6 جزائريين إلى المستشارين الأوروبيين البالغ عددهم 36، وقانون ديسمبر 1900م الذي ينص على أن تصبح الجزائر مستقلة عضوية[3].

تم إنشاء مجلس النواب ليمثل الأقسام الأربعة:

- المستوطنون الأوروبيون أصحاب الأراضي24 مقعدا
- المستوطنون الناطقون بالعربية). 24 مقعدا
- الجزائريون الناطقون بالعربية. 15مقعدا
- الجزائريون الناطقون بالقبائلية 06 مقاعد

واختتمت بأن مجلس الممثلين الماليين هذا يدعم الشرعية السياسية للأوروبيين لأنهم يمثلون أكثر من ثلثي المقاعد وأن المقيمين المسلمين لا يمكنهم معارضة أي قرار يتخذه الأوروبيون.[4]

ب/ إخضاع الجزائريين للإدماج الإداري

بعد أن أنشأ المستعمرون مؤسسات مدنية وامتيازات مهمة في المجالس العامة والبلديات، في السنوات الأولى للجمهورية الثالثة، بدأوا العمل على التكامل الإداري الشامل للجزائر الأوروبية[5]، لذلك، كل وينطبق القانون الفرنسي على الجزائر باسم مصالحها الخاصة في الاندماج والمصالحة المتعلقة بالتمثيل السياسي. وسرعان ما برزت فكرة الاندماج لعدة أسباب، من بينها: انتصار الحزب الاستعماري وسيطرته على الحكومة في باريس التي وحدت

[1] محمد بليل: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914**، دار سحاق الدين، الجزائر، ص 283 .
[2] حسنية حاميد: **المرجع السابق**، ص 298.
[3] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 182.
[4] **نفسه**، ص 182.
[5] محمد بليل: **المرجع نفسه**، ص 284.

أعوانه في الجزائر مع المستوطنين وممثليهم. وشاط البرجوازية الفرنسية ومطالبتها بتوفير الأمن في الجزائر لمزيد من الاستثمارات. وبرزت دعوات جديدة لإنشاء تنادي لإدماج الجزائريين في المجتمع.[1]

ج/ إخضاع الجزائريين رهن الاعتقال الإداري:

انطلاقا من قانون الأندجينا الذي فرض تشريعات استثنائية فإن الجزائريين كانوا مطالبين جماعيا بتحمل المسؤولية كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس العام لوهران ناقش هذه العقوبات القاسية بحق الجزائريين، فيما تدخل ممثلون أوروبيون وأصروا على تطبيق مبادئ المسؤولية الجماعية والاعتقال الإداري كوسيلة لردع الجزائريين. ومحاربة للجريمة واللصوصية حسب معتقداتهم[2].

د/ انتفاضة الجزائريين على الحكم المدني المطبق من طرف المستوطنين:

ابتداء من يوم 4 سبتمبر 1870م وهو اليوم الذي وقعت فيه الثورة ضد النظام الفرنسي، استغل المستوطنون الفرنسيون بالجزائر الفراغ السياسي الموجود وقاموا بشن حملات عدائية ضد الجزائريين، وفي بعض الحالات قاموا باعتقال بعض الشخصيات الجزائرية بدعوى أنهم كانوا ومتعاونون مع المكاتب العربية المعادية للمستوطنين.

وكانت نتيجة هذه الاضطهادات هي قيام ثورات مضادة للحكم المدني قادها زعماء القبائل والشخصيات الجزائرية ذات النفود القوي في المجتمع الجزائري، فقد كان هناك إجماع على مقاومة غلاة الاستعمار لكن أبناء الجزائر لم يوحدوا جهودهم وينسقوا فيما بينهم ويتفقون على قيادة مشتركة تجمعهم، ولهذا تمكن الفرنسيون من التصدي لرجال المقاومة الجزائرية، والانفراد بكل قائد والقضاء على ثورته وسجن انصاره بسهولة تامة[3] .

وعلى سبيل المثال نذكر بعض منها:

1- ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الغربي الجزائر مارس1871م[4] .

2- ثورة محمد بن التومي بوشوشة أفريل 1870م[5].

---

[1] محمد بليل: **المرجع السابق**، ص 286.

[2] صالح عباد: **المرجع السابق**، ص 87.

[3] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 144.

[4] **ثورة أولاد سيدي الشيخ**: كانت بالجنوب الغربي للجزائر حيث قام الأعلى بن بوبكر بن حمزة بخوض معركة واد قويلة في 13 مارس 1571م، لم قام في شهر سبتمبر من عام 1871م بخوض معركة حامية الوطيس ضد قوات الاستعمار الفرنسي ولكن هذه الاخيرة كانت أكثر عددا وعدة من جيش الأعلى بن بوبكر بن حمزة وأجبرته على الفرار إلى الساورة حيث بقي مختفيا هناك حتى وفاته سنة 1886م. ينظر: عمار بوحوش: **نفسه**، ص 145.

[5] **ثورة محمد بن تومي بوشوشة**: كان هذا القائد العملاق من الرجال الجزائريين الذين تعاونوا مع ثوار أولاد سيدي الشيخ، ومن المؤسسين الحركة التوارق بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي. وفي شهر أفريل من عام 1870م هاجم مدينة القليعة واستولى في 5 ماي 1870م على مدينة متليلي بعد حصار دام عدة أيام، وابتداء من هذا التاريخ أصبح بوشوشة هو قائد المقاومة الجزائرية في الجبهة الجنوبية بصحراء الجزائر. ينظر : **نفسه**، ص 145.

3- ثورة الصبايحية: وهي تمرد جنود في شرق البلاد في سبتمبر 1870م[1].

4-ثورات المقراني والشيخ الحداد وبو مزراق: 16 مارس 1871م[2].

5- ثورة الشيخ بوعمامة 1881-1904م[3].

هذه باختصار بعض الثورات والانتفاضات التي وقعت بالجزائر خلال القرن التاسع عشر، والتي تثبت لنا أن الجزائريين قد تصدوا لقوات الاحتلال الأجنبي وحاولوا باستمرار أن يناضلوا من أجل استرداد السيادة للدولة الجزائرية وإجبار العدو على مغادرة الجزائر وتركها لأهلها الأصليين. لكن قوة العدو وتفوقه في السلاح، وحيله المعروفة بانتهاج سياسة "فرق تسد" واستيلائه على ثروات الجزائريين، ساهمت في أضعاف المقاومة الجزائرية وتخفيف حدتها، وكما سنرى لاحقا فإن قوات الاحتلال الفرنسي والمستوطنون الأوربيون قد قاموا بحركة قمع وتعذيب الجزائريين وحرمانهم من الحقوق السياسية إلى درجة أن الجزائريين تحولوا إلى سجناء وعبيد في وطنهم الأصلي.

و/ تبني الشعب الجزائري للعمل السياسي :

ويتجلى ذلك من خلال الوعي السياسي لدى الجزائريين وظهور أسلوب جديد لنضال يتمثل في تأسيس أحزاب سياسية لدفاع على حقوق الجزائريين نذكر منها:

حركة الأمير خالد[4]:

ظهرت وطنية الأمير خالد بقوة وبصفة ملموسة في بداية 1919م أي حين طالب زملاءه أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري الحضور مؤتمر السلام الذي سينعقد بباريس وذلك مثل وقود الدول المستعمرة من قبل بريطانيا والتي ستحضر مؤتمر السلام بباريس، وبالفعل فقد تم تشكيل وفد جزائري يتكون من الأمير خالد وأربعة من زملائه، وتوجه إلى باريس في شهر ماي من عام 1919م التقديم مطالب الوفد الجزائري إلى المؤتمر، ونجح

[1] **ثورة الصبايحية:** تمثلت في قيام المجندين بتمرد في شرق البلاد في أواخر شهر سبتمبر عام 1870 وذلك عندما حاولت فرنسا أن تنقلهم إلى أوروبا ضد الألمان في بروسيا، وقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار أحكام إعدام ضد البعض من الجنود ونفذتها بالساحة العامة بمدينة سوق اهراس، وصادرت أملاك وأراضي سبعة دواوير وأخذت عشرات المواطنين كرهائن. ينظر: **نفسه** ، ص 146.

[2] **ثورات المقراني والشيخ الحداد وبو مزراق:** عندما تدهورت الأوضاع بشرق الجزائر، طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية تقبل استقالته من منصبه بصفته باشا غا لأنه لا يرغب في أن يعمل مع السلطات الفرنسية لكن السلطات الفرنسية رفضت طلب استقالته يوم مارس 1871م، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب. ينظر: عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 146.

[3] ثورة الشيخ بوعمامة: في يوم 22 أفريل 1881م أرسلت فرنسا فرقة عسكرية كبيرة للقضاء على الشيخ بوعمامة وزعماء الثورة في الصحراء الجزائرية، لكن رجال بوعمامة تمكنوا من نصب كمين لقائد الفرقة الفرنسية الملازم الثاني وانبار Weinbrenneur وقضوا عليه قبل أن يتمكن من القضاء على الثوار بمساعدة بعض الخونة في مدينة فرندة، وامتدت ثورة بوعمامة إلى ناحية وهران في شمال البلاد، ينظر: **نفسه**، ص 146.

[4] **الأمير خالد:** بن الهاشمي بن عبد القادر الجزائري، يعتبر من المصلحين الذين أثروا في نهضة الجزائر ودفعوها إلى الأمام، ولد في دمشق بالشام في فيفري 1875م، ثم انتقل به والده إلى الجزائر وهو صغير رباه تربية دينية، ثم دخل المدرسة العسكرية في سان سير التي تخرج منها برتبة ضابط، ثم دخل الجيش الفرنسي وشارك معه في الحرب العالمية الأولى في أوربا وترقى إلى قبطان ، وبعد الحرب رجع إلى الجزائر في سنة 1919م وبدأ نضاله السياسي والاجتماعي، حيث نجح في الانتخابات البلدية في العاصمة، وكان يدعوا إلى إصلاح الأمة، وفي سنة 1920م أنشأ جريدة الإقدام مع ثلة من العلماء المصلحين المتدينين، وفي سنة 1923م نفي الأمير خالد إلى فرنسا نتيجة صرامته، وتوفي في دمشق في جانفي 1936م.ينظر: الكاملة فرحات: **تاريخ الحركات الوطنية المغاربية** ، ط1 ، دار سامي لنشر والتوزيع، الوادي الجزائر 2022، ص 27.

الأمير خالد في يوم 19 ماي 1919م في تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي **ويلسون** بواسطة أحد المرافقين للرئيس الأمريكي وتتضمن الرسالة مطالب الوفد الجزائري الذي كان متواجدا في باريس مع الأمير خالد، وهذا الموقف هو الذي جعل المسؤولين الأروبيين في الجزائر يشعرون بالخوف من الأمير خالد لأنه هو الذي حاول أن يبعث روح الوطنية وأن يقلد الوطنيين الهنود الذين جاءوا إلى مؤتمر السلام للمطالبة باستقلال الهند بينما ذهب الأمير ليطالب هو الآخر باستقلال الجزائر، وامتاز الأمير خالد بمحاولاته الرامية لتوحيد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب جزائري موحد وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية التي تجري في شهر نوفمبر 1919م[1].

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " حركة سياسية ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر من أجل الحصول على حقوق سياسية في إطار القوانين والسيادة الفرنسية، فإن جمعية العلماء قد اتجهت منذ البداية إلى غرس بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري وتعليمهم بلغة أباءهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي الإسلامي بحيث تكون لهم عزيمة قوية وتعلق كبير بالجزائر التي ابتليت بالغزو الأجنبي والاحتلال الأوربي الذي يهدف إلى ابتلاعها ومحو مقوماتها العربية الإسلامية.

ولهذا يمكننا أن نقول أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية اجتماعية تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوربية، وبعث الروح الوطنية في النفوس عن طريق تعليم الشباب و خلق الوعي الاجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفين لدين ومنذ البداية ينبغي أن تشير إلى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد برزت إلى الوجود كحركة سياسية إسلامية ذات جذور اجتماعية قوية وذلك في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرير العربية التي عمت العالم العربي والعالم الإسلامي في بداية العشرين، كما أنها ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية[2] .

حرب نجم شمال إفريقيا[3] :

كانت الظروف مناسبة لإنشاء حزب من هذا النوع في باريس سنة 1926م عندما تأسس حزب "نجم شمال إفريقيا" انضم إليه ما يزيد عن 8,000 عامل مغترب من الجزائر ودعموا صفوفه. كما تميزت فترة العشرينات

---

[1] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 220.

[2] **نفسه**، ص 244.

[3] **حرب نجم شمال إفريقيا**: يعتبر حزب نجم شمال إفريقيا حزبا سياسيا وطنيا مرموقا وذلك نظر للمواقف الثورية والمعارك السياسية العنيفة التي خاضها أعضاء هذا الحزب ضد الوجود الفرنسي بالجزائر ويرجع الفضل في تأسيسه إلى الحاج علي عبد القادر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة الممتدة من 1924م إلى 1925م . ينظر: **المرجع نفسه**، ص 288.

من القرن العشرين ظهور صحوة إسلامية ومنظمات اشتراكية دولية، تعمل كلها ضد الاستعمار وتحرير الشعوب من الهيمنة الإمبريالية.

ولهذا فان حزب نجم شمال إفريقيا قد استطاع أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة للعمل من أجل خلق كتلة وطنية ضد الأوربيين في الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية للجزائر.[1]

ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج[2] أن حزبه يسعى ويناضل من أجل استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام .

لقد انزعجت فرنسا من موقف الحزب وبرنامجه السياسي، فقامت بحله يوم 20 نوفمبر1929م بدعوى أن أعضاء حزب "النجم شمال إفريقيا يقومون بدعاية مغرضة وأعمال تمس بالسيادة الوطنية الفرنسية ، وأحزاب أخرى مثل حزب الشعب، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الى غاية حزب جبهة التحرير الوطني[3].

هـ / عقم النضال السياسي والاقتناع بضرورة العمل المسلح بعد أحداث 8 ماي 1945م

من خلال أحداث 8 ماي 1945م اقتناع الجزائريين ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة كانت نواة لتعبئة ثورية انفجرت في الفاتح من نوفمبر، وأهم نتيجة أنها كانت نقطة تغيير بالنسبة للحركة الوطنية، فحزب الشعب تكتل تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" هذا الأخير الذي تأسس 1946م بمبادرة من مصالي الحاج، واعتبرت امتداد لنضال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، أما عن فرحات عباس فقد أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في حين بقيت جمعية العلماء المسلمين على حالها. وحسب العمري مومن فإن مجازر 8 ماي عمقت الوعي الثوري لدى مناضلي الأحزاب السياسية الجزائرية وفي أوساط الجماهير الشعبية.[4]

---

[1] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص ص288 - 289.

[2] **مصالي الحاج**: هو مصالي الحاج بن أحمد ولد في تلمسان 16 ماي 1898م، نال شهادة الابتدائية من مدرسة فرنسية، كما درس العربية بأحد كتاب زاوية درقاوة، وقد جند خلال الحرب العالمية الأولى في الجيش الفرنسي سنة 1918م، وبعد انتهاء الحرب تابع الدراسة بجامعة بوردو كمستمع حر، ، لكن مضايقات السلطات الفرنسية أرجعته إلى فرنسا عام 1923م اعتنق فكرة الأمير خالد إثر محاضرة له. وعندما تأسس النجم تقلد الأمانة العامة له لأنه كان عضوا في اللجنة التنفيذية ثم رئاسته ، ومثل النجم في مؤتمري بروكسل وجنيف وخلال سنة 1935م يحل بفرنسا لمدة 6 أشهر، وعندما هددته السلطة مرة أخرى بالاعتقال التجا إلى جنيف والتقى بالأمير شكيب أرسلان، ولم يعد إلى فرنسا إلا بعد تولى الجبهة الشعبية واصدار العفو العام سنة 1936م، زار الجزائر في 2 أوت 1936م لحضور انعقاد المؤتمر الإسلامي، وقد ألقى في نفس اليوم بالملعب البلدي خطابا، وبعد إقامته في الجزائر حوالي 3 أشهر عاد إلى فرنسا وأسس حزب الشعب الجزائري خلفا للنجم المنحل. وفي أوت 1937م سجنته السلطة الفرنسية باريس ثم أصدرت ضده محكمة الجنح حكما بالسجن لمدة سنتين سجن الحراش، ، وبعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا وضع رهن الإقامة الجبرية في بوغار، وفي سنة 1945م نقل إلى ازافيل ..... ينظر: الكاملة فرحات: **المرجع السابق**، ص 34.

[3] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 289.

[4] محمد حربي: **سنوات المخاض** تر: عباد بحيب الجزائر، موفد للنشر، 2006، ص ص13- 15.

2/5 على صعيد المستوطنين:

- تقسيم الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات[1] وهي الجزائر وهران قسنطينة وفي هذه المقاطعات توجد الاراضي التي تخضع للحكم المدني وهذا التنظيم كان يسعى لوضع السلطة في يد المعمرين الاوروبيين بدلا من ضباط الجيش الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين.

- وابتداء من يوم 9 ديسمبر 1848م قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجود في فرنسا وذلك استجابة لرغبات المعمرين الأوروبيين بالجزائر.

- انتخاب المجلس العام الذي يعتبر بمثابه برلمان مصغر للمعمرين على مستوى البلديات.

- السماح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الاعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة بكل حرية.

- أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامه منتخبه من طرف الفرنسيين فقط.

- منح التمثيل النيابي لكل ولاية جزائرية في البرلمان الفرنسي حيث سمح للمعمرين الاوروبيين سنة 1875م أن يكون لكل ولاية ممثل لهم في مجلس الشيوخ الفرنسي

- أما في مجال القضاء فأصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط وتصدر الاحكام التي تراها انها تخدم قضايا المعمرين

- منح الجنسية الفرنسية لجميع الاوروبيين وتوسيع القاعدة بحيث تعطى الجنسية الفرنسية بصفه تلقائيه لجميع أبناء الأوروبيين المولدين في الجزائر.

- حصول المستوطنين الأوروبيين على حقوقهم السياسية أي إقامه مؤسسات مدنيه تخدم مصالح هذه الفئه الأوروبية المقيمة في أرض الجزائر.

- التمثيل التام للمعمرين في البرلمان الفرنسي وفي التجمعات والبلديات المحلية.[2]

وبمقتضى مرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875م أصبح من حق المستوطنين الأوروبيين أن ينتخبوا ممثلين في البلديات.

---

[1] محمد حربي: **المرجع السابق**، ص 132.

[2] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 137.

- الغاء المكاتب العربية وابعاد الجيش من سلطه الحكم وذلك بعد سقوط الإمبراطورية الثانية والعسكريين إلى يد الأوروبيين المدنيين عدم السماح للجزائريين ان يحصلوا على أي تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي بدعوى أن الجزائريين لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية.[1]

- تمتع المعمرين بالاستقلال التام في العمل والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية وينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية فقط.

وخلاصة القول، نجد أن المستوطنين الفرنسيين بعد عام 1870م حاولوا وضع خطة شاملة لمستقبل الجزائر حتى لا تفلت من قبضتهم. ومن ناحية أخرى، تركزت خطط الأوروبيين في الجزائر على تعزيز التمثيل السياسي. داخل فرنسا والجزائر، ومنع الحكومة الفرنسية على اتخاذ أي إجراءات سياسية أو إدارية لصالح المسلمين، في حين حرص المستوطنون الفرنسيون على حرمان الجزائريين من أي تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي أو في الجمعية الفرنسية. في الجزائر وابدو تصميما على التخلص من فكره نابليون الثالث التي تدعو الى اعطاء التمثيل السياسي للمسلمين.

[1] عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص 139.

الفصل الثالث

دور الكولون الاقتصادي في الجزائر من 1830م–1962م

1: أهم القوانين العقارية الداعمة للكولون.

2: دور الكولون في المجال الزراعي.

3: دور الكولون في المجال الصناعي.

4: دور الكولون في المجال التجاري.

1/ أهم التشريعات العقارية الداعمة للكولون:

عملت السلطات الاستعمارية على تكثيف نزع الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستوطنين الأوروبيين وذلك وفق ترسانة من القوانين والتشريعات لتحقيق أغراضها وأغراض المستوطنين الاقتصادية.

1/1 تشريعات عقارية:

– **قرار عام 1830**م الذي أعطى الحق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي والأراضي الموقوفة للمساجد.[1]

– **قرار عام 1833**م الذي أعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأرضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

– **الأمر الصادر في عام 1844**م اجازه بيع أراضي الاوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين التي ليس الجزائريين ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر هدفه السلطات الفرنسية من خلال هذا القرار إلى ايجاد صيغ جديده لانتقال الأرض من الجزائريين إلى المستوطنين.[2]

الأمر الصادر في عام 1846م الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، مما أدى إلى مصادرة ما يزيد على 375000 هكتار.

– **مرسوم 19 سبتمبر 1848**م يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848–1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة العامة والمكرسة أساسا لضمان الازدهار والرفاهية للكولون. ومن جهة أخرى حدّد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم بـ 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848م، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب[3]

– **القانون الصادر في عام 1851**م الذي يشمل الأراضي التي استحوذت عليها السلطة فضلاً عن أراضي الغابات بما يقارب 2 مليون هكتار. في عهد نابليون الثالث[4] وزع في عام 1852 ما يقارب عن 25 ألف هكتار

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، 1830–1900** ، ج 1 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م، ص 276.

[2] موسى عاشور: **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م، ص 76.

[3] عدة بن داهة: **المرجع السابق**، ص 354.

[4] **نابليون الثالث**: هو امبراطور فرنسي (1852.1870) أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية، وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات. للمزيد انظر : عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول الملكية الارض 1830.1962، ج 2، المرجع السابق، ص 47.

لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران وزع في عام 1853 ما يقارب عن 20 ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة[1].

– القرار المشيخي (22) sénatus consulte[2] افريل 1863م

يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية ما نتج عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فاستدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها على الدواوير والأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم إلى الحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866م منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاك إلى خماسين[32] وزع بين عامي 1863 – 1866م ما يقارب من 160 ألف هكتار كهدية من نابليون الثالث[2] لحاشيته وعدد من النبلاء. فهذا القرار تم بموجبه تجزئة بعض أراضي العرش لوحدات عقارية فردية وذلك لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية، على إثره تم توزيع أراضي العرش الجزائرية على المستوطنين[4]

– مرسوم 1871م وبأثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية أراضي تقدر مساحتها بـ 2.5000000 هكتار[5].

– مرسوم عام 1876م: منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر بـ 100ألف هكتار. تم في عام 1877م منح 100 ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينة. ويمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام 1940م تقدر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على نسبة 27% منها إلى جانب أن الكثير منهم كانوا يمارسون اعمالاً أخرى من الصناعة والتعدين والتجارة، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراض قليلة الخصب والإنتاج.

---

[1] اسامة صاحب المنعم: **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 – 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مج 4 ع3، ص 224.

[2] **sénatus consulte:** سيناتوس كونسيلت كلمة مشتقة من لفظ سينات وهي مصطلح يطلق على البرلمان وسيناتوس كونسيلت تعني القرارات التي يسيرها البرلمان ، ينظر: خيرارة السعيد وآخرون: **المفيد في المصطلحات التاريخية**، منشورات عشاش ، مصر ، 2007م، ص 85 .

[3] **الخماسين:** جمع خماس : وهو الفلاح الذي اضطر إلى أن يصبح شبه شريكا لمالك الأوروبي عن طريق إبرام عقد ضمني بينهما بحيث يلتزم المالك بتلبية حاجات الخماس، بالمقابل يلتزم الخماس بالقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة وعند جني المحصول يأخذ منه الخماس خمس الإنتاج. ينظر : عبد المالك خلف التميمي: **المرجع سابق**، ص 58.

[4] سامية عمور، مبارك عمارية: **الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الغرب الجزائري (1830–1870)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014–2015م، ص 19.

[5] اسامة صاحب المنعم: **المرجع السابق**، ص 224.

– **قانون 1887م**: أباح بيع الأراضي الشائعة في المزاد العلني للأوروبيين.[1]

– **قانون 1897م** اعطى الحق للفلاح بيع أرضه للمعمرين أو أحد الجزائريين

– **قانون 13 سبتمبر 1904م**: مكن الكولون حق الاستثمار في الأرض واملاكها بطرق شرعية واقصاء الفلاح الجزائري.

– **قانون أوت1926م**: وبه 36 مادة الذي بفضله ازداد عدد الاوروبيين الذين يمتلكون 2.346.667 هكتار خلال 1930 وبلغ 2.726.700 هكتار سنة 1950م أي بوثبه تقدر بي 350.033 هكتار.[2]

– **قانون 1939م**: نص على إنشاء مصلحة خاصة بالتنظيم العقاري، والذي تلاه في 07 فيفري 1939م مرسوم ينظم الإشهار العقاري الخاص بمنطقة القبائل، بهذه الإجراءات نقلت آلاف الهكتارات من الجزائريين إلى المعمرين تواصلت هذه العملية إلى غاية اندلا ع حرب التحرير[3].

– **قانون 1959م**: الهدف منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين بإدخال نظام السجل العيني.[4]

2/1 أهداف هذه التشريعات:

حاولت حكومة الاحتلال أن تجد العلاج على حد زعمها لهذه الحالات فأصدرت مجموعة من المراسيم والقرارات والأوامر تقضي بشرعية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين وتحويل الأراضي غير المستغلة إلى قطاع أملاك الدولة لاسيما تلك التي تحيط بالمدن وبالمراكز الاستيطانية الناشئة أو المقرر إنشاؤها، ومن أهم هذه القوانين قرار 1844م أكتوبر، مرسوم 21 جويلية 1846م، قانون 16 جوان 1851م القرار المشيخي: 22 أفريل 1863م، قانون وارني[5] 26 جويلية 1873. فيكفي القارئ الكريم مراجعة القوانين والقرارات الحكومية الحكومية التي تم إصدارها خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1873م[6]، لتتبين نواياها البعيدة التي كانت تهدف تهدف إلى إضفاء الصبغة القانونية لاستعمار فرنسا للجزائر والاستئارة بأراضيها، وضمان الاستيطان وحمايته. وهكذا تخلص إلى أن الغرض من هذا القانون فرنسة الاراضي الجزائرية لا غير، أي:

1. إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي.

---

[1] عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 – 1960**، ط1، تر، جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان 1983م، ص 66.

[2] **نفسه**، ص 66.

[3] خديجة بختاوي: **المرجع سابق**، ص 42.

[4] **عدة** بن داهة: ج2، **المرجع السابق**، ص 429.

[5] **وارني**: وارني: ممثل الجزائر في الجمعية العامة ونائب الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، والذي تم عن طريق اقتراحه التصويت على تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة. ينظر : بوعزة بوضرساية، **المرجع السابق**، ص 99.

[6] عدة بن داهة: **المرجع السابق**، ج 1، ص 404.

2. الاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة.

3. تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية.

4. منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية.

5. تسهيل عملية الإتجار بالأرض تحقيقا وتمكينا لانتقالها ابدي الجزائريين إلى أبدي المعمرين ومن الأمور التي تستدعي الانتباه أن الأهداف والمبادئ تبنتها جميع هذه القوانين كان يتصدرها تصميم فرنسا على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم، وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها[1]

2/ دور الكولون في المجال الزراعي:

وصلت الكثافة السكانية للمستوطنين في عام 1926م كان عددهم 833000 نسمة، وارتفعوا عام 1931م إلى 881600 نسمة، وعام 1954م إلى 984000 نسمة، وكان معدل ازديادهم 1% تقريبا، ويتوزعون من الناحية الاقتصادية على الفئات التالية، 14.4% ينتمون إلى قطاع الزراعة و 28.6% إلى قطاع الصناعة و 57% إلى قطاع التجارة والخدمات العامة. ومنذ مطلع القرن العشرين أخذ المزارعون الأوروبيون يتناقصون بسبب قيام الملكيات الزراعية الكبيرة واحتوائها للكثير من الملكيات الصغيرة. ففي عام 1948م كان عددهم 125.300 مزرعة ومزارعا وانخفضوا عام 1954م إلى 93000 مزارعا، وكان هناك 26153 مزرعة عام 1930 منها 5411 مساحة كل منها أكثر من 100 هكتار، وفي عام 1954م كان المستوطنون الأوروبيون يملكون 2.726.000 هكتار موزعة على 22037 مزرعة منها 7432 مساحة كل منها أقل من 10 هكتارات وينتج 87% من هذه الأراضي 70%% من دخل الجزائر القومي كله. ومنذ عام 1930 زاد عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة التي تستخدم[2].

1/2 دور الكولون في تطور بعض المحاصيل الزراعة:

أ/ الكروم:

تعتبر سنة 1880م بمثابة منعطف حاسم في تاريخ انتشار الكروم في الجزائر وكانت طفرة حقيقية نتيجة تطور المساحات المخصصة لهذه الزراعة، إلى جانب تطور المصانع المنتجة للخمور، ففي هذه السنة غزت أفة

[1] عدة بن داهة: **المرجع السابق**، ص 405.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 47.

الفليوكسيريا "phylloxera"[1] على مساحات كبيرة من مزارع الكروم، خاصة في الجنوب الفرنسي، فأتلفت معظمها إضافة إلى هجرة الكثير من الألزاس واللورين بعد الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870م، فتوجهت الشركات العالمية في هذه المناطق لاستثمار أموالها في الجزائر وكانت أغلب اهتماماتهم بالكروم، وبهذا توسعت المساحات المخصصة لزراعتها على حساب مساحات الحبوب، وتدعمت هذه الزراعة بعد حصول البنك الجزائري سنة 1880م على قرض بقيمة 20 مليون فرنك[2]، وجهت خاصة لدعم الإنتاج الزراعي، وبهذا أصبح بوسع الفلاحين اقتراض أموال بفوائد ضعيفة وتوسيع حقولهم لأن المستقبل بدا مشعا، وفي ظرف سنوات قليلة ازدادت ثروات مزارعي الكروم ، وظهر أن النشاط الأكثر تناسبا مع عمل المعمرين في الجزائر هو زراعة الكروم. فبعد أن كانت المساحة المخصصة للكروم 20 ألف هكتار سنة 1878م ارتفعت لتصل إلى أكثر من 155 ألف هكتار عشية اندلا ع الحرب العالمية الأولى، واستمرت هذه المساحة في الزيادة 15 لتصل إلى أكثر من 411 ألف هكتار عام 1939م)[3] حتى أن أعوام 1900م، 1914م، 1925م أصبحت يطلق عليها أعوام الازدهار العجيب"[4].

كانت المساحات المخصصة للكروم في زيادة كبيرة ، ففي عام 1929 كانت 226000 هكتار وفي عام 1935 وصلت إلى 400000 هكتارا، وتضاعفت إنتاجها السنوي كذلك، ففي أعوام 19.3 1920 كانت تنتج 9.265.000 هيكتوليتر وفي عام 1953 أنتجت مليون هيكتوليتر وفي عام 1954م انتجت 19.3 مليون هيكتوليتر. ولعبت الشركات الأوربية[5] دورا كبيرا في ازدهار غراسة الكروم وإنتاج الخمور والعنب، وكانت تضم 4425 مزرعة وتمثل 15% من مجموع المزارع وتنتج أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم ويدر عليها 55 مليار فرنكا.[6]

ب/ الحبوب

أما انتاج الحبوب بأنواعها فقد شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الحرب فبعد ان كانت 13 مليون قنطار عام 1945م، أصبح بحدود 24 مليون قنطار عام 1960م.

---

[1] **أفة الفليوكسيريا "phylloxera"**: وهي حشرة من الحشرات تصيب النبات (قمل النبات). أنظر: ايف لاكوست وأخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984م، ص ص 360- 361.

[2] عدة بن داهة: **المرجع السابق**، ص 360.

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش: **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900–1954**، تر: عبد القادر بن حراث م ، و، ك، الجزائر، 1987م، ص 171.

[4] ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 36.

[5] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 48.

[6] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس 1982م، ص 126.

تمثل مساحات إنتاج الحبوب عند الأوروبيين 28% من المساحات العامة وتنتج 44%% من مجموع الإنتاج العام، وتتمثل الحبوب الجزائرية في القمح، الشعير، الخرطال الذرة، ومقارنة مع زراعة الكروم فقد كانت المساحة المخصصة لزراعتها قليلة، ففي عمالة **الجزائر** نجد المساحة المزروعة.

– **قمحا** (**اللين والصلب**) سنة 1873م تقدر بحوالي 44934 هكتار.

– **الشعير** فقدرت مساحته في هذه العمالة حوالي 16674 هكتار.

– **الذرة** حوالي 1558 هكتار[1].

أما **عمالة وهران** فقدرت المساحة المزروعة :

– **قمح لين وصلب** حوالي 42261 هكتار– **الشعير حوالي** 30562 هكتار.

– **الذرة حوالي** 1490 هكتار.

أما **عمالة قسنطينة** فقد قدرت المساحة المزروعة:

– **قمح صلب** حوالي 305463 هكتار – **القمح اللين** حوالي 33029 هكتار.

– **الشعير حوالي** 340091 هكتار– – **الذرة حوالي** 4448 هكتار[2].

وبصفة عامة وعند إجراء مقارنة الأرقام السابقة نستنتج أن عمالة قسنطينة تصدرت الحبوب في الجزائر، وحسب ما سبق هذا راجع إلى سيادة زراعة الكروم في كل من عمالة الجزائر وعمالة وهران لقد ظل مردود زراعة الحبوب في الجزائر ضعيفا رغم إدخال المكننة بشكل كبير وبقي الإنتاج معظمه في يد الأهالي وهذا راجع إلى كثرة الاستنجادان واللجوء إلى الخماسة، وهذا ما يؤكده أحد المعمرين بقوله "إن حقول القمح الجميلة هذه قد أجرت إلى الكولون وأرادوا أن يقيموا هذه الأرض لكن لم ينجحوا، إن العرب بفضل يدهم العاملة الرخيصة استطاعوا أن يستثمرون في الأراضي الواسعة، ان الزراعة العربية بعد تقهقر قصير قد انتصرت على الزراعة الفرنسية ....."[3].

[1] عبد الحكيم راوحنه: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1930م** رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ،جامعة باتنة ، 2013.2014م، ص 99.

[2] عبد الرزاق قشوان: **الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري** 1219هـ– 1282هـ، 1804–1871 دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، اشراف عبد المجيد قدور، كليه الآداب والحضارة الإسلامية قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،2017 – 2018م، ص 184.

[3] عبد الرزاق قشوان: مرجع سابق، ص 192.

ج / زراعة الخضر والحمضيات[1]

كما اهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماماً كبيراً بزراعة الخضراوات ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة إلى السوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في أسواق الأخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان[2].

ولذلك تقدمت زراعة الخضر والحمضيات تقدما هائلا لديهم ففاق حدود التصور، فارتفع إنتاج الحمضيات وتطور منتوجها من 700,000 قنطار سنه 1931م إلى 2716000 قنطار سنة 1950م وأصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمه الصادرات بعد الخمور[3] قدرت قيمتها بستة مليارات من الفرنكات. ورغم أن المزارعين الأوربيين المزاولين للزراعة كانوا أقل من 10% من مجموعهم العام إلا أنهم يجنون 9055 من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني و 66 % من الإنتاج النباتي وحده، ويمثل رأسمال أملاكها بالأرياف 600 مليار فرنك ويقدر دخلهم السنوي الصافي بمبلغ 93 مليار فرنك[4].

وحتى لم تتجاوز المساحات المروية 42000 هكتار من أصل 90000 هكتار قابلة للري فإن التقنيات الزراعية في زراعة الحبوب والحمضيات تقدمت تقدماً هائلاً. وقد توسع استعمال الآلة حتى إلى أبعد من أي حد مطلوب بعد عام 1948م فكل حصادة دراسة كانت تغني عن نحو مائة عامل زراعي[5].

د/ زراعة التبغ:

إن اهتمام فرنسا بزارعة التبغ وتكليف المعمرين بذلك لم يكن من العدم بل اعتمدت على قاعدة تكونت من قبل ونمتها وطورتها حي أصبح مردود الهكتار الواحد يفوق عشر قناطير خاصة في المناطق المروية قرب السدود خاصة المراكز الاستيطانية ، ففي سنة 1873م بلغ إنتاج الهكتار الواحد في عمالة وهران حوالي 15 قنطارا وتتراوح ما بين 8 و 12 قنطارا في عمالة قسنطينة، فقد عرفت هذه الزراعة تطورا كبيرا ويعود ذلك إلى سهولة زراعة التبغ مقارنة بالقطن التي تحتاج إلى تكاليف كبيرة للإنتاج فالهكتار الواحد من التبغ يكلف حوالي 173 فرنك موزعة كالتالي:[6]

---

[1] أسامة صاحب المنعم : **المرجع السابق**، ص 225.

[2] **نفسه** ، ص 225.

[3] العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م ،ج1، ص 18.

[4] أسامة صاحب المنعم : **المرجع السابق**، ص 226.

[5] شارل روبير أجيرون: **المرجع السابق** ، صص126 – 127.

[6] حورية طعبة: "**الزراعة الكولونيا لية وتأثيرها على الملاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة** 1780 – 1900م – دورية كان التاريخية ، ،ع 46 ، ديسمبر 2019م، ص ص 64 – 71.

الحرث 40 فرنك ها AR، الاسترجاع 8 فرنك.

التسوية 15 فرنك، البذور 35 فرنك، الغرس 3 فرنك، العناية الحصاد 15 فرنك.

لقد قامت السلطات الفرنسية بتشجيع زراعة التبغ، الشيء الذي أدى إلى توسع المساحة المزروعة من قبل الفلاحين الجزائريين والكولون معا، فكانت السوق الفرنسية في حاجة إلي التبغ والخمور، فقد لقي التبغ تشجيعا كبيرا من الإدارة الاستعمارية في محاولة منها لتفادي استيراد فرنسا منه بكميات كبيرة من الخارج وتعتبر سنة 1845م سنة بداية امتداد مساحات التبغ إلى مناطق متعددة مثل: بجاية عنابة تلمسان معسكر، متيجة... وأصبح التبغ يمول مصانع فرنسا ويزرع التبغ من قبل المستوطنين وبعض السكان الأصليين، وهي صناعة مزدهرة وأعطت نتائج جيدة لكثير من المزارعين الأوروبيين وهو من بين المنتجات التجارية التي تمنح المنتجين أربحًا كبيرة وزراعته على نطاق واسع.[1]

لقد ظلت زراعة التبغ بصفة عامة نشاطا مقصورا على عدد من الغارسين، ولقد شهد بعد الأزمة التي ألمت به بين سنة 1903 وسنة 1908م توسعا جديدا، فتضاعفت المساحات المغروسة وارتفع معدل الإنتاج السنوي الذي كان في حدود 36.867 قنطار بين 1900–1908 إلى 550 65 قنطار بين 1909 – 1914م[2]، وتوسعت المساحة المزروعة تبغا سنة 1930م لتصل إلى أكثر من 24000 هكتار، أنتجت أكثر من 220000 طن حيث صدر من هذا الأخير حوالي 190000 طن، وساهم الأهالي بحوالي ثلثي الانتاج الإجمالي والملاحظ أن التبغ كان يصدر إلى فرنسا للتصنيع، وكان المخالفون في إنتاجه بعدم تقديمهم للكميات المحددة يحاسبون حسابا قاسيا ورغم هذه النجاحات التي حققتها زراعة التبغ إلا أن مساحتها وتأثيراتها. الاقتصادية بقيت محدودة مقارنة بزارعة الكروم أو الحبوب.[3]

وبالتالي فإن آثار زراعة التبغ على هيكل الانتاج الزراعي التقليدي كانت أقل من زراعة الكروم والنتائج المالية التي تحققت منها، لم تكن قد أفادت تنمية القطاع التقليدي، لأنه عوض استخدام الفائض الزراعي الكبير المستخلص منها، استخداما عاما في المجتمع، سواء في استصلاح مساحات جديدة من الأراضي أو تجهيز القطاع بأدوات عمل متطور، استخدمت للصالح المعمرين بتوظيفها خارج القطاع الزراعي أو تجميعها في حسابتهم الخارجية في البنوك. كما كانت هذه الزراعة عبارة عن مصدر لرأس مال للمعمرين وكرست شروط استغلال العائلات الفقيرة والعمال والفلاحين الصغار من الجزائريين الذين يملكون مساحات زراعية صغيرة لا يكفي انتاجها لإشباع حاجاتهم الذاتية، فكانوا مضطرين لاستكمال العجز بدخل نقدي، وذلك بالعمل في مزارع التبغ التابعة للمعمرين، وكان هذا العمل يتم على حساب العمل في أراضيهم الخاصة، التي كانوا يتركونها للعمل العائلي مقابل

[1] حورية طبعة: **المرجع السابق**، ص ص 63–71.

[2] شارل روبير أجرون : **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، تر. حاج مسعود ، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص ص 316– 317.

[3] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش: **المرجع السابق**، ص 168.

الأجر زهيد يتلقونه من المعمرين الذين يستغلونهم تحت شكل نظام الخماسة الذي استخدم بشكل كبير في الأراضي المزروعة بالتبغ لأنها تتطلب عددا مرتفعا من الأيدي العاملة[1].

2/2 انعكاسات نشاط الكولون على القطاع الزراعي والفلاحي:

أ / تدهور الزراعة التقليدية

إن هدف المعمرين من الفلاحة جعلها مشروعا وليس وسيلة عيش لذلك وبدل الاهتمام بتطوير المحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي اهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع مما أثر على إنتاج الحبوب. كما أكد أحد الكتاب الفرنسيين بقوله : "إن السبب الرئيسي في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولية وتغيير البنية الإنتاجية من طرف النظام الاستيطاني وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال والذي أخذ منحنيين باستنزاف ثروات البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية، بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما خلال العهد العثماني"[2]

فالسبب الرئيسي في تراجع الزراعة التقليدية هو استيلاء المعمرين على المساحات الصالحة لزراعتها وزحزحتها نحو الأراضي الهامشية في الجنوب، والتي كانت قبل ذلك أراضي بورا تستخدم للرعي، وبما أن خدمت هذه الأراضي صعب جدا نظر لعدم توفر فيها الشروط طبيعية للإنتاج حيث تقوم الزراعة فيها على ما تجود به السماء من أمطار، لهذا اضطرار الكثير من المالكين الزراعين في ظل هذه الشروط إلى طلب العمل بالأجرة عند المعمرين. فكانت النتيجة الحتمية لهذا الانخفاض هو عدم قدرة الأهالي الجزائريين سد حاجياتهم الضرورية من المواد الاستهلاكية[3]، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية بينهم. فالجزائر التي كانت بلد القمح والشعير أصبحت مجبرة على استيراد المواد الغذائية لسكانها بعد أن سيطر عليها الكولون ووجهوها نحو زراعات أكسبتهم أرباحا طائلة على حساب الأهالي الذين تدنت معيشتهم بسبب ظلم وعجرفة وماسي المستوطنين[4]

ب / تغير طبيعة الفلاح من مالك إلى خماس

في ظل الانفتاح الذي عرفته السوق والتي شملت حتى الملكيات التي كانت غير قابلة أصلا للمعاملات العقارية، هذا أدى إلى إحداث تغييرات عميقة على الوسط الفلاحي، ولعل أكبر المتضررين من هذا التحول، هو الفلاح الجزائري الذي تحول من مالك إلى مجرد خماس، غير أن ذلك لم يدم طويلا إذا سرعان ما اكتشف المعمرون بأن نظام الخماسة يكلفهم كثيرا، خاصة إذا كانت الأرض المزروعة خصبة وذات مردود وفير، لذلك لجوا إلى

---

[1] سميشة طريلي يمينة تجيني: **المرجع السابق**، ص 102.

[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 33

[3] مبخوتة سهام: **زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر 1870–1939** قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ع 11 ، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر / ديسمبر 2016م، ص 285 .

[4] **نفسه**، ص 285.

إدخال تصنيفات جديدة على الوسط الفلاحي الجزائري، تمثلت في فئتي المزارعين[1] والعمال الأجراء. أما المزارعون فكانوا يؤجرون من طرف المعمرين، حيث يتم التعاقد معهم سنويا، وقد كانوا يشكلون نسبة 3.12% من مجموع اليد العاملة الريفية، أما عن فئة العمال الأجراء فتتألف من عمال موسميين ودائمين وشبه دائمين، وقد كانوا في القرن 20م يمثلون نسبة 12%، لترتفع نسبتهم سنة 1930 إلى 18% من مجموع اليد الريفية.

وكان معظم هؤلاء العمل الأجراء، في البداية من الخماسين وصغار الفلاحين، لتتحول هذه الفئة فيما بعد الى الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم وصاروا يشتغلون بالأجر اليومي. وهذا منذ زيادة النشاط الكولنيالي الذي يحميه قانون فيفري 1897م، والذي بدوره جرد الفلاحين وحول عدد كبير منهم إلى مزارعين وعمال أجراء[2].

ج / تراجع الثروة الحيوانية

قامت الادارة الاستعمارية بمصادرة أراضي الجزائريين الرعوية ومنحها للمعمرين الأوروبيين وإصدار قوانين تقيد استغلال الغابات للرعي وتوقف هجرات قطعان الماشية من الجنوب إلى الشمال اضطر أولئك الذين لم يعد باستطاعتهم إطعام قطعانهم نتيجة نقص المراعي إلى بيعها والبحث عن عمل لدى ملاك الأراضي الأوروبيين مما أدى إلى هبوط حاد في تربية المواشي.[3]

فما دلا على صرخة الفلاحين الجزائريين في وجه الإدارة الاستعمارية ما جاء في شكواهم تعرضنا للقمع بشتى السبل كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقيض ثمنها، الذي تصرفه بسرعة افترستنا تكاليف العدالة وأفلسنا مأمور الأحراش من جراء المحاضر... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملك من الماشية، وعندها لا تستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افتقدناها.[4]

إن تراجع ممارسة نشاط تربية الحيوان أدى إلى اختناق سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا من تربية الماشية وأصبحوا يعانون من نقص التغذية وانتشار البطالة بشكل كبير فاضطروا للهجرة إلى الريف.

---

[1] يقصد **بالمزارعين** –حسب اجرون – تلك الفئة التي يربطها تعاقد بمالك الأرض، خارج الخماسة شبيهة بالعقود الأوروبية التي تحدد شروط تقاسم الغلة بين المستأجرين وصاحب الأرض. ج 2، **المرجع السابق**، ص 353.

[2] حيمر صالح: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 1930م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013/2014م، ص 256.

[3] عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، ج 2**، ط1، دار المؤلفات، الجزائر 2013م، ص ص 21– 22.

[4] حيمر صالح: **المرجع السابق**، ص 293.

وقد صرح احد الجنرالات الفرنسية عن إحدى القبائل التي عانت من هذه الظاهرة بقوله : "إن أفضل قبيلة وهي أولاد قصير التي كانت في سنة 1842 تبلغ 14 ألف نسمة كانت تملك العديد من القطعان والزراعات الغنية إلا أنها تناقصت إلى النصف وأصبحت فقيرة ومعدمة تماما.[1]

د / إدخال وسائل وتقنيات زراعية حديثة:

استعمل المستوطنون عدة وسائل وتقنيات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل وكان لها بالفعل الأثر الايجابي على وفرة الانتاج وتنوعه إلاَّ أنها لها أثر سلبي على الفلاح المحلي وخلق فيئة بطالة تعاني من الفقر والجوع ومن أهم هذه التقنيات:

– **تقنية قلب الأرض** بعد حصاد الحبوب تعرف ب (Dryfarming).

– **تقنيات الحرث** سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث

– **تقنية تحمير** العنب وتلقيم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض.

– **تقنية التحويل والتصيير** البعض المواد الزراعية كعباد الشمس والطماطم والتبغ.

– **سياسة تجميع المياه** : تركز مشروع تجميع المياه على بناء السدود، وانجاز الآبار الكبيرة الاستغلال المياه الجوفية

– **استعمال الآلة الزراعية** :توسع استخدام الالة منذ سنة 1947 فكل حصادة دراسة كانت تغني عن نحو مائة عامل زراعي.[2]

– **سياسة بناء السدود**: لقد ركزت سياسة المعرين الاستعمارية بداية على انشاء السدود الصغيرة باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات الكولون الفرنسي وهي: سهول متيجة، وعنابة ، سكيكدة ، وهران، وسهل الشلف[3] .

وقد بلغ عدد السدود خلال المرحلة الأولى ثمانية سدود ولكن كانت ضعيفة حيث لم تتجاوز 49960000 متر مكعب وقد دامت مدة انجازها من سنة 1850 إلى 1894م.

---

[1] عدي لهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 (1962)**، ط1، تر جوزيف عبد الله، دار الحداثة لبنان 1983، ص19

[2] شارل روبير أجيرون: **المرجع السابق**، ص 126.

[3] العميراوي احميده وآخرون: **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007، ص 63.

– **تقنية حفر الآبار** : قدمت الآبار خدمات للمستعمر حيث ساعدت الكولون على الهجرة باتجاه الجنوب ، وقد وفرت اشغال الحفر التي دامت سنوات من 1891 إلى 1893 للكولون 30000 لتر من الماء في الدقيقة الواحدة .[1]

ومن أهم الآبار التي قام المستعمر بحفرها [2]:

- آبار واد ريغ بحوالي 5350 ل / ثا.
- آبار الألبيان بحوالي 5000 ل / ثا.
- آبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760 / ثا.
- عين السخونة في الشط الشرقي بمنسوب 500ل / ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 ل / ثا.
- آبار زلفانة منسوب 117ل / ثا.

هـ / إنشاء مشاتل زراعية:

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإنشاء مؤسسات جديدة لتنظيم الاقتصاد الكولونيالي الفرنسي ويتمثل ذلك في المشاتل، وذلك للقيام بتجارب على النباتات التي تناسب كل منطقة من جهات الشرق الجزائري وجهزت هذه المشاتل على هيئة مشرفة على ذلك من مختصين في الميدان الزراعي، إضافة إلى تجهيز البعض منها بمكتبة مختصة بذلك. ونعتبر هذا تطور ايجابي رغم انه يحمل طابع إستيطاني استعماري وأهم هذه المشاتل شملت كل المدن الساحلية ثم انتشرت في الشرق الجزائري حسب طبيعة كل منطقة نذكر منها:[3]

مشتلة قسنطينة 1842م، مشتلة سكيكدة 1843م، مشتلة قالمة 1843م، مشتلة سطيف 1845م.

[1] عدة بن داهة: **المرجع السابق**، ص 205.

[2] احميده العميراوي وآخرون: **المرجع السابق**، ص 66.

[3] عبد الرزاق قشوان: **المرجع السابق**، ص ص 174– 175.

و / ظهور الشركات الزراعية المستثمرة

لعبت الشركات الأوربية دورا كبيرا في ازدهار الزراعة ووفرة الانتاج خاصة غراسة الكروم وإنتاج الخمور والعنب، ورغم أن المزارعين الأوربيين المزاولين للزراعة كانوا أقل من 10% من مجموعهم العام إلا أنهم يجنون 55% من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني و66% من الإنتاج النباتي وحده[1].

وبعد ظهور الملكيات الزراعية الأوروبية الكبرى تقدر اقتصادهم الزراعي والحيواني تقدما كبيرا على يد 15 ألف شركة و150 ألف مشروع أوروبي صغير، ويسهم في ثلثي الإنتاج الوطني الجزائري العام. ففي عام 1937م كان هناك 667 مشروعا أوروبيا تستخدم 51652 أجيرا وارتفع هذا العدد عام 1958م إلى 94103 أجيرا. وفي عام 1954م كان الموظفون الإداريون والمستخدمون منهم يمثلون2.6% ومديرو المشاريع والعمال المستقلون يمثلون 1.9% والتجار يمثلون 16% والحرفيون 6% والإطارات العليا 92.8% والفنيون ورؤساء أجهزة المشاريع 82.4% والموظفون العاديون في الوظيف العام 86% وورد في إحصاء عام 1951م أن عدد البورجوازيين الأوربيين الكبار 560[2].

ونظرا لضخامة رؤوس الأموال، وكثرة الشركات التي يسيطر عليها المعمرون كان من المفروض أن تزدهر الحياة الاقتصادية ويعم الرخاء غير انه بينما تزايد وتضاعف عدد الجزائريين إلى الضعف خلال خمسين عاما، نقص إنتاج الحبوب بنسبة 20% وعدد الأغنام إلى نصف ما كان عليه، ولم يزد الدخل السنوي لكل شخص جزائري على عشرة آلاف فرنك قديم على أكثر تقدير في حين أصبح الدخل الزراعي وحده بالنسبة للأوروبيين يمثل 30% حمضيات و90% خمور و20% شعير، و40% بقول وزيتون.

هذه كلها تشكل قسطا مهما من الإنتاج التقليدي. ومن أجل ذلك تعقدت حياة أكثر من سبعة ملايين جزائري كادحين تنحصر مواردهم في لهم في المناطق الزراعية، فانتشرت البطالة بشكل خطير، واضطر على العمال المزارعون إلى الهجرة شبه الجماعية إلى المدن للاستقرار أطرافها في أحياء قدرة بنوها بأنفسهم من القصدير وأصبح أكثر من نصف مليون شخص متشردين .[3]

و/ تحول القطاع الزراعي من معاشي إلى نقدي:

بعد عملية الاستيطان الأوروبي والاستيلاء الجماعي على أراضي الجزائريين، خضعت الحكومة العامة الزراعة لمخططات الاستثمار الرأسمالي الاستعماري فبموجب قانون 1873م أصبح الاقتصاد الزراعي جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية،

[1] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 48.
[2] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 49.
[3] **نفسه**، ص 52 .

وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي لنظام الرأسمالي[1] الناشئ بالجزائر، فلقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح[2].

فخلقت الرأسمالية الكولونيالية جملة في النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام نحو التصدير، الزراعي الحديث الذي ينتج الخمرة والحمضيات يساهم قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي في عملية التصدير بإنتاجه الحبوب ومنتجات تربية الماشية، لكن هذا لا يعني ان التصدير هو وظيفته الرئيسية فالفلاح فظهر التفاوت الشديد الذي يميز المجتمع الريفي الجزائري الكولونيالي، وكذلك التملك العقاري وذلك على الرغم من أن حجم الملكيات الصغيرة كان مهيمنا بشكل كبير مما حول عدد كبير من صغار الملاكين إلى خماسين، على أرضهم، وبالتالي فإن الزراعة ليست منخرطة في السوق الداخلية بل متجهة نحو الخارج لسوق الفرنسية[3].

3/ دور الكولون في المجال الصناعي:

تعتبر الصناعة نشاطا اقتصاديا رئيسيا بعد الزراعة في الجزائر قبل الاحتلال، ومصدر دخل ثابت للأسر الجزائرية، فهو مرآة عاكسة لقدرة الجزائريين على التفاعل مع الطبيعة التي وفرت مواد أولية مختلفة ظاهرية وباطنية، وتمكن من تحويلها إلى مصنوعات تناسب حاجيات المجتمع، فقد اشتهرت الجزائر بمصنوعات راقية ومتنوعة، كانت تلقى اهتمام وطلب محلي، ومحط إعجاب الأجانب. ومع أهمية هذا القطاع تضاربت حوله اراء المؤرخين الفرنسيين، فمن قائل بأنه قطاع متخلف لا يمكن أن يرتقي إلى صناعة حقيقية، واخذ بهذه الفكرة رواد الاحتلال الذين اعتمدوا على سوء الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع إلى معترف بتطوره كونه نشاطا كان يتماشى مع حاجيات السكان المحلين.

فالصناعة قبل الاحتلال، كانت أكثر تقدماً وأحسن تنظيماً، تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الحرفيين في الجزائر، كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع، والحدادين في آخر والنجارين في ثالث، والصباغين في رابع والدباغين في خامس، إلخ....إضافة لصناعة التقليدية، كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيراً بمناجم المعادن المختلفة، وتولى رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن[4] وبعد دخول الاحتلال الفرنسي 1830م أخذا يغير من طبيعة

---

[1] **النظام الرأسمالي**: هو نظام يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، كما تقوم على العمل المأجور. ينظر : أحمد محمد عاشور : **النظام الرأسمالي: مفهومه وأسسه وعيوبه**، شبكة الألوكة، مقال بتاريخ: 21/5/2016 ، تم الاطلاع: 14/5/2018 ، 23:56

[2] حليمه بن زايد فاطمه فنيش: **العلاقه بين الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر خلال القرن 19 سنة 1834 و 1900** ميلادي مذكرة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية القسم التاريخ جامعه احمد درايه ادرار سنه 2018 2019

[3] عدي لهواري: **المرجع السابق**، ص ص 157- 158.

[4] العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص 18.

هذا النشاط معتمدا على المعمرين الدخلاء على هذه البيئة، وتحويل النشاط الصناعي من معاشي يوفر للسكان حاجياتهم الى نشاط صناعي كولنيالي مرتبط بالاقتصاد الاستعماري الاستغلالي.[1]

1/3 تدخل الكولون في الحرف والصناعات

سيطر المعمرون على القطاع الحرفي وتم تقسيمه إلى قسمين، حرف أساسية ظلت تقليدية، أدخلوا عليها بعض التغييرات[2]، وأخرى ثانوية تم تحويلها إلى نشاط صناعي ذو بعد تجاري. يدخل ضمن هذا النشاط عدة مهن موزعة ما بين الريف والمدينة كما غلب عليها الجانب الفني الجمالي المرتبط بالحرف التقليدية المتطورة من حيث تقنيات العمل. كانت تخدم بشكل أساسي المجتمع الجزائري والأقلية من الأوروبيين. ظل هذا النشاط مرتبط بالزراعة بشكل خاص، وتضمن عدة فروع منها:

أهم الحرف والصناعات

أ / الدباغة

نجد فيها عدة أنشطة أهمها حرفة الدباغة التي شكلت حرفة قائمة بذاتها، ضمت عددا كبيرا من الدباغين الذين اجتمعوا في درب الدباغين[3]. تغير الوضع بعد الاحتلال. فانخفض عددهم، وأغلقت العديد من المحلات وتحوّل ما تبقي منها إلى مؤسسات صناعية خاصة بالمعمرين بالأوروبيين ظهرت على إثرها مؤسسات حرفية حديثة ذات طابع عصري درجت هذه الحرفة ضمن مشاريع فرنسا الاقتصادية، فتأسست مجموعة من المدابغ العصرية التي استخدمت الآلات الحديثة.

ب / صناعة الجلود

وجدت ورشات استخدمت الجلود لصنع الأحذية والحقائب والسروج وحرفة الطرز. خاصة فالمدن الكبرى التي استقطبت المستوطنين فوجدت في هذه الاخيرة ورشات وعددا من الحرفين والمتربصين، يقوم عليهم مجموعة من المعمرين ضمت 200 حرفيا مجتمعين في خمسة مؤسسات كبرى[4] منها عشرة ورشات تعمل بالتداول. ومع أهميتها إلاَّ أنها كانت تعتمد على الطرق التقليدية، مع بعض المحاولات الفرنسية الفردية الغير الرسمية من أجل تطويرها كاستيراد الخيوط، وإدخال الآلات[5] جاء أول تدخل رسمي من قبل إدارة الاحتلال من خلال تبني تقنيات أوروبية. النظامية تشرف على منح القروض للحرفين، لكنها أدت إلى تدهور حالتهم بعد أن عجز البعض عن

---

[1] بختاوي خديجة: **الحرف في عمالة وهران إبان الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية** ،مجلة العبر لدراسات التاريخية في شمال إفريقيا ، ع02، افريل2022، ص ص362- .363

[2] بيرم كمال: **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فتره الاحتلال الفرنسي 1840م 1954م**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ والاثار كليه الآداب والعلوم الاجتماعية، اشراف: صالح لميش 2010 .2011م، ص 365.

[3] بختاوي خديجة: **المرجع السابق**، ص 363.

[4] **نفسه**، ص364 – 363.

[5] عميراوي احميده: **المرجع السابق**، ص 21.

التسديد فتخل العديد منهم على نشاطهم، وبيعت ورشاتهم إلى الأوروبيين الذين حولوها إلى مساكن أو محلات تجارية، في حين واصل ما تبقى منهم العمل في ظروف صعبة انتقلت الحرف من مهنه محلية إلى نشاط صناعي كولنيالي عصري، فظهرت المصانع الكبرى التي تشغل عمال مؤهلين ومتخصصين، وفرت إنتاجا متنوعا وجديدا سيطر على السوق المحلية، أدت إلى تغير عادات الجزائريين في اللباس فانتعل الجزائريون الأحذية الفرنسية. وبعد انتشار المصانع الحديثة في العمالة فكرت إدارة الاحتلال في إقامة تعاون بين الحرفين الجزائريين والفرنسيين فاليد العاملة المحلية المتخصصة موجودة والمواد الأولية أيضا متوفرة، وما ينقص هنا هو إقامة شراكة بين المجتمعين " وتم إدخال عدة ترتيبات أهمها:

- إعادة تنظيم الإنتاج حسب الفصول.
- توفير المواد الأولية ومراقبة النوعية.
- إصلاح عمليات البيع التي كان يشرف عليها الدلال في السابق.
- تدخل الدولة الفرنسية من خلال تقديم القروض وتوجيه الطلبات الخاصة للجيش والمستشفيات[1].

ج / حرفة النسيج

تستخدم مواد أولية متنوعة من صوف، شعر الماعز وبر الجمال وبعض النباتات البرية، اشتهرت بها مدينة تلمسان حيث تعتمد على غزل الصوف والقطن والحرير، وقد مارس سكان المدن نسيج الحايك والبرنس الذي استخدم فيه الصوف الناعم، ولقيت رواجا في الأسواق الخارجية[2]، رغم انخفاض عدد ممارسيها . ومع نهاية القرن بقيت حوالي 200 ورشة وأرغم البقية على تغيير نشاطهم وحسب الإحصاء الرسمي للإدارة الفرنسية لسنة 1885م فإن النتائج كانت كالتالي:

106 ورشة شغلت، إحدى عشر عاملا متخصصا في لف الخيوط، وثلاثة وخمسين عاملا موزعين على مائتين ورشة، وأربعة معلمين بالإضافة إلى بعض العمال والمتربصين لم يكن حالة هذه الحرفة بالجيدة في غاية سنة 1898م واصلت نشاطها بالطرق التقليدية، كانت في أغلبها ملكا " للكراغلة"[3] أو لسكان المدن الذين كانوا يديرونها بشكل غير مباشر أي تحت وصاية الكولون البرجوازي وقد اجتمع مجموعة من المعلمين في تعاونيات حرفية في المدينة ومع تعاون بعض الحرفين فيما بينهم فإن معظم الحرفين كانوا يعملون بشكل فردي و لحسابهم

[1] بختاوي خديجة: **المرجع السابق**، ص 369.

[2] **نفسه**، ص 124.

[3] **الكراغلة**: فئة نتجت من زواج الأتراك من النساء الجزائريات ويصنفون من حيث الثروة والاعتبار بعد الأتراك، وتمثل هذه الفئة طبقة وسطى، وقد بلغ عددهم نهاية القرن 18م بمدينة الجزائر حوالي 6 آلاف كرغلي. ينظر: صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830** ، ط3 ، دار هومة، الجزائر 2007، ص 257.

الخاص مع عباب ظاهرة التخصص في العمل. كانت الزرابي أهم منتجات النسيج، وقد عرف تطورات عديدة خاصة مع القرن الثامن عشر، فقد كانت المواد الأولية متوفرة أهمها الصوف والصبغة الطبيعية

كما وجدت حرفة النسيج قطاعات حرفية أخرى أهمها الخياطة التقليدية التي تعتمد على تفصيل قطع النسيج لصناعة الألبسة كالجلابة البرنس والسراويل، كانت واسعة الانتشار لكنها تراجعت بشكل كبير " بسبب سيطرة الأوربيين على الأنشطة المحلية. وعدم ملائمة الألية التقليدية الأنشطة الاقتصادية الفرنسية الجديدة بعد خروج المرأة للعمل في المصانع. لقد أثر النشاط الأوروبي على مسار الحرف المحلية فحاول بعض الجزائريين مسايرة التقنيات الحديثة وتبني الطراز الجديد فالتحق البعض منهم بالمعاهد الفرنسية لتطوير مهاراته، وسافر البعض الآخر إلى فرنسا للالتحاق بمدارس الخياطة الكبرى[1].

د / صناعة الخشب

غالبا ما كانت هذه المصنوعات موجهة للفئة الميسورة نسبيا، لأن الفئة المقتدرة كانت تستورد بعض الأثاث من الخارج خاصة من إسبانيا، مع موجود بعض المحاولات الفردية التي قام بها بعض الحرفيين من أجل تطوير صناعة الأثاث، محاول اقتباس بعض التقنيات الحديثة في هذا المجال خاصة فيما يخص الأثاث المنزلي العصري المستنبط من العادات والتقاليد ومع هذه المحاولات فإن المنافسة الفرنسية كانت قوية حالت صمود صناعة الخشب المحلية في شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا[2]. ولهذا وقع الحرفيون الجزائريون فريسة المنافسة الأوروبية والرأسمالية الاقتصادية الجديدة التي لم يتعودوا عليها، فقد كانوا مجرد تابعين لفئة من المعمرين المستثمرين الاجانب المدعمة من طرف الادارة الفرنسية التي لم تكن راغبة في إقامة بنى تحتية لنشاط صناعي متطور، فالرأسمالية الفردية التي كرستها فرنسا لا يمكنها أن تطلق وحدة التصنيع في المستعمرة، ولا يمكن للورشات الصناعية أن تحقق ربحا ماليا يساوي معدل الربح في الفروع الصناعية في فرنسا .[3]

هـ / صناعة الحولي

نلاحظ سيطرة اليهود على هذا المجال، وقد كانت تمتاز بالبساطة [4]رغم تطورها في عمالة الجزائر وقد أشرف اليهود الأوائل في الجزائر على صناعة الحلي الفضية وحتى الذهبية فانتشرت المجوهرات الفضية والذهبية أهمها

---

[1] بختاوي خديجة: **المرجع السابق** ،ص ص 125.124 .

[2] حسان أحمد: **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2014-2015م، ص 29.

[3] **نفسه.**

[4] بختاوي خديجة: **المرجع السابق**، ص 372.

الخلخال والأساور الحلقات والسلاسل والبزيم، وقد وجد في عمالة وهران حوالي 129 ورشة خاصة بالحلي الفضية والذهبية. [1]

2/3 انعكاسات التحكم الكولنيالي في القطاع الصناعي:

أ / الاهتمام بالصناعات الاستخراجية

لقد تغير اهتمام السلطة الفرنسية من الصناعات التحولية التقليدية المحلية الي تعتبرها خسارة لليد العاملة الزهيدة، كما أن الرأسمالية الفرنسية كانت تخشى أن تفقد أحد أسواقها لبيع وترويج منتوجاتها، وإبقاء الجزائر مرتبطة به اقتصاديا حتى لا تبرز بكيانها الاقتصادي والاهتمام بالصناعة الكولونيا لية الاستخراجية الاستغلالية لثروات الجزائر لصالح الشركات الاستثمارية الأوربية، والمستوطنين الأجانب والتي كانت هذه الصناعة لصالحهم وحدهم، فهم المستفيدون من خيرات البلاد الباطنية والسطحية، فحاجة الاستعمار في الاستحواذ على ثروات الشعب الجزائري قد ازدادت خلال سنوات الثلاثينيات من مطلع القرن العشرين، وذلك ما أوضحه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر لقوله " ليس الشروع في تصنيع الجزائر لأن من شأنه أن يجعل المستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية[2]..." ومن هنا سطر المستعمر سياسة صناعية من شأنها النهوض بالصناعات المختلفة التي تقدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الفرنسي معتمدة على العنصر الاساسي في هذه السياسة الا وهو المستوطن .

ب / تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

أنتجت هذه العملية نوعين من المنتجات؛ الأول محلي جزائري ينسج في مصانع صغيرة، أما الثاني نجده في المصانع الكبرى المجهزة بأحسن الوسائل المادية والبشرية، خاضعة لإدارة الفرنسيين[3]، تشرف عليها احدى الشركات الاستثمارية الخاصة بالمعمرين .

ج / برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير

اعتمدت السياسة الكولنيالية على تشجيع عنصر المعمرين الاجانب في استحواذهم على المشاريع الكبرى ومصادرة الثروة المعدنية بالجزائر منها مناجم الحديد الفوسفات والفحم، وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، تلك كانت توجه مباشرة من مناطق الاستخراج إلى الموانئ الكبرى كالجزائر، عنابة و وهران و منها إلى فرنسا و أوروبا، أما المصانع فكانت موجودة بمحاذاة المدن التي تستخرج منها المواد الأولية كمصنع الفوسفات بمقاطعة قسنطينة، وكذا

---

[1] بختاوي خديجة: **المرجع السابق** ، ص373.

[2] شبوب محمد: **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)** دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بلقاسمي بوعلام قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة وهران 72 2014-2015، ص 100.

[3] بختاوي خديجة: **المرجع السابق**، ص 377.

بجانب طرق السكك الحديدية التي يتم بواسطتها نقل المواد الأولية إلى الموانئ[1]، ونجد أن عمال تلك المصانع كانوا أغلبهم من الجزائريين مقابل أجور زهيدة، في حين الفائدة تعود كاملة للمستوطنين[2]، ضف إلى ذلك كانت هناك مصانع للخمور خاصة في ظل زيادة مساحة زراعة الكروم[3].

د/ تحول القطاع الصناعي من النمط التقليدي إلى النقدي

لقد شهد هذا القطاع تحولات معقدة خلال تلك الفترة. وهي فترة تحكم المستوطنين الاجانب في هذا القطاع حيث كانت، الجزائر معتمدة بشكل أساسي على الاقتصاد الزراعي ولكن بعد التدخل الكولنيالي في هذا المجال مما أثر بشكل سلبي على تطور الصناعة المحلية و استغلال الموارد الطبيعية حيث تم توجيه اهتمام كبير لاستخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. واستيراد السلع الصناعية وقد تم استخدام هذه الموارد في الغالب لصالح الاحتلال ولم تساهم بشكل كبير في تطوير الصناعة المحلية مما أثر على التنافسية للصناعة المحلية وعرقل نموها، ولذلك يمكن القول أن السياسة الازدواجية الاقتصادية التي اتبعها الاستعمار في الجزائر بهدف ترك القطاع التقليدي كاحتياطي لتوسعاته الاستغلالية ومصدر لليد العاملة ، وسوق للمنتجات المصنعة الفرنسية كانت لها آثار سيئة لا على القطاع التقليدي فقط بل على اقتصاد الجزائر ككل[4].

هـ / الاهتمام بالصناعات الاستخراجية

اهتم المستوطنون منذ السنوات الأولى للاحتلال حيث قاموا بالتنقيب والعثور على هذه المناجم، وبعد أن أكمل المنقبون عملية التنقيب والتعرف على هذه المناجم، بدأت المرحلة الأولى من الاستغلال بين عامي 1845 و1863م، تلتها مرحلة ثانية. المرحلة من 1880م إلى 1903م، عندما كانت الصناعة مرتبطة بشكل وثيق بالموانئ القريبة حيث اعتمد إنتاج المعادن بشكل أساسي على استخراج مادتين خام رئيسيتين، الفوسفات والحديد، وقد حقق إنتاج الفوسفات تطورًا كبيرًا في عام 1893م، حيث زاد الإنتاج بمقدار 6000 طن وتطور بشكل كبير. هذا الانتاج خلال السنوات التالية[5].

4/ دور الكولون في المجال التجاري:

لقد تأثر القطاع التجاري بالسياسة الكولنيالية فكان تحت سيطرة المستوطنين، حيث أن هؤلاء وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية الكبرى تمكنوا من الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية معا، واستطاعوا

[1] سعد زغلول: **فؤاد الجزائر في معركة التحرير**، ط1 ، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984، ص 63.

[2] إيف لاكوست: **المرجع السابق**، ص 419.

[3] غليسبي جوان: **الجزائر الثائرة**، تر، خيري عماد، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص 20.

[4] عبد الرحمان رزاقي: **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، المكتبة الوطنية، الجزائر ، 1976م، ص ص 12 – 19.

[5] حديجة بختاوي: **المرجع السابق**، ص 171.

تشكيل شبكات متداخلة[1]، تحكموا من خلالها في سائر المرافق الاقتصادية بالجزائر بما في ذلك التجارة حيث كانت المستعمرة عبارة عن سوق للمنتوجات الفرنسية المصنعة بالإضافة إلى القهوة الشاي السكر وموردا هاما للمنتوجات الأولية التي كانت تصدر خاما نحو مارسيليا وسيتا[2]، ونجد أن قيمة الصادرات كانت تفوق قيمة الواردات ذلك لأن معظم الصادرات كانت في صورة خام توجه إلى الأسواق الرأسمالية، وتتأثر بالأزمات، كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929م، في حين الواردات كانت من المواد المصنعة التي تتطور باستمرار مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها، ثم أن موقع الجزائر كمستعمرة جعلها مرتبطة في مبادلاتها التجارية بالأسواق الصناعية خاصة الفرنسية[3] منها، وتجد أن التفاوت بين القطبين الأوروبي والجزائري التقليدي نتج عنه تفاوت كذلك في نسبة مساهمتها في قطاع التجارة، حيث أن الصادرات كانت تمثل أغلب الإنتاج في القطاع الأوروبي الذي كانت مشاركته أساسية ومبيعاتها للخارج مكونة من عدة منتوجات.

1/4 أهم التشريعات الداعمة لتجارة الاستثمارية الكولنيالية:

عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع الشركات التجارية الاستثمارية الاوربية من أجل تحقيق الاستيطان الأوروبي بالجزائر، ومن أجل إنجاز عملها على أكمل وجه أصدرت لها الإدارة الاستعمارية ترسانة من القوانين والقرارات التي من شأنها أن تيسر لها مهماتها، بكل ارياحية ولعل أبرز هذه التشريعات تذكر :

– **مرسوم 26 أفريل 1853م**: أصدره نابليون الثالث حصلت بموجبه مختلف الشركات الاستثمارية على حصص من هكتارات الأراضي الصالحة للزراعة.[4]

– **مرسوم 8 أفريل 1857م**: الذي نص على إنشاء شبكة للسكك الحديدية للعمالات الثلاث، وتتكون هذه الأخيرة من خط مواز للساحل – خطوط منطلقة من الموانئ الرئيسة الموصولة بالخط الموازي للبحر الأبيض المتوسط. والهدف من هذا المرسوم كان إحياء المناطق المعزولة والنائية خاصة التي بها الأراضي الزراعية، كما أسهم تنشيط التجارة بربط المناطق التجارية المتباعدة عن بعضها البعض ومثل هذا يفعل دور الشركات المالية لأجل توسيع حركاتها الاستثمارية بالمستعمرة ومنه تشجيع الحركة الاستيطانية[5].

– **قانون 20 جوان 1860م** استطاع هذا القانون حل النزاع القائم بين شركات السكك الحديدية الراغبة في الاستثمار بالجزائر.

---

[1] رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956)** ، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م، ص 53.

[2] André Nousch i: **L'Algérie Amère (1914–1994)**, éd, La maison des science de l'homme Paris, 1995,P 131.

[3] عبد الرحمان رزاقي: **المرجع السابق**، ص 43.

[4] Djilali, S. (2010). La dépossséon de Fellah (1830-1962). Alger2010: Enage Edition.p31.

[5] رضا حوحو: **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار 1830–1914** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة قسنطينة 2004-2005م، ص ص65 - 66.

– قانون السوق الحرة 17 جويلية 1867م جاء هذا القانون ونص على أن المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تخضع لنفس القوانين التي تعامل بها لو دخلت إلى فرنسا ويعني هذا السلع الجزائرية كأنها سلع فرنسية[1] والأكيد مثل هذه المبادرة تحفز المستثمرين على تشغيل رؤوس أموالهم في أحرار ومنه خدمة المشروع الاستيطاني[2].

2/4 أهم نشاطات الكولون في القطاع التجاري:

أ / التحكم في النقل البري والبحري:

إن تحكم المعمرين على وسائل النفل التجارية جعل البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع وتحطمت الصناعات الأهلية خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من أراضيهم ووظائفهم، فانهارت بذلك القوة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين. وقد احتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية، وصار 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا، و33% من إراداتها تأتي من فرنسا وأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي وتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في شراء الصادرات الفرنسية [3] فقد ارتفعت وأرادت الجزائر من فرنسا إلى 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود وارتفعت صادراتها إلى 78% من المعادن والمنتجات الزراعية. وتسبب هذا الوضع في النقص والعجز الدائم في ميدان المدفوعات التجارية فمثلا عام 1954م استوردت الجزائر بقيمة 218.4 مليار وصدرت بقيمة 140.2 مليار فرنك قديم وبلغ العجز مليار فرنك. وارتبطت المبادلات التجارية بالاقتصاد الفرنسي مما أدى إلى نقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون، والصناعات النجمية، وجاء ازدهار رؤوس أموال المستوطنين وتوظيفها في مختلف المشاريع، سببا في تدهور طبقة ملاك الصغار الجزائريين الذين انخفض عددهم من 25 ألف عام 1920م إلى 21 ألف عام 1950م، في حين ركزت الاحتكارات الفرنسية وسيطرت على مختلف مجالات العمل في ميدان التجارة والصناعة والنقل وغيرها عن طريق الشركات والبنوك وكبار المعمرين[4].

ب/ إنشاء الأسواق الداخلية وتنظيمها:

لقد تفنن المستوطن فالجزائر وأبدع في أساليبه المستبدة الاستغلالية وذلك لتحكم فالتجارة بشتى الوسائل وهذا لأن الاستيطان لم يكن في الجزائر الا لخدمة فرنسا الأم، وابنائها المستوطنون في الجزائر. فعمل هذا المستوطن على تحطيم الاسواق التقليدية والمحلات العتيقة التي كانت متخصصة في الحرف المتناسقة، وتوسعت الشوارع وهدمت الكثير من البنايات، وشيدت مكانها أسواق، على النمط الأوربي، وأخذت السلطة الفرنسية تتهجم على

---

[1] عبد القادر حليمي: **جغرافية الجزائر طبيعية – بشرية – اقتصادية**، مطبعة الانشاء، سوريا 1968م، ص 310.

[2] **نفسه**، 310.

[3] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص ص 49 -50.

[4] نورة بلاوي: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1914** رسالة ماجستير فالحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار 2016-2017، ص 54

الأماكن الهامة لتبدع في تحويلها إلى منشآت حيوية على حساب النشاط المعهود وجعلت في كل مدينة سوق، يتعهده التجار وتبتز منهم الرسوم التي اصبحت موارد الخزينة وتجعل من تنظيماتها ما يناسب سياستها، وحولت الهيئات القائمة الى هيئة من الموظفين تحت رقابة الضباط العسكري وسقفت أسعار المكوس[1] على أساس حمولات ورؤوس الماشية من الاغنام والأبقار والجمال لتكون أكثر محاسبة مع القائمين على تسيير هذه الأسواق، عن طريق تذاكر لتسهيل مراقبتها ولا يمكن أن يفلت احد من التهرب من تلك الرسوم[2] .

ويظهر جليا بعد عام من احتلال الشرق الجزائري بتنظيم الأسواق ونشاطها عن طريق فرض رقابة صارمة لذلك أوجد مجلس إدارة الشرق الجزائري هيئة تحت رئاسة القائد الأعلى الفرنسي ومن نائب مقتصد العسكري والحاكم الأهلي.[3]

فما كان على المستوطنون الأوروبيون الا ان يطالبون بزيادة الضرائب، وفرضها عل السلع والمحاصيل الثروة الحيوانية وذلك بحجة أن الضرائب التي يدفعونها كانت تزيد عما يدفعه الاهالي ولكن قد غاب عنهم أن الضرائب على الجزائريين هي الموارد المالية الأساسية لمشروعات الاستيطان[4].

ج / التحكم في كبرى الشركات الاستثمارية والبنوك النقدية

لم يقتصر نشاط المستعمرين فالقطاع التجاري على المجالات البسيطة فقط بل استثمروا أموالهم في البنوك وشركات التعدين واستغلال المناجم والنقل وغير ذلك، وبرز من المستوطنين مجموعات تشبه التروست[5]، ومن أمثلة ذلك:

– **شركة باستوس (BASTOS)**: الذي تحتكر صناعة وتجارة التبغ.

– **مجمع بورجو (BORGEAUD)** : الذي يسيطر على التجارة العقارية

– **شركة لا فارج (LAFARGE)** تحتكر تجارة مواد البناء خاصة الاسمنت ومقطع الحديد.

– **شركة قسنطينة للفوسفاط**: التي تسيطر بدورها على الشركات الجزائرية للمنتجات الكيماوية والأسمدة، وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر والطريق البري عبر الصحراء.

---

[1] **المكوس**: وهي الضريبة التي تؤخذ من التجار بغير وجه شرعي أنظر: عبد الكريم جلول: **نوازل المكس دراسة فقهية تحليلية** ،المجلة العربية لنشر العلمي،ع29، 2021، ص345.

[2] عبد الرزاق قشوان: **المرجع السابق**، ص 227.

[3] **نفسه**، ص 198.

[4] ابراهيم مياسي: **التوسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881م –1912م** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر الرويبة 1996م، ص 144.

[5] **نفسه**، ص 143.

– **الشركة المدنية للرهبان بتاريخ 11 جويلية 1843م** استحوذت هذه الشركة على عدة امتيازات خاصة فالتجارة الزراعية وذلك بمقتضى مرسوم 20 نوفمبر 1864م تم حصولها على امتيازات وتسهيلات تجارية، ومناجم فسفات قسنطينة ومصانع التبغ.

– **شركة جورج بلاشيت** أو ما يسمى بملك (الحلفاء) يسيطر ويحتكر ثروات الحلفاء في اقليم الهضاب العليا شمالي مدينة الجلفة هذه الشركة بالمدية. [1]

– **شركة لوران سكيافينو** عضو مجلس الشيوخ الفرنسي فكان يحتكر عمليات التجارة والنقل البحري ويملك شركة ملاحية خاصة باسمه وله أسهم في سبع مؤسسات هامة لاستغلال مناجم الفسفات والنقل التجاري والمصارف التجارية والصناعية.

– **شركة الشابودي جاندارم** : الذي يملك حوالي 1200هكتار.

– **الشركة الزراعية الإفريقية الشمالية.**

– **الشركة العامة:** تأسست الشركة بموجب اتفاقية 1863م في فرنسا بشراكة بين بنك القرض العقاري الفرنسي الجزائري وشركة سكك الحديد باريس–ليون – المتوسط – الجزائر، واهتمت بالعمليات التجارية الفلاحية والصناعية. [2]

وعن طريق هذه الشركات والمؤسسات نمت رؤوس الأموال، وكبرت حتى أن أربعة وعشرين شركة في الجزائر اعترفت بارتفاع أرباحها من 468 مليون عام 1947م إلى 7155 مليون فرنك قديم عام 1954م. [3]

بنك الجزائر: [4]

ساعد هذا البنك في انتشار النقد الفرنسي وأصبح يصدر قطع النقد الضرورية للتداول، كما أصبح المصدر الأساسي لتوفير رؤوس الأموال التي تكاد تكون منعدمة في بدايات الاحتلال توسعت الشبكة الخاصة بالبنك في مدن تواجد المستوطنين وصار هذا البنك يقدم مساعدات مالية للتجار والمستوطنين لاسيما للوسطاء القادرين على تسديد الديون.

– **بنك الاتحاد الباريسي:** المؤسس عام 1869م يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية.

---

[1] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 51.

[2]،La sosciété générale Algérienne.1866 paris. Imprimerie centrale der chemins de fer.P7.

[3] يحي بوعزيز: **المرجع السابق**، ص 52.

[4] **بنك الجزائر**: تم إنشاءه بموجب قانون 4 أوت 1851م تحت شكل شركة خاصة يعتبر استمرار للبنك الفرنسي فهو يحدد سعر الخصم ويحدد سياسته المالية، إلى غاية 1946م. ينظر: عمر المقدم: **تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العلمية الثانية 1939 – 1945** ، ماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والاجتماعية، جامعة الوادي 2013 – 2014م، ص 10

- وشركة القرض الجزائري التي ترتبط بجماعة روتشلد.

- بنك كريدي ليوني .

ومن هنا نلاحظ ان سيطرة السلطة المستعمرة على مختلف النشاطات التجارية لم يكن الا عن طريق الشركات والبنوك التي يسيطر عليها كبار المعمرين[1].

3/4 أثار النشاط الكولنيالي على القطاع التجاري:

أ / السيطرة الرأسمالية على التجارة:

ومن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائري وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي، وكانت اللجنة الأولى التي وضعت في هذا المجال صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1851م، ثم احتكار النقل البري والبحري.[2]

ب/ تدهور تجارة المنتوجات المحلية:

تسببت سيطرة المستوطنين الأوربيين على البلاد وخيراتها في أضعاف أصحاب البلاد الشرعيين وانتشار الفاقة المدقعة بينهم، وأدى ذلك إلى انهيار تجارة الحرف والصناعات المحلية، وتحول صحابها إلى عمال بسطاء وعاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرون في استعمالها.

ج / تحكم المستوطنين في السوق الداخلية والمبادلات الخارجية

إن تدهور الاسواق الداخلية الجزائرية بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسة وأحتكر النقل البحري.

أيضا وصارت 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا و33% من إيراداتها تأتي من فرنسا فأصبحت الجزائر تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي[3].

---

[1] يحي بوعزيز: **المرجع سابق**، ص 50.

[2] أسامة مساعد صاحب المنعم: **المرجع السابق**، ص 226.

[3] نورة بلاوي: **المرجع السابق**، ص .55.

د / ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب الجزائري:

نظرا للمنافسة التي واجهتها من السلع الأوروبية المستوردة العديد من المنتوجات أصبحت غير رائجة وأمام هذا الاحتكار من طرف المعمرين الكبار للسلع والبضائع الصحراوية وخاصة في الجنوب الغربي الجزائري ذهب العديد من التجار إلى ممارسة "التجارة الخفية" [1] الشيء الذي دفع بالفرنسيين الى سن بعملية الحجز الاقتصادي للبضائع والسلع وبيعها في المزاد العلني الأمر الذي ضاعف من أرباحها.[2]

هـ / خلق سياسة ضريبية على التجارة المحلية

لقد عمل أصحاب رؤوس الأموال من المعمرين وبعد سيطرتهم على كبرى الشركات التجارية ارغام الإدارة الفرنسية بفرض ضرائب على جميع التجارات المحلية وهذا لضمان احتكارهم لتجارة وتحقيق ارباحهم دون منافس وذلك بإخضاع الشعب الجزائري لتشريع ضرائبي خاصاً دون أن يكون له مقابل يستفيد منه وكانوا يدفعون الضرائب الفرنسية وأيضا العربية التي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن وأخرى على الأفراد. إلا أن هذه الأموال التي تذهب لدعم خزائن البلديات ومشاريع الاستعمار، لم يكن للأهالي إمكانية الاستفادة منها، حيث كانت تصرف بإسراف على امتيازات المعمرين حتى درجة التبذير وتفقير الجزائريين، فأثقلت بدورها كاهل الجزائريين وزادت من شقائهم وبؤسهم، وتدهور معيشتهم[3].

و / ارتفاع الأسعار و"التضخم المالي"[4]

ان التموين اليومي صار عسيرا اذ لحقت مضاربة السوق مواد السكر والحليب والبيض ومواد الاستهلاك العادية، ولم يكن يوجد قانون واحد ينظم الاسعار أو يحدد من ارتفاعها بل أن الادارة والمعمرين الأوروبيين المسيطرين على القطاع التجاري يدعون إلى الحفاظ على الحرية التجارية الضرورية كما ضاعف البنوك من حجم الأوراق المالية في حركة الأسواق.

ففي أوت 1912م تجاوز حد الأوراق المالية المسحوبة الى 400 مليون فرنك ثم الى 500 مليون فرنك في شهر نوفمبر 1915م لكن قيمة تلك الأوراق المالية البنكية كانت تتزايد دون أن يقابلها توازن في لبنك

---

[1] **التجارة الخفية**: أو ما يسمى بعملية تهريب وهي نقل السلع من مكان الا اخر بطريقة غير قانونية تخوفا من حجزها أو فرض ضرائب كان يستعملها التجار الجزائريين لنقل سلعهم من الجنوب الى الشمال. انظر: نورة بلاوي: **المرجع السابق**، ص 55 .

[2] احميدة عميراوي: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1844-1916**، دار الهدى الجزائر، 2009، ص 137.

[3] عبد المجيد شيخي: **الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات**، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 51.

[4] **التضخم المالي**: يعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين وضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي. أنظر : رانية الشيخ طه: **التضخم أسبابه، أثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية ، ع18، صندوق النقد العربي، 2021م، ص 4.

الجزائري وهو ما يؤدى حتما إلى التضخم المالي. وكان هذا التضخم قد عرف تطورا من سنة 1914 إلى سنة 1918م[1].

[1] إيف لاكوست: **المرجع السابق**، ص 417.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الكولون ودورهم السياسي والاقتصادي خلال فترة الاحتلال الممتدة من 1830م إلى 1962م نخلص إلى النتائج التالية:

أدركت فرنسا منذ البداية أن بقائها في الجزائر مرهون بتمركز العناصر الأوروبية ولن يكون ذلك إلا بنقل الحياة الأوروبية بوسائلها وهياكلها إلى الجزائر لجعلها صورة طبق الأصل عن النموذج الغربي، ففتحت أبواب الهجرة والاستيطان أمام مختلف الجنسيات من أوروبا بغية تشكيل نسيج اجتماعي جديد سعت من خلاله إلى فرض عقيدتها وثقافتها المختلفة عن عقيدة وثقافة المجتمع الجزائري ،ونلمس ذلك في تصريح الجنرال "كلوزيل" بحيث قال "بالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوف ينمو ويكبر ويزيد بسرعة أكبر من الشعب الذي عبر الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون، ولكم أن تنشئوا ما تشاؤون وكونوا على يقين بأننا سوف نحميكم بكل ما نملك من قوة."

ولغرض تثبيت دعائم المشروع الاستيطاني سنت فرنسا عدة قوانين وتشريعات تعسفية متغطرسة تطمح من خلالها إلى تفكيك الروابط الأسرية وهدم البنية الاجتماعية الأساسية وإلغاء وطمس الهوية الجزائرية، كما عملت على توفير الوسائل المادية من شركات ومصارف وبنى تحتية متعددة لإجاد واقع اجتماعي خاص بالكولون مقابل واقع اجتماعي بائس خاص بالجزائريين المغلوبين على أمرهم، فكانت خلاصة فكرتها الأساسية أنها تسعى لدمج المجتمع الجزائري العربي المسلم في الحضارة الغربية الفرنسية العنصرية البرغماتية.

فسياسيًا، تمتع الكولون بنفوذ واسعا في الإدارة الاستعمارية، حيث كانت القوانين تُصاغ لحماية مصالحهم وضمان استمرار سيطرتهم على الشؤون الجزائرية .

هذا النفوذ السياسي أدى إلى إقصاء الجزائريين من المشاركة السياسية الفعالة ومنعهم من الوصول إلى السلطة والقرار، مما زاد من تعقيد الصراع الاجتماعي والسياسي في البلاد.

ومن خلال دراستنا وتحليل دور الكولون يتضح لنا كيف أن سياسة التمييز العنصري والاستغلال كانت عوامل محورية في اشتداد نضال الشعب الجزائرية ضد الاحتلال.

لقد سعى الفرنسيون من خلال بناء القرى الاستيطانية لاختراق المجتمع الجزائري والتغلغل في التجمعات المحلية لتحطيم الأسس التي يقوم عليها، تمهيدا لتأسيس مجتمع "كولونيالي" بديل، فبدأت بالعمل لتحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على الشخصية المميزة للمجتمع الغربي، مستغلة كل مقوماتها الحضرية والاقتصادية، مع تهميش السكان الأصليين، وايجاد أنماط اجتماعية واقتصادية، وسياسة مغايرة لما كان القوم.

لقد لعب الكولون دورًا حاسمًا في تشكيل البنية الاقتصادية والسياسية للجزائر المحتلة، حيث سيطروا على الموارد الاقتصادية الحيوية وأداروا الشؤون السياسية بما يخدم مصالحهم الخاصة.

أما اقتصاديًا، استحوذ الكولون على أفضل الأراضي الزراعية وأداروا مزارع كبيرة ومشاريع صناعية، مما أسهم في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ولكن على حساب الفلاحين الجزائريين الذين تم تهميشهم.

هذا الاستغلال الاقتصادي أدى إلى تفاوت اجتماعي كبيرا وزاد من حدة الفقر وتفشي الأوبئة خاصة في فترة الحربين العالميتين، مما أسهم في تعزيز مشاعر الاستياء والرفض للاحتلال والسعي إلى تغيير هذا الواقع المشؤم.

فقد أدت هذه الممارسات الظالمة على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية واستهداف البنية الاجتماعية إلى توحيد مختلف فئات المجتمع الجزائري على قلب رجل واحد في نضالهم السياسي والعسكري آخذين العبرة من تجارب أسلافهم، من أجل استرداد حريتهم وكرامتهم، وإثباتا للعدو قبل العالم انهم شعب حر له سيادة وهوية لا يمكن طمسها بأي حال من الأحوال مهما طال زمن الاحتلال، وفقد حقق الشعب الجزائر حلم الذي طال ما سعى إليه واتزع استقلال في 05 جولية 1962م.

توصيات:

- تعد دراسة دور الكولون في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي جزءًا لا يتجزأ من فهم التاريخ الاستعماري وتأثيراته الطويلة الأمد على البلاد.
- هذه الدراسة ضرورية لتقدير التحديات التي واجهتها الجزائر في مسارها نحو الاستقلال والتقدم، ولتوفير دروس مهمة حول تأثيرات الاستعمار وكيفية تجاوزها لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
- إن دراسة دور الكولون في الجزائر ليس فقط يسلط الضوء على الماضي الاستعماري للبلاد، بل يساعد على فهم الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تزال أثارها تخيم على الجزائر حتى اليوم.

الملاحق

الملحق 01 : إعلان خاص بالهجرة والاستيطان [1]

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

[1] بن داهة عدة: **المرجع السابق**، ص، 50-52

الملحق 02: مراحل تطور تزايد الكولون في الجزائر من سنة 1830–1870[1]

السنة	عدد المستوطنين	السنة	عدد المستوطنين
1830	8.000	1847	107.168
1839	25.000	1848	103.893
1840	28.000	1849	115.101
1841	26.987	1850	116.607
1842	35.727	1851	131.283
1843	46.298	1856	159.282
1844	59.186	1861	192.746
1845	75.420	1866	218.000
1846	80.000	1870	220.000

الملحق 03 :يبن تعداد المستوطنين والمساحات الموزعة عليهم في الجزائر سنة 1830–1929[2]

الفترة	المستوطنات	المستوطنون	المساحات الموزعة (بالهكتارات)
1850-1830	150	93497	427604
1860-1851	91	103322	184255
1870-1861	23	129898	73211
1880-1871	207	195418	233369
1890-1881	89	267672	161661
1900-1891	80	364257	99353
1920-1901	217	633149	248289
1929-1921	71	657641	70418
المجموع:	928	2414854	1498160

[1] قاصري محمد السعيد : **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 – 1962** ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013، ص232

[2] عمورة عمار ، **المرجع السابق** ، ص 120

الملحق 04 : خريطة تبين مراحل تطور الاستيطان خلال 1849[1]

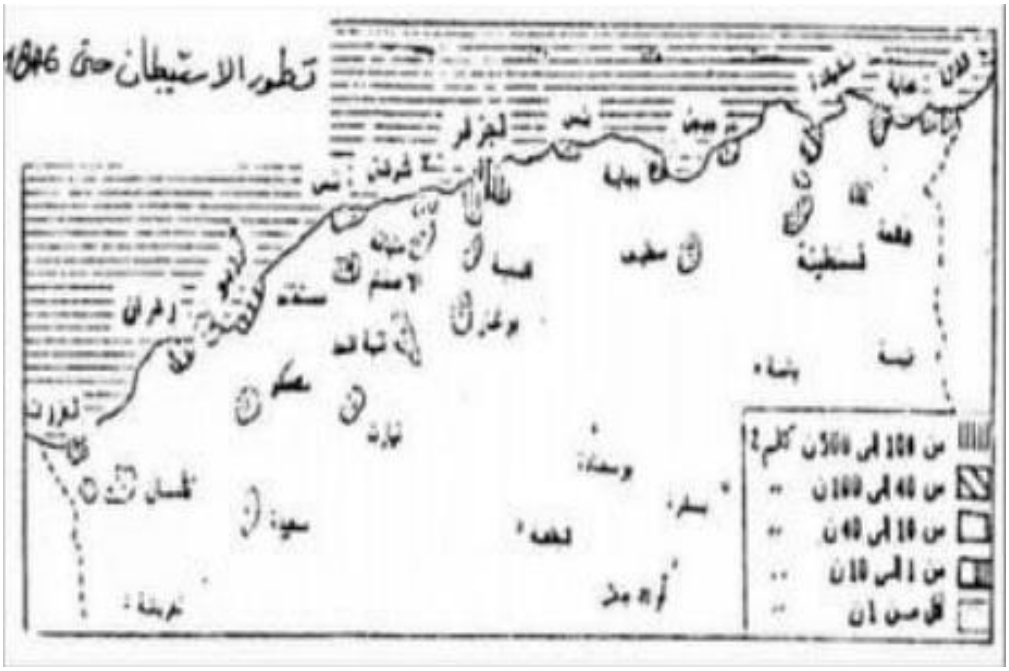

الملحق 05 جنسيات المستوطنين فالجزائر سنة 1855[2]

فرنسيون	86.969
إسبان	42.569
إيطاليون	9.082
مالطيون	6.536
ألمان	6.040
سويسريون	2.105
بلجيكيون وهولنديون	444
إنكليز وإيرلنديون	434
بولونيون	290
برتغاليون	285
إغريق	94
أجناس مختلفة	869

[1] الغالي عربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات وابعاد**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين. ص 362

[2] **نفسه**، ص 342

الملحق 05 : تعداد المعمرين حسب كل منطقة سنة 1855[1]

الدوائر	المعمرون	هكتار	عـدد المعمـرون لكـل 100هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البليدة	22.003	66.158	3.311
ملیانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	

[1] ساعد جهاد، **المرجع السابق**، ص 96

الملحق 07 :نموذج قرار إنشاء مركز استيطاني من طرف السلطة الفرنسية سنة 1848م[1]

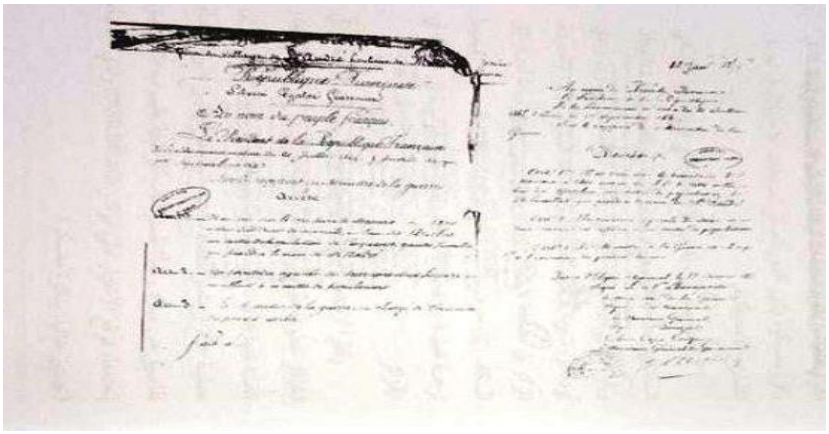

الملحق 08 :نموذج يبين الاعتماد المالي لبناء مستوطنة في معسكر سنة 1848م[2]

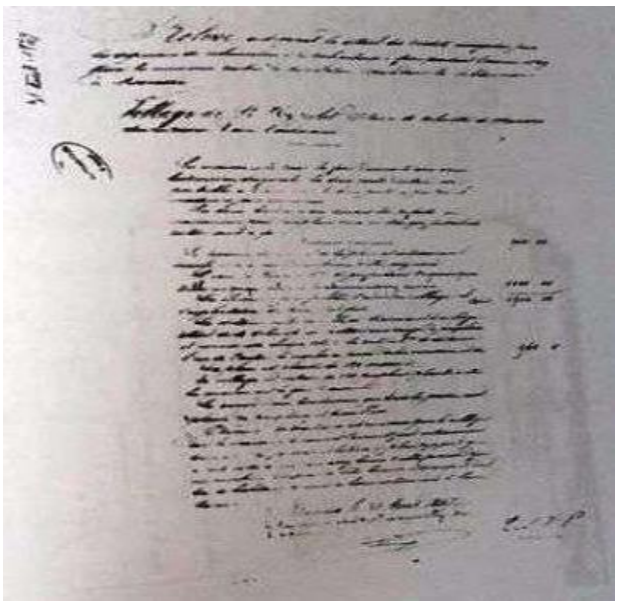

[1] بن داهة عدة، **المرجع السابق**، ص 63

[2] **نفسه**، ص 64

الملحق 09 : وصول مجموعة مستوطنين الألزاس والورين الى مدينة قسنطينة والقبائل سنة 1871م-1875م[1]

وصول مستوطنين من الألزاس إلى قسنطينة 1871

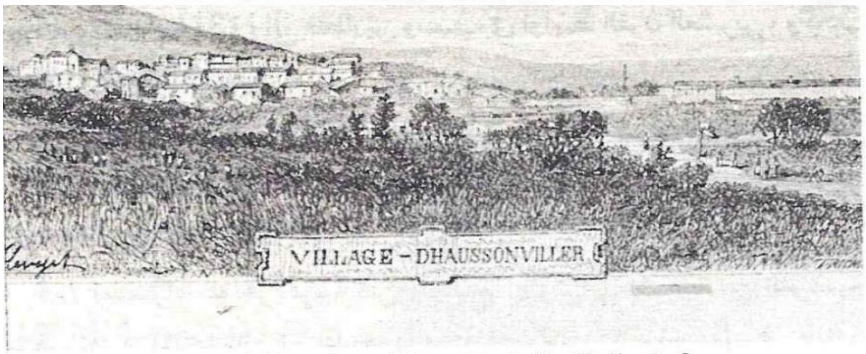

قرية ببلاد القبائل استقر بها المستوطنون القادمون
من الألزاس واللورين 1875

[1] لونيسي رابح واخرون : تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989 ،دار المعرفة الجزائر 2010، ص ص 93.90 .

الملحق 10: أعمد بيانية توضح تطور أهم الزراعات الكولنيالية (الحمضيات–التبغ–الكوروم) ما بين 1919م–1954م[1]

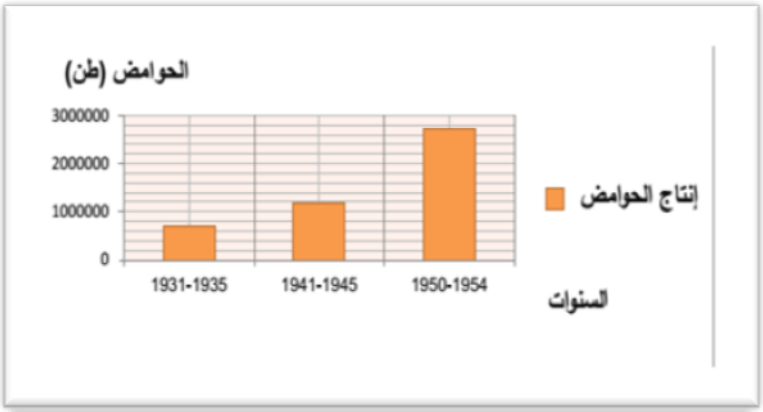

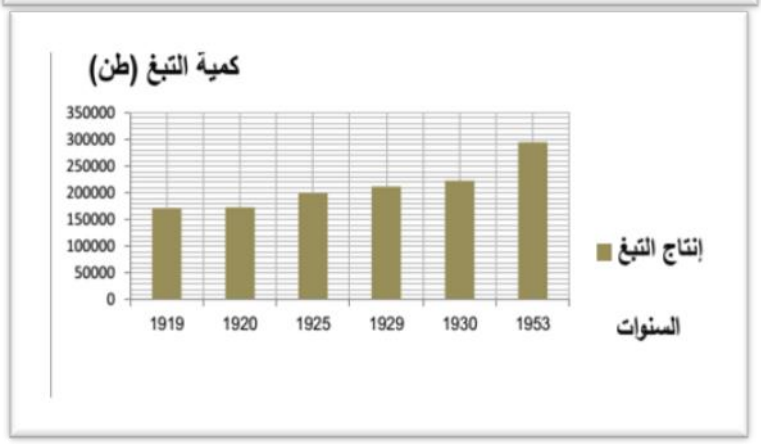

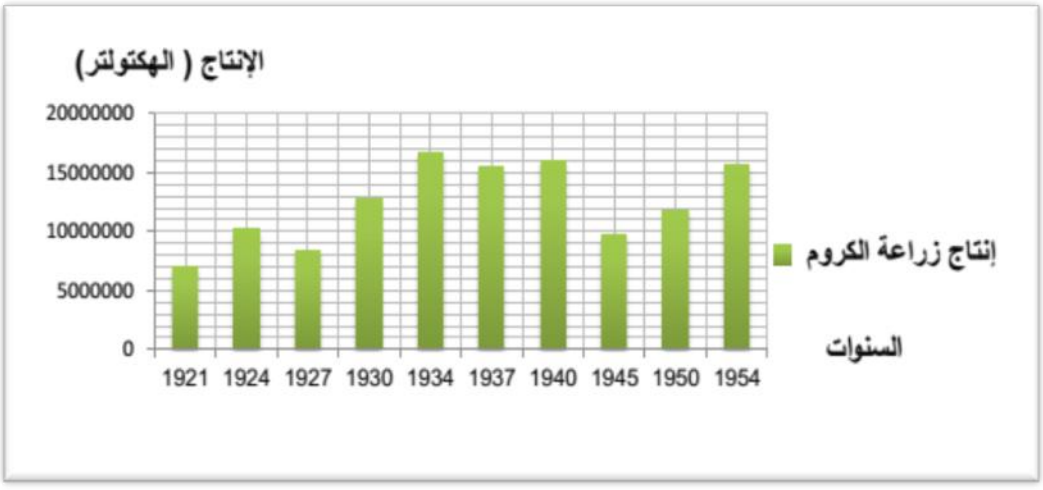

[1] بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**، تر نخبة من الأساتذة، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1979. ص 177.164

الملحق 11: يبين نسبة سيطرة المعمرين الأوربيين على ادوات الفلاحة حسب إحصاء 1930م[1]

المعـــــدات	الأوروبيين	الجزائريين
محراث نموذج أوروبي	111950	88562
محراث محلي	44111	339650
حصادة	13099	3334
نقالة	1404	120
دراسة	1388	177
محراث آلي15+حصانا	219	8
محراث آلي -15حصانا	3360	269

[1] بن أشنهو عبد اللطيف ، **المرجع السابق** ، ص 173

الملحق 12: مناطق تمركز اهم الصناعات الكولنيالية في الجزائر[1]

[1] بوريمة سمير ، العروق محمد الهادي ،**أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى الجزائر ، د.س، ن، ص 23

الملحق رقم 13 : موقع ميناء بجاية والجزائر العاصمة التجاريين[1]

موقع ميناء بجاية

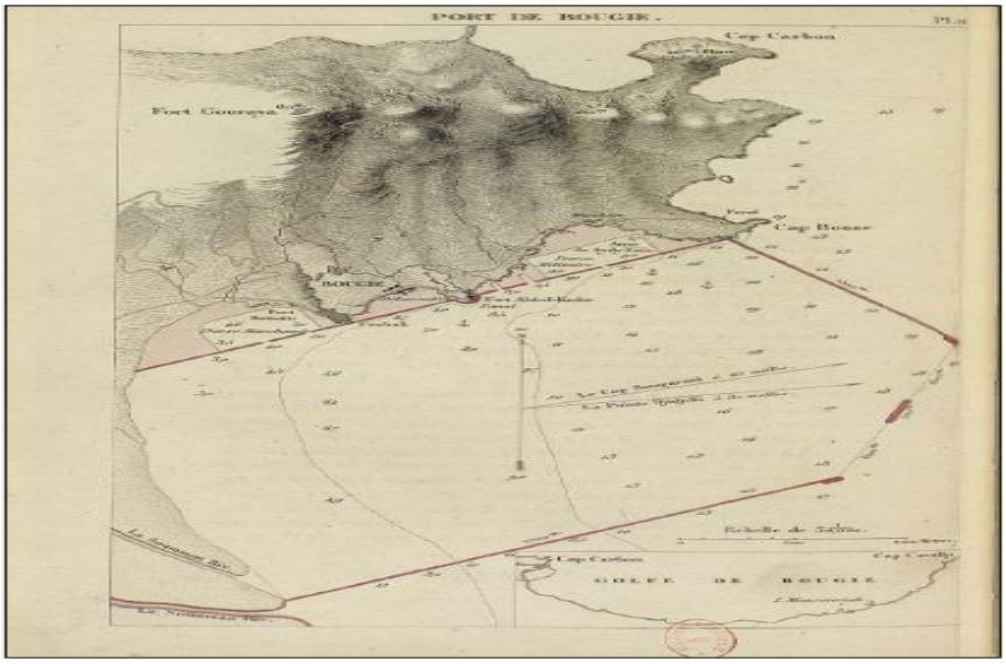

موقع ميناء الجزائر

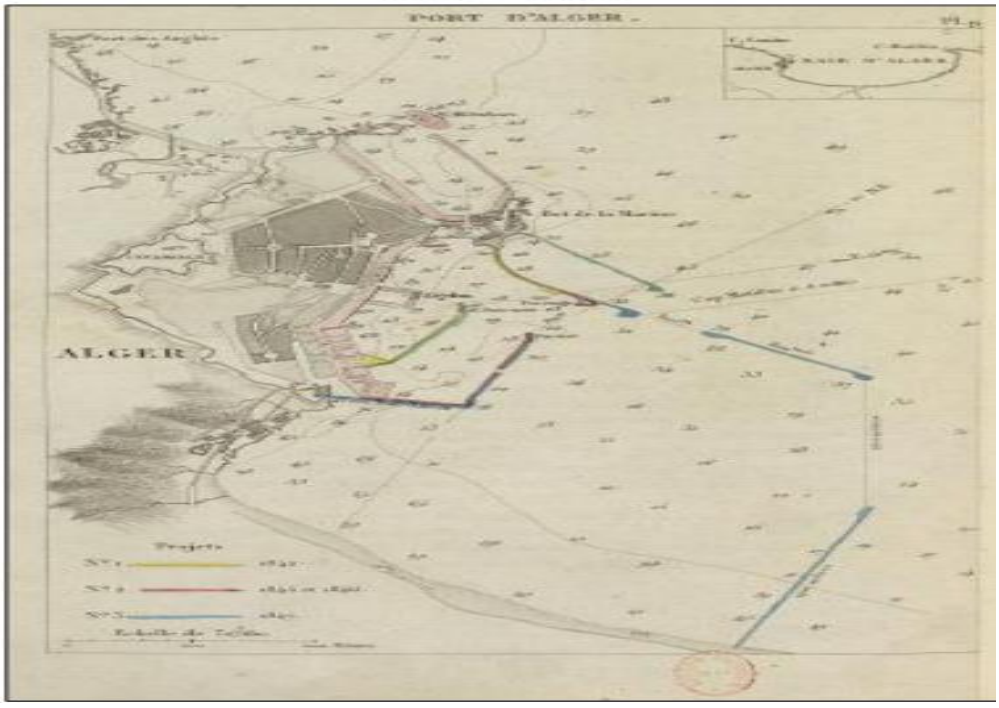

[1] LIEUSSOU.A: Etudes sur Les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Pris, 1857,P.P 120 -82

الملحق 14: يبن تطور النشاط التجاري لميناء الجزائر من سنة 1919م–1927م [1]

السنة	عدد السفن الداخلة والخارجة	سعة الحمولة الداخلة والخارجة	السلع الداخلة والخارجة
1919	410	4900000	1600000
1920	5300	6300000	1700000
1921	6100	8500000	1800000
1922	7900	12700000	1900000
1923	8400	14000000	2700000
1924	8200	14000000	2600000
1925	8200	13300000	3100000
1926	8600	11400000	3700000
1927	9000	15400000	2900000

الملحق رقم 10:يبن السلع التجارية الكولنيالية المتحكمة في السوق الداخلية والخارجية سنة 1913م[2]

صادرات

السلع	حجم	قيمة- فرنك
الخمور	4.758.562 هيكتولتر	146.564.000
الغنم	1.190.348 رأس	49.756.000
القمح	1.166.436 قنطار	33.360.000
معدن الحديد	1.363.400 طن	18.134.000
الشعير	945.302 قنطار	16.826.000
الفواكه	459.001 قنطار	16.559.000
التبغ	60.554 قنطار	13.288.000
الفوسفاط	438.601 طن	13.158.000
الصوف بالجملة	97.116 قنطار	13.111.000
الفلين	41.914 طن	13.033.000
جلود مختلفة	52.441 قنطار	10.887.000

واردات

السلع	حجم	قيمة -فرنك-
النسيج	118.086 قنطار	51.119.000
الآلات		29.387.000
السيارات		25.909.000
الأثاث		22.260.000
الفحم الحجري	530.622 طن	13.014.000
السكر	348.500 قنطار	13.871.000
الملابس	559.637 قنطار	10.338.000

[1] Billard. L**: Les ports et la navigation de l'Algérie**, libraire la rose. Alger, 1930.P.136
[2]13-G.G.A:Le commerce et l'industrie de l'Algerie,Imprémérie ,Fantana, Alger1922.P8

الملحق 15: شكوى تبين ما مدى تجاوزات المعمرين في منطقة مروانة للمدعو بوخالفة سليمان[1]

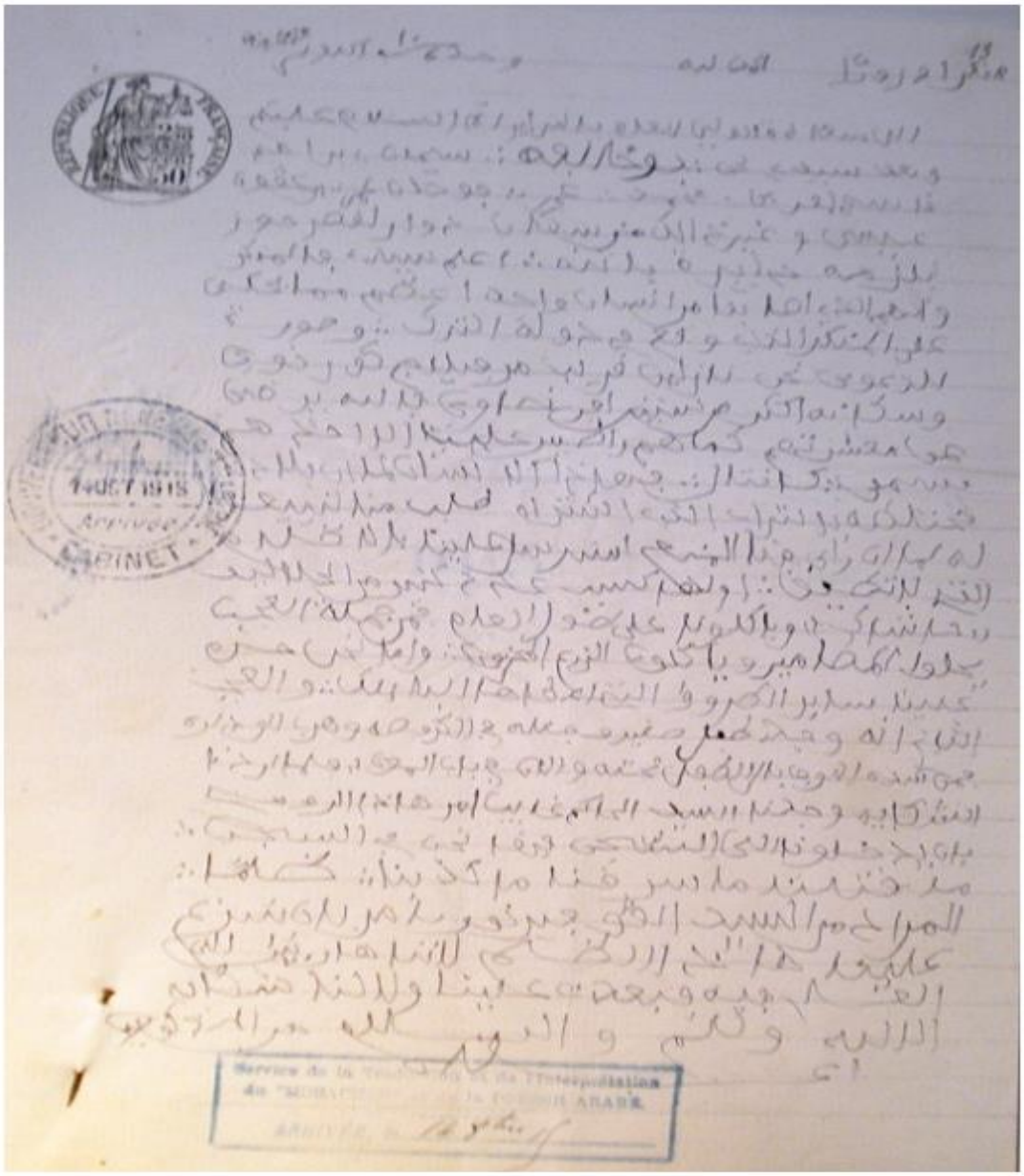

[1] هواري مختار: **نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني** (1871-1919)، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف سليمان قريري ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ والاثار ،جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016-2017، ص 417.

الملحق 16:احدى الشريكات الخاصة بالكولون المسؤولة على بيع وتصدير الخمور[1]

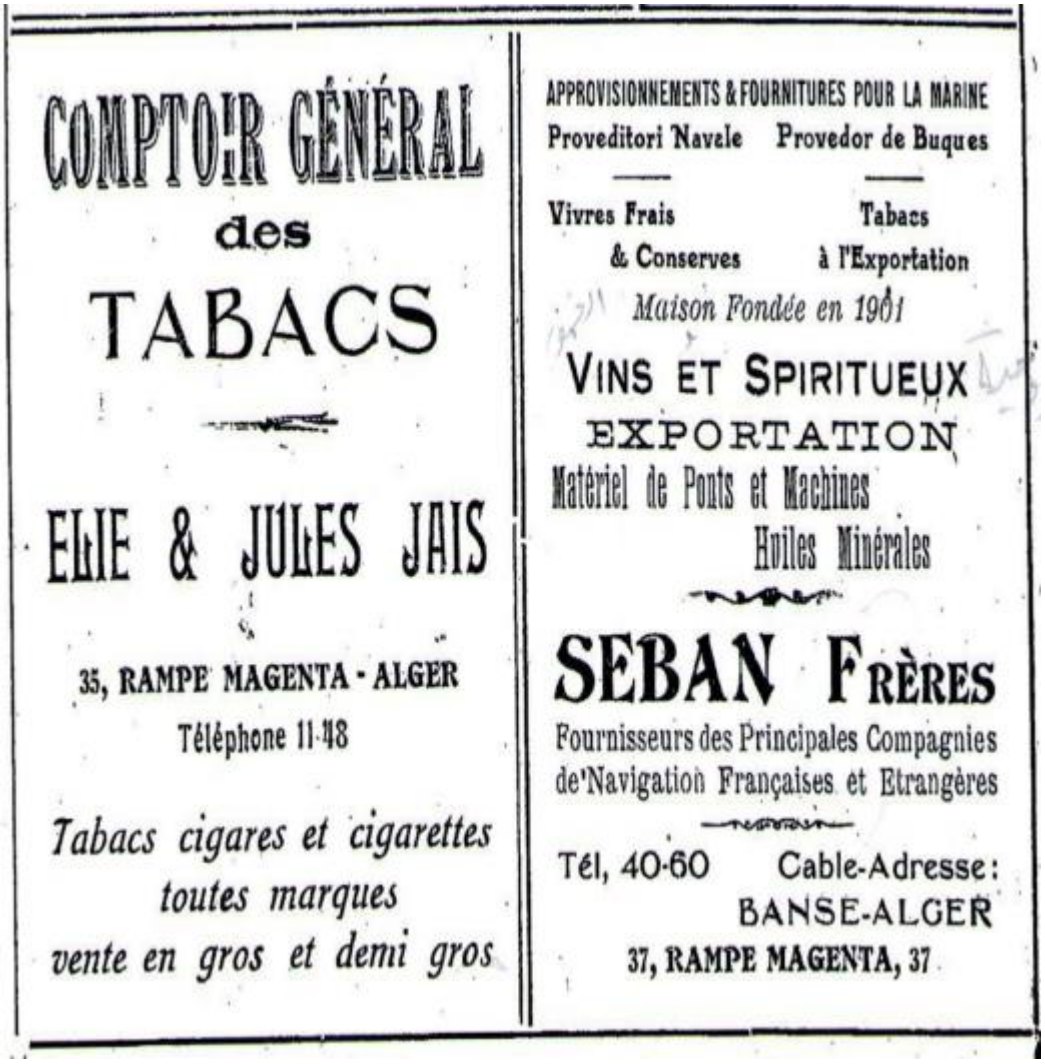

[1] شمسة سارة: **الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري 1919م–1954م** الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر كليه العلوم الاجتماعية والانسانيه قسم العلوم الانسانيه جامعه الشهيد حمة لخضر الوادي 2018- 2019 ، ص 113

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

قائمة المصادر والمراجع:

اولا. المصادر العربية:

1. الإبراهيمي حمد طالبي: **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية**، ترجمة: عيسى حنفي، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر.
2. الأشرف مصطفى: **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة: حنيف بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
3. المدني أحمد توفيق: **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
4. حربي محمد: **سنوات المخاض** تر عباد نجيب الجزائر، موفد للنشر، 2006م.
5. ديغول شارل: **مذكرات الأمل**، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، 1970م.
6. لوكور غرانميزون أو ليفيي: **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعماري**ة، ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر، 2007م.
7. الشيخ طه رانية: **التضخم اسبابه، اثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية ،ع18، صندوق النقد العربي 2021م.

ثانيا. المصادر بالجنبية

1.Aberbrugger,.**bibliothèque-muse.d'Alger**.imprimerie baslibraire-éditeur alger, 1864.

2.La société générale Algérienne, **Imprimerie centrale des chemins de fer، 1866, Paris,**

3.G.G.A**., Le commerce et l'industrie de l'Algerie**, Imprémérie Fantana, Alger, 1922.

ثالثا: قائمة المراجع بالعربية

1. إيف لاكوست: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة: رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977م.
2. بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م–1989م**، دار المعرفة الجزائر، 2006م.
3. بليل محمد: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1914م–1881م**، دار سحاق الدين، الجزائر، 283م.
4. بن خليف عبد الوهاب: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013م.
5. بن داهة عبد القادر: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م–1962م**، ج 1، ط1، دار المؤلفات، الجزائر، 2013م.
6. بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م–1962م**، ج 1، ط1، دار المؤلفات، الجزائر 2013م.
7. _____: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م–1962م**، ج2، 2013م.
8. بن محمد عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، ج 5، دار الأمة، الجزائر، 2007م.
9. _____: **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، المكتبة الوطنية، الجزائر،1976 م.
10. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال وإلى غاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.
11. بوضرساية بوعزة : **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م–1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.
12. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954م–1830م**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
13. تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931م–1956م)** ، ط 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981 م.
14. حليمي عبد القادر : جغرافية الجزائر طبيعية – بشرية – اقتصادية، مطبعة الإنشاء سوريا 1968م.
15. خلف التميمي عبد المالك :**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت 1983م.

16. زروق نادية: **قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870– 1900م)**، دار هومة، الجزائر، 2014م.
17. زوزو عبد الحميد :**الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، ج1، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر 2005م.
18. سعد الله أبو القاسم : **الحركة الوطنية الجزائرية، 1830م–1900م**، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992م.
19. _____: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996م.
20. سعد زغلول فؤاد : **الجزائر في معركة التحرير**، ط1 ، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984م
21. سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
22. سلماني عبد القادر: **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة**، دار قرطبة، الجزائر 2013م.
23. شارل روبير أجيرون :**تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس1982م.
24. _____: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م–1919م** ، ترجمة م. حاج مسعود بلعربي، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.
25. صاري الجيلالي، قداش محفوظ: **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900م–1954م**، ترجمة عبد القادر بن حراث، م. و. ك، الجزائر، 1987م.
26. عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514م–1830م**، ط3، دار هومة، الجزائر 2007م.
27. _____: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م–1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
28. عدي الهواري :**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م–1960م**، ط1، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان 1983م.
29. عميراوي أحميده وآخرون: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1844م–1916م**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
30. _____: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، 2005م.
31. _____: **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م–1954 م**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م
32. غلسبي جوان: **الجزائر الثائرة**، تر، خيري عماد، دار الطليعة، بيروت، 1971م.
33. .فرحات الكاملة: تاريخ الحركات الوطنية المغاربية ، ط1 ، دار سامي لنشر والتوزيع، الوادي الجزائر 2022م.
34 قاصيرمحمد السعيد: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830م – 1962م**، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
35 لونيسي رابح وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر (1830م–1989م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.
36 الطيب بن براهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004م.

رابعا. المراجع بالغة الاجنبية

1. André Nouschi**: L'Algérie Amère (1914-1994)**, éd. La maison des science de l'homme, Paris, 1995.
2. Billard, L: **Les ports et la navigation de l'Algérie**, librairie la rose, Alger, 1930.
3. Djilali, S: (2010). **La dépossséon de Fellah (1830-1962)**. Alger 2010: Enage Edition.
4. Lieussou, **A: Etudes sur Les ports de l'Algérie**, Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Paris, 1857.
5. Keddache Mahfoud: **l'Algérie des Algériens, histoire de l'Algérie 1830-1954**. Editions Rocher noir, 1998.
6. Marc Ferro et d'autres: **Le Livre Noir Du Colonialisme**, Robert Laffont, 2003.

خامسا. المجلات والجرائد

1. بختاوي خديجة: **الحرف في عمالة وهران إبان الاحتلال** من خلال وثائق أرشيفية، مجلة العبر لدراسات التاريخية في شمال إفريقيا، ع02، افريل 2022م.
2. حسنة كمال: **هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، مجلة العبر لدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مجلد 4، ع2، ت.ر 2021/09/30م.
3. طبعة حورية: **الزراعة الكولونيا لية وتأثيرها على الملاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1780م – 1900م** ، دورية كان التاريخية، ، ع 46، ديسمبر 2019م.
4. عاشور حمد محمد: **النظام الرأسمالي مفهومه وأسسه وعيوبه**، شبكة الألوكة، مقال بتاريخ: 21/5/2016، تم الاطلاع: 14/5/2018، 23:56.
5. هواري مختار: **المستوطنون الأوربيون بمقاطعة قسنطينة والسياسة الفرنسية بالجزائر من خلال وثائق أرشيفية فرنسية**، 1954-1956، مجلة العصور الجديدة، م9، ع2، 2019م
6. أسامة صاحب المنعم : **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830 م– 1962م**، محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد 4، العدد 3، جامعة بابل ، د. س .ن.
7. ناية قاسمي إلياس، عراب مراد: **جاك سوستال وسياسته الاندماجية فالجزائر**، مجلة الباحث ،جامعة الجزائر د.س.ن.

سادسا. رسائل ودراسات اكادمية

1. بيرم كمال: **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840م–1954م**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، إشراف صالح لميش، 2010م-2011م
2. رواحنة عبد الحكيم: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م–1930م** رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ ،اشراف لمياء بوقريوة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية ،جامعة باتنة ، 2013م2014م
3. المقدم عمر: **تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939 م– 1945م**، رسالة ماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والاجتماعية، جامعة الوادي 2014م-2013م.
4. باهي شادلية، ضحى اسماعيلي: **مصير المستوطنين في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962م–05 جويلية 1962م**، رسالة ماستر في تاريخ الثورة التحريرية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، 2019م-2020م.
5. بلاوي نورة: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870م–1914م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2016م-2017م.
6. بن زايد حليمه ، فنيش فاطمه: **العلاقة بين الإدارة الفرنسية والمستوطنين في الجزائر خلال القرن 19 سنة 1834م و1900 م**، رسالة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة أحمد دراية أدرار، سنة 2018م-2019م.
7. بن عمارة اكرام ثرية، بن مستور حنان: **القوانين الاستثنائية الفرنسية وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري 1865–1874**،ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية مسار تاريخ ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بن خلدون تيارت ،2020م-2021م.
8. حسان أحمد: **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847م–1900م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف موفقس محمد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2014م-2015م.
9. حمير صالح: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830م–1930م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف على حقو، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013م-2014م.

10. ساعد جهاد: **السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري 1830م . 1900م**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012م.

11. شبوب محمد: **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م–1945 م)، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2014م–2015م.

12. شمسة سارة :**الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري 1919م–1954م**، رسالة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018م–2019م.

13. طريلي سميه، تجيني يمينه: **العنصر الاوروبي تطوره وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال 1830م– 1962م**، رساله الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر ،قسم العلوم الإنسانية، كليه العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الوادي،2017م. 2018م.

14. عمور سامية ، عمارية مبارك: **الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الغرب الجزائري (1830م–1870م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت 2014م–2015م.

15. قشوان عبد الرزاق: **الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري 1219هـ–1282هـ، 1804م–1871م**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، إشراف عبد المجيد قدور، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2017م–2018م.

16. هواري مختار ، **نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني (1871م–1919م)**، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سليمان قريري، قسم التاريخ والآثار ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2016م–2017م.

سابعا. الملتقيات:

1. عاشور موسى: **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م– 1962م ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007م.

2. عدة بن داهة **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م–1873م**، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م .

ثامنا. قائمة القواميس والموسوعات:

1. سمير بوريمة، العروق محمد الهادي: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، د.س، ن.

تاسعا. المواقع الإلكترونية:

1. http://www.senat.fr/senateu .2024/05/25.11:00 am.

2. John.Cruickshank "Albert Camus", britannica, Retrieved 26/1/2022. Edited.2024/05/25,11:20 am.

3. arab-ency.com.sy ©2024,/2024/05/25,15:00

4. www.marefa.org.2024/05/26, 15:20

5. m.wikipedia.org..https://ar ,2024/05/28, 11:00 am

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الرقم
بسملة	
آيات قرآنية	
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: الكولون ومراحل تواجدهم في الجزائر من 1830–1962م	
1/ مفهوم الكولون	**6**
2/ مراحل تواجد الكولون بالجزائر وأهم دعاة الاستيطان	**7**
1/2 المرحلة الأولى بين 1830–1840م	8
2/2 المرحلة الثانية عهد بيجو	9
3/2 المرحلة الثالثة في عهد نابليون الثالث	10
4/2 المرحلة الرابعة من سنة 1870 إلى سنة 1900	11
5/2 أهم دعاة الاستيطان في الجزائر	11
3/ مراكز تواجد الكولون فالجزائر	**14**
1/3 المعمرون في منطقة الشرق الجزائري	14
2/3 المعمرون في منطقة الوسط	14
3/3 المعمرون في الغرب الجزائري	15
4/ أسباب التواجد الكولنيالي بالجزائر وأهدافه	**16**
1/4 الْسباب الاجتماعية	16
2/4 الأسباب الاقتصادية	17
3/4 الأسباب الثقافية	18

الفصل الثاني: دور الكولون السياسي في الجزائر من 1830م–1962م	
1/ بدايات النشاط السياسي للكولون	**22**
2/1 خطة الكولون الْولية للانخراط السياسي	22
2/ أهم التشريعات الإدارية الداعمة لبسط نفوذ الكولون	**24**
3/ النشاط الإداري للكولون في الجزائر	**25**
1/3 سيطرة الكولون على البلديات ذات الصلاحيات الكاملة	26
2/3 تحكم الكولون في البلديات المختلطة	26
3/3 تحكم الكولون في القضاء الداخلي	26
4/3 ممارسات الكولون للحفاظ على الجزائر فرنسية	27
4/ التوجهات الكولنيالية وموقفها من ثورة 1954م	**29**
1/4 اليساريون	29
2/4 المستوطنون الاستعماريون	30
3/4 الجالية اليهودية	31
5/ أثار نشاط الكولون السياسي في الجزائر على الصعيدين الجزائري والفرنسي	**31**
1/5 على الصعيد الجزائري	31
2/5 على الصعيد المستوطنين	37
الفصل الثالث: دور الكولون الاقتصادي في الجزائر من 1830م–1962م	
1/ أهم التشريعات العقارية الداعمة للكولون	**40**
1/1 تشريعات عقارية	40
2/1 أهداف هذه التشريعات	42
2/ دور الكولون في المجال الزراعي	**43**
1/2 دور الكولون في تطور بعض المحاصيل الزراعة	43
2/2 انعكاسات نشاط الكولون على القطاع الزراعي والفلاحي	48
3/ دور الكولون في المجال الصناعي	**53**
1/3 تدخل الكولون فالحرف والصناعات	53

2/3 انعكاسات التحكم الكونليالي فالقطاع الصناعي	56
4/ دور الكولون في المجال التجاري	**58**
1/4 أهم التشريعات الداعمة لتجارة الاستثمارية الكولنيالية	59
2/4 أهم نشاطات الكولون في القطاع التجاري	59
3/4 أثار النشاط الكولنيالي على القطاع التجاري	62
الخاتمة	**66**
الملاحق	**69**
قائمة المصادر والمراجع	**83**
فهرس المحتويات	**88**
الملخص	**92**

الملخص

الملخص:

لقد تأثرت الجزائر بشكل كبير بالاحتلال الفرنسي والنظام الاستعماري الكولنيالي الذي فرضه العنصر الاجنبي الاوربي الدخيل على المجتمع الجزائري فكان لهم دورا هام في شكل السياسة والاقتصاد في البلاد، حيث تم تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئات مختلفة، كان الكولون السياسيون يتمتعون بامتيازات وحقوق أكبر من السكان الأصليين، وكانوا يتولون السلطة والمناصب القيادية في الحكومة والإدارة، بينما كان الجزائريون الأصليون محرومين من حقوقهم السياسية الأساسية، كما تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير فاستغلوا الموارد الطبيعية وفرضوا نظامًا اقتصاديًا يخدم مصالحهم الخاصة على حساب الشعب الجزائري. وقد شهدت الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية استغلالًا مفرطًا، مما أثر سلبًا على البيئة وحياة السكان الأصليين. مما ادى الى نمو الوعي الوطني والنضال الذي قاده الشعب الجزائري من أجل الاستقلال، فتصاعدت الحركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، بقيادة الزعماء الوطنيين وانتهت هذه الفترة بانتصار الثورة الجزائرية واستقلال البلاد في عام 1962.

Abstract :

Algeria was greatly affected by the French occupation and the colonial colonial system imposed by the foreign European intruder on Algerian society. They had an important role in the form of politics and the economy in the country, as Algerian society was divided into different groups. The political colonists enjoyed greater privileges and rights than The indigenous population held power and leadership positions in government and administration, while the indigenous Algerians were deprived of their basic political rights. The Algerian economy was also greatly affected, so they exploited natural resources and imposed an economic system that served their own interests at the expense of the Algerian people. Agricultural lands and natural resources have witnessed excessive exploitation, which has negatively affected the environment and the lives of indigenous people. This led to the growth of national awareness and the struggle led by the Algerian people for independence. The resistance movement against French colonialism, led by national leaders, escalated and ended. This period marked the victory of the Algerian revolution and the country's independence in the year 1962.